



Q. D.

محصول تحقیق
و تالیف المصنف

سفر روح محفوظ

...

زنی

26

100

مطالع واحد لمطالع وحده
بعد ماوب لما ياتي
فقد الحاصل ان
الامر في المطالع
الامر في المطالع

فرج عن السجل المخطوط ^{عنه}
 فرج منك القمرك الدقة

عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب
عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب

عض على لسان النسي العقر
عقد و عند ثوب كوة العقر
صدر الادرى مع العقر
ورج هكذا مود الوجه داعي العنق

تصويرة على وجه الخصم ابا حد هاد و ملاه بياض و دود بلا
قبت و اميت جور العنق العنق

صورة الدفتر الحاق
مع القيد الع

بر قاضیه که نقل غیر از منصفه گیرد و لو ایضا داد و بیدارند

[illegible]

اناسي سيد اولوب بابا باسي سيد اولين زيد سيد اولور
 اجوب اولور لايك كيه يوق حيدر
 عقي قه

احمد شاه علی محمد و کور
کند که گاه قتل و در دنیا با سواد سن بتو بوند و نا
دقت بود طبعی و اتم فتنه نازت بهنا غم از خندا
سعد احمد است ظهور

واج شد انوار سر دلچ
خور عهد اندر مود وجود آقا
درع هفکد محمود الوجوه وحی العبد
الاسماء و من القصر

صور الاول السبع والواحد
 طين اصله المطبخ
 طين اصله الحطير
 مطايق الحطير

50

505

[illegible]

| | | | | | | | |
|-------|-----|------|-----|-------|------|------|-----|
| استار | رطل | مینی | صاع | ملکوت | تفیر | دستی | کور |
| ۶۰ | ۱۳۰ | ۶۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |

[illegible]

| | | | |
|--------------------|---------------------------|-------------------|--------------------------|
| فصل في الالبص | فصل في النفس | فصل في الاشارة | فصل في الصور والاشياء |
| فصل في النسخ | فصل في الالباب والفتوح | فصل في البرج | فصل في سائر الامور |
| فصل في الامارة | فصل في التوضيح | فصل في الحوام | فصل في الوفاة |
| فصل في الدعوى | فصل في السهارة | فصل في الاقوال | فصل في الصلابة |
| فصل في السكاد | فصل في الامين | فصل في الامور | فصل في البر |
| فصل في المضايرة | فصل في الامور | فصل في السنف | فصل في الامور |
| فصل في التمسك | فصل في الامور | فصل في الامور | فصل في الامور |
| فصل في الامور | فصل في الامور | فصل في الامور | فصل في الامور |

Süleymaniye U Kütüphanesi
Hasan Hüsnü Paşa
505

صاحب الصاوي الطهرية وهو طهر الدين الرغيني
مقدم على شيخ الاسلام حواهر راد
في املا صدي العبد عن الامام طهر الدين
الدوية صاحب الصاوي الطهرية
المعني في صاوي الامام طهر الدين
مقدم على شيخ الاسلام حواهر راد
وهو صاحب الصاوي الطهرية
المعني في صاوي الامام طهر الدين

جامع بين الجوده الرفيع والمجدد الطيف المولى فضل بن علي الجلي البكري
وله مصنفات في الأصول والفرائض والفقه وعنه مولانا شيخنا الفضل
في الفقه رتبة بخط المؤلف قطاراً رابعاً وكانه أبوه مفتياً في الدولة الباقية
الى الدولة السابعة الغفانية تربطه في حجازية ثم صار مدرساً بدارس
ثم تولى بدريته ابي ايوب الانصار عليه رحمته الملك ابي الفخار
قسططنية ثم باعدر الثامنة ثم صار قاضياً بعدد وبعد بجليب ثم عزل وصار
مدرساً بدريته شهرزاده ثم صار قاضياً بلكة المكرية ثم عزل وعين له
في الوظيفة تسعون درهما فاستمر على العمل لمرض جعله كالراعي
حالة القيام وفي وظيفة الى ثمانية وعشرين وكانه رحمه الله عليه
صار قاضياً اوقات الى المصاحبة والكتابة ثم اخبرته المنية ولم يجد
الامنية في الدولة السلطانية المادفانية فدفن بدير في قرية
نوراه تعالى رقد بها وكانه المرحوم بين الانام مشهوراً بالفضل
البارع حلو المصاحبة اوييا ليلياً سحياً لا يافد الدرام والدينار
بل يقبض ما توجه اليه منها احد من خدامه ويعرف ببيده الى حاكم
واره نوراه تعالى رقد بقرية من خط من خط من خط المرحوم شيخ
السلام ابي الجاهن مصنف في الفقه رحمه الله عليه

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلوة والسلام على افضل الانبياء
والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الطاهرين . وتابعيهم
وتبع التابعين . **بعد** فهذا كتاب اديب الاوصياء الذي
جمعت في بلدته الحرام حيث ابتليت بقضاء سبج بفضل
خصام خصوص الواقع بين الاوصياء الذين والضعفاء القاه
من الايتام والمسؤول من انه العلي العليم العلام ان يتقبل ويقبض
وينفع القضاة والحكام ما قطع الخصومات وفصلوا الاحكام ثم
كسرت هذه المجلة على وصية واثنين وثلاثين فصلا لا يصاب
النصب الاثبات التي ضرر الكاح الا باق والكتبة والاعناق
البيع الاجارة الا عارة القرض كحالة الوكالة التي هي الشفعة
الاقرار الضلع الكفالة الزمن الابرار الهبة المضاربة المزارعة التبعة
الاذن والتجربة القسمة الانفاق الضمان تنفيذ الوصية التبعة والاقرار
تصرفه بعد خروج اوصائه الى اخره وان سجا ينسكل غير
على باب اذير **كتاب ادب الاوصياء** علم وفلك
انه تعا انه لا ينبغي لاحد ان يدخل باختياره في الوصاية فانه ذكر
القاضي الامام طهبر الدين المرغيناني في فتاواه المشهورة بالظهير
والقاضي الامام قاضي خان في الخاتمة وصاحب الخلاصة وصاحب
الهداية في مختارات النوازل والحافظية وغيرهم عن الامام
الشيخ العالم الرباني يوسف يعقوب بن ابراهيم بن النعمان
انه قال انه الخول في الوصاية او لا غلط وثانبا حيا
وثالث سرفه وعن الامام المجتهد المظلي محمد بن ادريس الشافعي

الوصايا والامان ينبغي على كل من
ولي كل مدوم العاقل ونعا في
الامر بالكوف بديعة

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

او قال

انه قال لا يدخل في الوصاية الا احمق او لص وقال الحسن لا يجوز الوصية
من الضمان وحساب ولا يعذر ان بعدل ولو كان ذلك العاقل
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابي مطيع انه قال كنت
منذ ثيف وعشرين سنة فمرايت غيا عدل في مال بن اخيه
وقد قيل انقوا الواو الوكالة والوصاية والولاية فلا ينبغي احد
ان يتقبل ما رغبته منه فيها وان كان لاتب للناس من الاوصياء
قال علي انه عليه وسلم لاتب للناس من عريف والعوفاء في النار
اللهم اعزنا في النار واجعلنا من عفاك في النار وادخلنا
بجنتك سيد المرسلين **كتاب الادب** في الخاتمة لو قال لرجل انت
بعد موته يكون وصية ولو قال انت وصي في حيوته يكون وكيل لانه كلا
منهما اقامة للغير مقام نفسه فيتعقد كل منهما بعبارة الاخرى
وكذا لو قال لرجل وكيلي في ثوب الغنية للعلامة زين
الدين عبد المؤمن بن رمضان بن محمد الكاظمي رحمه الله تعالى
بعد الموت وصاية وجعله وصيا في حيوته وكلاهما في وكالة
الحافظية وفي الخاتمة والحلاصة والحافظية ولو قال انت وصي ولم يرد
او قال انت وصي في مال لو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتي
او تعهد اولادي بعد موتي او همهم بامرهم او همهم بوزارهم بعد موتي
او يا بوي مجرى هذه الالفاظ يكون وصيا وفي الخلاصة والاحكام
للشيخ ابي الفتح محمد بن محمود الاسروشي صاحب الفصول
وفتح اسلوبها الغريب وكذا لو قال في مرضه تبار وارفرزني
خود مر ايس ازمن او قال غم كارمن وان فرزند از بنور بعد از
او قال فرزند از مرض ايلع همان او قال فرزند از مر استاوي
كن يكون وصيا ومثله في الحافظية وفي الخاتمة امرأة قالت لزوجها

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

هذا الكتاب هو من
مكتبة جامعة طهران

قال طائفة من الفقهاء في الميراث

في تعيين الورثة والوصايا

الوصية

هذا يقتضي كون جميع ابي يوسف في الكتب الثلاثة الاولى كذا
لو قال وصيت اليك فلان لم يقبل ففلان اخر وصيته جاز ويكون
اشك وصيا بعد قبول الاول وفيها ايضا وكذا لك لو قال
فلان وصيتي فلان قدم فلان الغائب فالوصي القادم قال ابو يوسف
هو كما قال قال الامام رحمه الله هو الاول قدم الغائب الاول
يكون اشك وصيا لم ينصب له حكم وقال الامام الفضلي اذا قدم الغائب
يكون وصيا ويخرج بقدره الاول قالوا وعليه الفتوى قال الفقيه
رحمته قال الكوفي ان هذا يعني خروج بالقدر وم قول ابي يوسف
انما على قول الامام رحمه الله وصيان في كل الامور وفي السراجية قال
فلان وصيتي فلان قدم فلان ثم الوصاية الى فلان اخر فهو كما قال
وفي المخرج او وصي الى ان يبلغ فلان في الغيبة او ان يترك ابنه
فلان فهو وصي الى ذلك الوقت في الوصية او وصي لغيره
انه اذا قدم فلان الغائب يكون هو الوصي فانه الرجل يخرج عن الوصاية
بقدره والغائب لا يعلق الوصية والوصية بالشروط صحيحة لانها انما
تخلو بعد الموت والتعلق بالشروط يلحق به كالتوكيل والولاية ومثله
في المنية وتخلو عنه عن الفتوى قلت وكذا يجوز ان يفت الوصاية اعطى
الوصية قال في الوصية او وصي لصبي يشبه وقال اعطوه بعد ما يموت
ابوه فانه يعطى له بعد موت ابيه لا قبل والوصاية وصية او وصية
والولاية يتاقت اما الوصية نفسها فلا تقبل التاقت فانه ذكر
في الكبرى بعد ما ذكر مسألة الاعطاء مغروا الى النوازل لو قال الميت
متي مات اب هذا الصبي فقد اوصيت له كذا ذكر انه لم يجز هذه
الوصية عند علمنا الثلثة قال وبه يعني وقال ابن مفلح يجوز
ويوقف المان فانما القصة قبل موت ابيه بطلت الوصية وانه سجا علم

في

وفي الظهيرة الميراثية والخاتمة قال ان قدم فلان وصي لم يقبل
يشي للقاضي ان يصب وصيا بعد الموت فاذا قدم هو يخرج للمصوب
ويكون القادم وصيا ومثله في السراجية وفي الخاتمة قال اذا درك
ابني فهو وصي جاز وبني للحاكم ان يجعل للوصي وصيا مادام الابن صغيرا
فاذا درك يكون هو الوصي وتبطل وصاية المصوب وفي خلاصة
ايضا يجوز تغذيه مخصصا وفي فتاوى نجم الدين القاضي واحكام الصغار
ان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن للابن الميراث
الا بالامانة ومثله في الخاتمة ايضا قد برز في السراجية والغنية
انه لا يجوز وصاية الابن وفي الظهيرة والخاتمة او وصي اليه بالعفو
عن جرمه قال محمد لا يكون وصيا في غيره ويسر وهذا عن الامام
ايضا وعنه انه ايضا ان يكون وصيا في جميع اموره وبه يعني
ذكره نجم الدين القاضي وفي الكبرى عن النوازل قال لا خيرة
فلانا حتى ينفذ وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل النوازل والخاتمة
وتخلو عنه لو قال لك اجرة درهم على ان تكون وصيا عني او قال
لا استأجرتك بمائة لتنفذ وصاياي او قال استأجره فلانا
بمائة حتى ينفذ وصايا ففيل فلان ذلك يكون وصيا والمائة وصية له
من الثلث ويبطل الشرط والاجاره كونه بعد الموت وفي محاضره
وهو مختار الفقهاء بين ابي جعفر وابي الليث وبه يعني وفي النوازل الكبرى
وهنك ليست باجارة لان بينهما وبين الوصية تنافيا لان الاجارة
تفسخ بالموت والوصية تمامها ولزومها بعد الموت فالتا وصية
مستتمة بالعمل انفذ الوصية استحي المائة والا لا وقال نصير في اجاره
باطلة فلا شئ له وقال الولوي رحمه الله الاجاره باطلة والمائة صالحة للثلث
لان قبول الوصاية وجب العمل عليه بحيث لا يمكن الخروج عنها الا باذن

في الميراثية الميراثية والخاتمة
في الميراثية الميراثية والخاتمة
في الميراثية الميراثية والخاتمة

في جامع الفتاوى وصيت الى فلان فانه
ففلان او فخرج القاضي الاول بالثقة
واقام بغيره فانه هو الوصي حتى يموت
وفلان انما لا يقيم مقام الاول
لموت الاول فانه لم يخرج القاضي الاول
واوصي لغيره فانه وصي فلان وفيه او وصي لغيره
وقال فلان ما وصي فلان وفيه او وصي لغيره
ونصب غيره فلان فخرج القاضي الاول
وصيا وفيه او وصي لغيره فلان وفيه او وصي لغيره
كالوصية فلو مات احد ما تغير الباقي منها
ولو ماتوا جميعا لم يبق من الوصية الا اولها
فوصيتها سواء

لو قبل في وجه الموصي

فبولا وليس هناك وصية فلا يصح في الولو الجنية وعلى عكس قلنا
لو قبل في وجه الموصي ورد بعد موته لم يصح رده لان الوصية
صححت بالقبول فلا يخرج عنها الا بعد الموت لا في الموصي قد عتد على قبوله
فلو صح رده بغير علمه لتضرر به فيرد عليه او دفعه لافتراره اما لو علم النذر
بالا ايضا الى الغير فلا يكون غارا للموصي ومثله في الهدية وغيره وقد علم
بذلك انه معنى فوهم لا يقع رده في غير وجه الموصي انه لا يقع بغير
علمه وقد نقض طلبه في النجاسة ايضا وفي الهدية ولو سكت في وجه الموصي
فقد القبول في حيوة الموصي وبعد ثلثي الرد ايضا قبل لم يكن له ان يرد
لتعلق حق الموصي بغيره وبعد موته او في حيوة لكن لا الموصي قبل وصول
غيره الب فانه لم يخرج له حكم برده ذلك يكون له القبول اما لو خرج
لا يكون وصيا الا نصب القات فبكون وصي القات لا الميت قال
الولوي اما الاول فلان وجوب الوصية عند الموت فيعتبر القبول
والرد بعده ولا يلزم في ذلك مجلس الحكم فانه امتناع وليس خروج
واما الثاني فقد اختلف المشايخ في تخرجه ففهم من قال لان الرد
بدون علم الموصي صح عند البعض فتى اخرجه الحكم في الوصية يكون قضا
في فضل مجزئ فيه فينفذ فلا يكون له القبول بعده كيتلا في
حكمه ونقص من قال ان الوصية لو صححت بقبول بعد الرد يكون للقاضي
اخراجها واذا اخرج بغير اقراره منها اولى وفي المنهاج اوصى الى بل
فقبل في وجه الموصي لزمته وان رد في غير وجهه فليس برد وان رد
في وجهه لم يرد وان لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا قبل ثم قال
اقبل فله ذلك ان لم يخرج القات من الايض وان اخرج منه بعد قوله
ذلك فقد خرج وان لم يقبل حتى مات الموصي فباع شيئا من تركته فقد
لزم الوصية وفي البنية رد الوصية في وجه الموصي رد وفي غيره لا
يخرج القات وفي النجاسة قبلها في وجه المريض فلما غاب عن حال

في وجه الموصي لزمته وان رد في غير وجهه فليس برد وان رد في وجهه لم يرد وان لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا قبل ثم قال اقبل فله ذلك ان لم يخرج القات من الايض وان اخرج منه بعد قوله ذلك فقد خرج وان لم يقبل حتى مات الموصي فباع شيئا من تركته فقد لزم الوصية وفي البنية رد الوصية في وجه الموصي رد وفي غيره لا يخرج القات وفي النجاسة قبلها في وجه المريض فلما غاب عن حال

لا يرضى

المريض استشهد وانني قد اخرجته عن الوصية يخرج عند الامام رده
عنه بحسن وفيه وفي الولو الجنية رد ما في وجه المريض فقال المريض
ما كنت اظن انك ترد ايضا في اليك فقال قبلت يكون وصيا
وفي الوجيزه خلاصته ان الارسال والكتا كالمشاهدة والخطا
الولو الجنية ارسل المريض الى الوصي رسولا بالوصية او كتب اليه كتابا
فرد ما الوصي انه وصل رده الى الموصي وعلم به صح الرد حتى لو رضى
بعده لا يجوز لانه هذا الرد كالدفع في وجهه اما اذا لم يصل الخبر الى
الموصي قبل موته فلا القبول بعد لان الاجابة قائم بعد فبربط قبوله
بالاجابة فينفذ الا ان يخرج له حكم قبل قبوله فيبطل لطلان الاجابة
وفيها وفي النجاسة وقد يكون القبول بالفعل كشر الكفن والطعام
والكسوة للمنفار وتنفيذ الوصية وقضاء الدين فلا يشتر فيه
العلم بالايض لان ثبوته ضمنى لكونه لا قضاء تصح ففعله المأمر بفعله
وكذا لو باع شيئا من تركته وهو لا يعلم بالايض الب وفي المنهاج
لم يعلم الموصي الب شيئا من تركته حتى ولم يكن له بعد ذلك
رد الوصية في القنية عرض من عامن تركته على البيع بعد ما علم بالايض
البية ينبغي ان يكون ذلك قبولاً منه للوصية كما ذكره الفقيه سمعيل
المتكلم **مسألة** في النقص علم انه اذا لم يكن للميت وصية فخار فعلى
اتصا ان نصب له وصيا فطريقة نصبه على ما ذكر في فتاوى رشيد
الدين انه يشهد اثنا عشر عند القات ان فلانا مات ولم نصب وصيا
فينصب بعده محكم لانه انما بملك النصب اذا لم يكن ثم وصية
من جهة الميت وفي الظهيرة انه القوي اشتراط حضور الصبي عند القات
في نصب الوصي للزوم لاثباته اليه في الاقضية وفي منساج زنا
نما الى لزوم حضرة الصبي وقال رايت لو كان الصبي المهدى ليشتر

قال القاضي كان جدي رده
في المجلس بوقفا او جدي
اجبا مستنداً فان القبول

في كبره النجاسة بالنفس

في رتبة طهر النجاسة في النجاسة

هذا هو المذهب في الميراث

احضر الميراث في مجلس القضاء لا شك في بعض ثم قال صاحب الاقضية
والاشترط اقرب الى الصواب واشبه بالعقد وقلت في
رشد الدين ما يدل على انه بشرط علم القابو وجود الصغير لا حصر
وفي مبسوط خمس الائمة اكلوا اياه لا بشرط في حق نصب
الوصي كون التيمم او التركة في ولايته قلت فكيف بخبره فان قيل
يشترط فيها كونه الاول في ولايته ووجه الثانية وقبل العكس هو
قول القائل على التعدي حتى قال ولو كان بعض التركة في ولايته لم
المنصب وصيا فيما ليس ولايته ثم ذكر رشيد الدين في قباله
اذا كان التيمم بخارا لا يجوز لقاضي ثم قد ان نصب الوصي قلت
وهذا يوجب القبل الاول وفي النوازل في الثانية والخاصة انه اذا
الورثة او الغراء الى الحاكم وقالوا انه فلا مات ولم يجعل وصيا
والحاكم لا يعلم ذلك يقول الحكم ان كنتم صادقين فقد
جعلت فلانا وصيا فبصر فلان وصيا ان صدقوا وفي الخلاصة لو
قال الحاكم لرجل جعلتك وصيا في تركة فلان يكون وصيا لا حكم
بتميز المالك واذا قال المالك يكون وصيا كذا هذا وفيها
ايضا اذا نصب القاص وصيا في القرى صح وقال اكلوا في القاص
نصب الوصي في ثلثه مواضع اذا كان في التركة دين او كان
فيها وصية او كان في الورثة صغير فينصب للقضاء او التقيد او
الصغير نفسه وعاله وفي وصايا باجماع الكبير القاص نصب الوصي
لتقيد الوصية قالوا ولا يوجد لهذا رواه الا في خلاصة
ولو وجد الوارث عيبا في شريفة مورثة بعد موت مورث
او على العكس فان القاص نصب فيها وصيا للرد بالعيب وفي
قال الوارث الكبير لا اقضي الدين في مالي ولا من ثمن التركة بل

هذا هو المذهب في الميراث

هذا هو المذهب في الميراث

هذا هو المذهب في الميراث

اسلم التركة للغراء وينصب القاص من يولي بيعها وقضاء الدين
من الثمن ولا يلتفت الى قول الوارث وفي الولوي وكلاهما
وعامة الكتب لو كان الاب مبدرا استغفاه ابنه الصغير فلقا
نصب وصيا ينزع مال الابن عن دينه ويحفظه وفي ادب القاص
للخص اذعي وبنا في تركة والورثة كبار في بله قطع غير مبد موت
المورث بحيث لا يصل اليه الغير الا بغير منه فانما نصب وصيا
للقضاء ولا يتوقف على محي الورثة اما لو لم يكن بله لم ينقطع نصب
ولا ينصب قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما اذ لم يعلم بله
ايضا لانه منقطع حكما وسببا في بعض الفصول مواد اخر يكون له
فيه النصب ايضا وفي خلاصة وينصب غير المفقود فيحفظ له ماله
فغير مائة حقه ولا ينصب غير الغائب والذخيرة للتبني كما قدم
غيرهم الموالي القاص فافر الغريم بالدين والموت وانكر وصيا
ذلك المدعي وعجز عن البينة فان شاء القاص نصب وصيا وان شاء
نصب غيره ومثله في الغنية والبنية وفي الخلاصة ولا ينصب الا بعد
امينا كافيا ولا ينصب غريبا لا يعرف ويعرف عنه التيمم الواحد
فصل في الاقضية ذكر في الاقضية انه لا يثبت الوصي الا على خضم وخضم
فيه الوارث الكبير والوصي له ودية الميت والدين الغريم
ثبت ونية باقرار الوارث وكذا اثبات الدين والوصية وهذا قول
الخصا وذكر بعض المشايخ ان الدين لا يكون خضا في كل ما ذكر
وفي دعوى الخلاصة عن ادب القاص ان خضم في اثبات الدين
والحقوق على الميت الورثة والوصي لا الغريم والمد يكون فلو برهن
واحد ممن ذكر فان كان عدلا كافيا قضى له بها وان عرف القاص
واختبارة لا يلتفت الى دعواه ولا ينصب لانه يغفل تخاين الجاني

والله

هذا هو المذهب في الميراث

هذا هو المذهب في الميراث

هذا هو المذهب في الميراث

هذا هو المذهب في الميراث

النصب مع وجوده ولو كان ما ذكرناه بالنصب ما ذكره الاستاذ
 في احكام الصغار عن الشيخ رشيد الدين الوزارية الا بسبب موجب
 للنزل والنصب من خيانة او جرم كل من هذين السببين حكم على
 حدة فلا بد من ذكر ما ذكرناه في المحضر حتى يتفهم هذه الاحتمالات
 ولا يكون خلطاً في المحضر وجواب الرد عنه ورواه في الخلاصة عن فتاوى
 اهل بحر فقه ايضا ان اللوم تسببه القضاة الموتى وذكر في المحضر
 لو كنت وهو معنى من جهة حاكم في احكام المسلمين له نصب الوصي
 نصب لكونه الميت لم يوص له احد كفى وكذا لو قال انه وصي
 من جهة الحكم او من جهة الشرع لانه يعلم منه جهة الوصاية
 في المحضر وكذا القضاة لانه الخارج الذي في ذيل الصكث يوفى القضاة
 الذي في ذلك الزمان اما لو لم يذكر احد هذه الامور لم يكن له
 مجهولاً بالمرّة فلا يصح في احكام الصغار ولو قضى الوصي دين
 على الميت واراد من الدائن كتاب البراءة للميت فانه الدائن
 يكتب فيه قبضت جميع مالي على الميت وهذا بخلاف ما لو قضى
 الكفو دين للميت على احد واراد المدبوز منه كتاب البراءة
 فانه لا يكتب فيه استوفيت جميع مالي للميت عليه بل يكتب قبضت
 من فلان بن فلان كذا وكذا واما والفرق ان الدائن في قول
 قبضت جميع ما مقرر على نفسه فيغير الوصي في قول استوفيت
 جميع مالي من مقرر على الميت والافرار على الغير لا يعتبر اذ قال
 قبضت منه كذا يكون مقرر على نفسه بالاخذ منه فيعتبر ثم مو
 بالاعطاء لكونه مريضاً من الدين وفي اللزاج واذا كتب كتاب
 الشراء على من كتب كتاب الوصية على حدة وكتاب الشراء
 ومثل هذه الامور في احكام الصغار وروى في دعوى الكفو

لا بد من ذكر ما ذكرناه في المحضر حتى يتفهم هذه الاحتمالات ولا يكون خلطاً في المحضر وجواب الرد عنه ورواه في الخلاصة عن فتاوى اهل بحر فقه ايضا ان اللوم تسببه القضاة الموتى وذكر في المحضر لو كنت وهو معنى من جهة حاكم في احكام المسلمين له نصب الوصي نصب لكونه الميت لم يوص له احد كفى وكذا لو قال انه وصي من جهة الحكم او من جهة الشرع لانه يعلم منه جهة الوصاية في المحضر وكذا القضاة لانه الخارج الذي في ذيل الصكث يوفى القضاة الذي في ذلك الزمان اما لو لم يذكر احد هذه الامور لم يكن له مجهولاً بالمرّة فلا يصح في احكام الصغار ولو قضى الوصي دين على الميت واراد من الدائن كتاب البراءة للميت فانه الدائن يكتب فيه قبضت جميع مالي على الميت وهذا بخلاف ما لو قضى الكفو دين للميت على احد واراد المدبوز منه كتاب البراءة فانه لا يكتب فيه استوفيت جميع مالي للميت عليه بل يكتب قبضت من فلان بن فلان كذا وكذا واما والفرق ان الدائن في قول قبضت جميع ما مقرر على نفسه فيغير الوصي في قول استوفيت جميع مالي من مقرر على الميت والافرار على الغير لا يعتبر اذ قال قبضت منه كذا يكون مقرر على نفسه بالاخذ منه فيعتبر ثم مو بالاعطاء لكونه مريضاً من الدين وفي اللزاج واذا كتب كتاب الشراء على من كتب كتاب الوصية على حدة وكتاب الشراء ومثل هذه الامور في احكام الصغار وروى في دعوى الكفو

لوصي الصغار واراد من الدائن كتاب البراءة

كن

كتب فيه وهو الوصي من جهة الشرع فتركة ايتام هم فلان وفلان
 وفلان ولم يذكر انهم والتركه في ولايتهم قالوا هو مختل عند
 البعض لانه كلفه الاليتام والتركه اذ لم يكن في ولايته لم يكن
 نصب ذلك وعند البعض اذ لم يكن احد يما في ولايته لا يجوز
 النصب على ما ذكرناه في فصل النصب فلا يحكم بفسخه باق في هذا
 الاحتمال قلت والصحيح ان ليس بمختل فان كونه احدهما او كلاهما لا
 ليس بشرط على ما ذكرناه عن الامام الحكيم بل اللازم علم القضاة
 اليقين على ما نقلنا من فتاوى رشيد الدين بل يكفي ظنه به لا يجب
 الى ما مر من النوازل من انه قول ان كنت صاديقاً فقد جعلته
 وصياً نصب ان صدقوا وانه سبحانه اعلم وفي الخلاصة وروى في
 فرد عوى الوصي دين للصبي مطلقاً وتخلل فيه من حيث انه لم
 يبين فيه سبب الدين فانه قد يكون بالارث فيلزم فيه ذكر
 الشهادة على موت الاب وعلى ايصائه الى هذا ومنه في الخبر
 وفي الفصولين ومن حيث انه لم يبين انه لم يكن للميت وارث غيره
 فانه لو كان له وارث اخر يعير الدين له بالقسم وقسمه الذين
 باطله وفي الفصولين محض في دعوى الزوجة الميراث على الوصي
 ودعواه كتب فيه انها صالحت غير نصيبها ونحو كل ذلك
 وانما قبضت به الصلح فرة من حيث انه لم يبين التركة وعسى
 ان يكون فيها دين فلا يصح الصلح ما لم يستثن الدين من الصلح
 وان لم يكن فيها دين فعسى ان يوجد فيها نقد مما ينسحب من
 منه بالميراث قد رابد او اكثر فلا يجوز الصلح وان لم يجانس
 فعسى ان لم يفيض البدل في المجانس فيكون فيه ربو بالنسبة
 فلا يجوز الصلح فغيب خلل من هذه الوجوه ثم قال لكن قال القضاة

قال في احكام الصغار في المحضر
 بان لم يذكر انهم والتركه في ولايتهم
 وقال في الفصولين ومن حيث انه لم يبين انه لم يكن للميت وارث غيره
 فانه لو كان له وارث اخر يعير الدين له بالقسم وقسمه الذين باطله وفي الفصولين محض في دعوى الزوجة الميراث على الوصي ودعواه كتب فيه انها صالحت غير نصيبها ونحو كل ذلك وانما قبضت به الصلح فرة من حيث انه لم يبين التركة وعسى ان يكون فيها دين فلا يصح الصلح ما لم يستثن الدين من الصلح وان لم يكن فيها دين فعسى ان يوجد فيها نقد مما ينسحب من منه بالميراث قد رابد او اكثر فلا يجوز الصلح وان لم يجانس فعسى ان لم يفيض البدل في المجانس فيكون فيه ربو بالنسبة فلا يجوز الصلح فغيب خلل من هذه الوجوه ثم قال لكن قال القضاة

الصلح بطريق التخييم

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 من كان له حق في شيء من هذه الاشياء
 فليعلم ان الحق لا يورث ولا يورثه
 ولا يورثه غيره من الناس

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 من كان له حق في شيء من هذه الاشياء
 فليعلم ان الحق لا يورث ولا يورثه
 ولا يورثه غيره من الناس

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 من كان له حق في شيء من هذه الاشياء
 فليعلم ان الحق لا يورث ولا يورثه
 ولا يورثه غيره من الناس

هذا هو الحق لا يخفى على احد

الوجوه لا تمل في هذا الموضع فانما هذا الموضع
 ما ذكره الاحتمالات يجوز ان لا يكون ايضا في ذكر كل واحد
 وبالوجه لا يمكن ابطال الموضع قلت فقد علم من هذا ان
 لا يخرج من الموضع ولا يكون خلافا في كماله فانه لا يمنع
 بل من اعتبار ابطال عقد صدر من العاقل فان رده لم يضر
 ولا يضر من بطلانه بطلان الحكم الذي فيه فانه الاحكام لا يستلزم الحكم
 حكم الحكم لا يمكن فيه كتاب وانه سبحانه اعلم بالصواب وفي خلاصه
 في دعوى الوصي المحذوكة لا رث كذب في رجل و ترك اثنين
 و اثنين صغيرين ومحدودا فباع بنتا للمحدود وغابت
 فقال قيم الصغيرين في مجلس الحكم انه المحدود وقف ثم ادعى انه
 ملك للصغيرين فظن ان المحضرد وودع حيث ان الوصي ناقض
 في دعواه لكنه ليس مردود فان دعوى الملكية لا تقبل في دعوى
 صحته لان اقراره مردود كونه اقرارا على الغير فلا يكون بين
 تناقضا لقضاء القبول المتأخر منها وانه الدعوى وجهان فتوهم
 احدهما ان يصب الحكم وصبا اخر له على الملكية وتساويا بينهما
 منع منهما او بغيرها معا بعد البلوغ ووجهها وفي الفصولين مخبر في
 دعوى القيم محدودا لا يصب كذب فيه انه ادعى فلان القيم
 المادون له من جهة الحكم بالدعوى في امر فلان بن فلان القيم واق
 البينة على رجل يان محدودا كذا في بين ملك للصغير فلان ذلك
 وهو في بده بلا وجه شرعي فواجب عليه قصده عن
 المحدود وتسليمه القيم قال فالحلل فيه من حيث انه لم يذكر
 ان قبض القيم للمحدود واما من جهة الحكم وذلك لان القيم
 كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان يملك القبض عند الامانة الثلثة

لكن

لكن القوي على انه لا يملك كما هو من رتبة فلا بد من ذكر الالاف
 او يقول ان المادون له بالخصومة والقبض وهذا في وجه الحكم
 الموضع اما وصي الاب فملك القبض لا خلاف فلا يرد فيه ذكره
 وفي الفصولين وفي خلاصه وهو انه لم يذكر ان الالاف في هذا الفصل
 فانه لو كان الالاف في غيره لا بد من ذكر اثبات الالاف عند هذا الحكم
 سماع خصومته وفيها مخبر في دعوى الدار كذب فيه وقد اشترى
 الوصي للقيمة وقد استولى عليه ظالم فمرة المحضرد حيث انه لم يذكر
 فيه الثمن ولا بد منه لجواز ان لا يكون مالا فلا يقع الشراء ومن حيث
 انه لم يذكر كونه الثمن مثل المبيع وقت العقد ولا بد منه في صحة العقد
 حتى لو ذكر انه قد اشترى به من معلوم هو مثل قيمة الدار لا يصح لم
 يقل وقت العقد في خلاصه مخبر في دعوى المهر كذب فيه امرأة او
 مهر على فلان بن فلان وهو قيم في شركة الشخص المسمى ابيك بن عبد الله
 يخاف في من جهة الشرع ثابت القوامة فالحل فيه من حيث ان الزوج
 ابيك هذا ان كان غلاما للحاق فخصمه الخاف ثم لم يبع و رثته فان
 كانا كبيرا لا يصح لغير القيم عنهم وان كانا صغارا فهو ايضا
 فحل عند البعض من حيث انه لم يذكر كونه هؤلاء الصغار فرولا بد
 حتى يصح لغير القيم عنهم وان كان الزوج خرافا فهو فحل ايضا
 من حيث انه لم يذكر فيه انه خرافا اصل او معتق الخاف فان كان
 خرافا اصل فلا يصح النصب لان مال بيت المال وانه كان معتقا فحل
 من جهة انه لم يذكر فيه انه يمل له عصبه من النسب او لا ووجه ايضا
 مخبر في الجار الوصي ضيق للقيمة كذب فيه انه اجر فلان الوصي
 ضيق فلان بن فلان التيمم فلان بن فلان الى عشر سنين
 بخمسة آلاف درهم وباع اشجارا باءالف درهم قال فالحل

هذا هو الحق لا يخفى على احد

الغيب انما هو الغيب

من حيث ان لم يذكر ان الاجرة هل هو المثل وقت العقد فان الاجرة
الطوية اذا كان يغاض الغيب لا يجوز ثم اذا بطلت الاجارة
في الرضعة تبطل بيع الاشجار ايضا لان جواز هذا البيع انما هو بالنسبة
لارض فاذا بطلت فيه تبطل فيها ايضا قلت وفي جهة انه لم
يكن فيه المسمى لان كان فيها مسمى وانما سبعا علم وعلم
ان اكثر ما ذكر من المحاضر المردودة يمكن تصويرها في الوصي لكان
اكتفت منها بهذا القدر فان ثبت الاطلاع عليها فعليك
بمطالعة المحيط والخبرة والخلصة والفصولين فان فيها موضع
بيانها وما مد غنائها **مسألة في النكاح** ذكر في احكام الصغار ان
الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى الاب
بذلك لان الموت تنقطع ولاية الاب عن الصغير والوصاية
ثبتت بعد الموت فلا يفيد ايضا انه بالاب ثم قال ويرى
منهم من غم الام ان لو اوصى الاب به جاز انكاه وفي الخبر
البرهان ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير والصغيرة فلهما
خيار اذا بلغا قلت ويحمل انكاه الغيب ليس في المهر فانه ذكر في
ان الزيادة والنقص بحيث يغاب فيه الناس جائز في
جميع الاولين بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يغاب فيه
الناس لا يجوز نكاحهم في منفردات نكاح المحيط غير نكاح
غرابي يوسف ان الوصي تزوج امه الصغير من عبد الصغير
احكام الصغار ان جواز هو القياس اما في الاستحسان فلا يجوز
وفي مبسوط ابى النكاح الوصي بملك النكاح امه اليتيم ولا يملك تزويج
عبد ولا يملك تزويج ومن لا فلا لان النكاح لا يثبت
فيعتبر بالاعتاق الذي هو تقويت الروق وازالة بلا بل قلت لان
التعيب تقويت البعض ونحوه يعتبر بالنكاح الوصي لا يملك اعتاقه

فان كان الوصي له ولد

ونحو الاب

فلا

الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى الاب
بذلك لان الموت تنقطع ولاية الاب عن الصغير والوصاية
ثبتت بعد الموت فلا يفيد ايضا انه بالاب ثم قال ويرى
منهم من غم الام ان لو اوصى الاب به جاز انكاه وفي الخبر
البرهان ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير والصغيرة فلهما
خيار اذا بلغا قلت ويحمل انكاه الغيب ليس في المهر فانه ذكر في
ان الزيادة والنقص بحيث يغاب فيه الناس جائز في
جميع الاولين بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يغاب فيه
الناس لا يجوز نكاحهم في منفردات نكاح المحيط غير نكاح
غرابي يوسف ان الوصي تزوج امه الصغير من عبد الصغير
احكام الصغار ان جواز هو القياس اما في الاستحسان فلا يجوز
وفي مبسوط ابى النكاح الوصي بملك النكاح امه اليتيم ولا يملك تزويج
عبد ولا يملك تزويج ومن لا فلا لان النكاح لا يثبت
فيعتبر بالاعتاق الذي هو تقويت الروق وازالة بلا بل قلت لان
التعيب تقويت البعض ونحوه يعتبر بالنكاح الوصي لا يملك اعتاقه

الوصي يملك التزوج بالزوجة

الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى الاب
بذلك لان الموت تنقطع ولاية الاب عن الصغير والوصاية
ثبتت بعد الموت فلا يفيد ايضا انه بالاب ثم قال ويرى
منهم من غم الام ان لو اوصى الاب به جاز انكاه وفي الخبر
البرهان ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير والصغيرة فلهما
خيار اذا بلغا قلت ويحمل انكاه الغيب ليس في المهر فانه ذكر في
ان الزيادة والنقص بحيث يغاب فيه الناس جائز في
جميع الاولين بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يغاب فيه
الناس لا يجوز نكاحهم في منفردات نكاح المحيط غير نكاح
غرابي يوسف ان الوصي تزوج امه الصغير من عبد الصغير
احكام الصغار ان جواز هو القياس اما في الاستحسان فلا يجوز
وفي مبسوط ابى النكاح الوصي بملك النكاح امه اليتيم ولا يملك تزويج
عبد ولا يملك تزويج ومن لا فلا لان النكاح لا يثبت
فيعتبر بالاعتاق الذي هو تقويت الروق وازالة بلا بل قلت لان
التعيب تقويت البعض ونحوه يعتبر بالنكاح الوصي لا يملك اعتاقه

فلا يملك تزويج قلت وهذا بخلاف تزويج الام لان باب التجارة
على ما بين في باب الوصي بملك التزوج بامه الصغيرة
وفي ثمانية لكل من الاب والوصي تزويج امه الصغيرة والصغيرة وليس
لكل منهما تزويج عبد كل منهما ولا تزويج امه كل منهما عبد كل منهما
من عبد كل منهما استحسانا الا في رواية غرابي يوسف ومثله
في الغيبة وفي الولد الجني او من يعق امه بعد ان تخدم لنبته كذا
فان الوصي ان تزوجها ليس له ذلك لانها بقية على ملك
مولانا الى تحية وقت تنفيذ الوصية فلا جمل في التزوج بها ونكاحها
النوازل وقبض ان ليس له ان يزوجه غير ابيها لانها مملوكة
على حالها الى انفاذ عقوبتها قلت واذا انفذ عقوبتها بغير تلك المدة
لا يجزى عليها ولا يجر لاه فلا يكون للوصي حبس في التزوج والتزويج
بها اصلا وفي الذخيرة والحجائب زوجت الام تبرأ الصغيرة
مهرها ان كانت وصيا لم يكن للنبت مطالبة الزوج بالمهر عند البلوغ
لان الدفع الى الوصي يبرئ ذمتها ان لم يكن وصيا يكون لها
المطالبة بعد البلوغ لان الام في حق المهر جنبية غير البنت الا ان
ان ليس لها تصرف في مالها فتأخذ مهرها من الزوج وهو يرجع
على الام وفي الذخيرة ضمن الوصي المهر عن الصغيرة واداه من مال نفسه
يرجع به في مال الصغير بشرط الرجوع به عند الاداء او لم بشرط
اما الاب فلا يرجع به مالم يشهد عند الاداء انه يؤذيه ليرجع به في الزوج
ان العادة في الاباء والامهات تحمل الذنوب عن ابائهم الصغار
لو فور الشفقة اما الاوصياء فلا عادة فيهم ولا شفقة لهم
لا يرى انه يشترط في تصرفهم النظر لمن حجرهم من الاطفال وقال
في احكام الصغار رايته في بعض المواضع ان الوصي اذا تزوج

وذكر في ان طرأ الوصي بملك الزوج بامه الصغيرة

وشمل الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة

الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى الاب
بذلك لان الموت تنقطع ولاية الاب عن الصغير والوصاية
ثبتت بعد الموت فلا يفيد ايضا انه بالاب ثم قال ويرى
منهم من غم الام ان لو اوصى الاب به جاز انكاه وفي الخبر
البرهان ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير والصغيرة فلهما
خيار اذا بلغا قلت ويحمل انكاه الغيب ليس في المهر فانه ذكر في
ان الزيادة والنقص بحيث يغاب فيه الناس جائز في
جميع الاولين بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يغاب فيه
الناس لا يجوز نكاحهم في منفردات نكاح المحيط غير نكاح
غرابي يوسف ان الوصي تزوج امه الصغير من عبد الصغير
احكام الصغار ان جواز هو القياس اما في الاستحسان فلا يجوز
وفي مبسوط ابى النكاح الوصي بملك النكاح امه اليتيم ولا يملك تزويج
عبد ولا يملك تزويج ومن لا فلا لان النكاح لا يثبت
فيعتبر بالاعتاق الذي هو تقويت الروق وازالة بلا بل قلت لان
التعيب تقويت البعض ونحوه يعتبر بالنكاح الوصي لا يملك اعتاقه

الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة

۱۶

كيفية المصنف في هذه المسألة...
 كذا في نسخة أخرى...
 كذا في نسخة أخرى...

لم يرد ولا ينفق ما لم يودعه الى الصبي قال وكذا كذا الاب
 انما ثبت ايضا ولا يجوز للوصي ان يكتسب قن المبت بغير القضا
 الذين وتنفيذ الوصية اذا كانت الورثة كبارا اغنيا حضوا
 وكذا اذا كان بعضهم صفارا ولم يرض الكبار بالكتابة حتى لو كان
 يكون للكبار حق الفسخ لما حكمهم من اختيار الزكاة لانفسهم ما
 سياتي في غير قريب قال وقيل يجوز كتابة ما سياتي في قول
 الامام سفيان كما في بيع العفار قال والاصح الفرق بينه وبين
 بيعه ووزن الكتابة قال في مثل الاب وفي المبسوط كتاب
 الوصي عبد الصبي فادركت الصبي في خلال نجوم الكتابة فلم يرض
 بالكتابة لا يلتفت الى عدم قبوله لان فعله صبي كفيل
 فيلزم نظرا الى جانب وفيه ايضا وليس لاحد الوصيين
 ان يكتسب عبد الصبي الا برضى الاخر وسياتي في فضل
 عقد الاوصياء ان شاء الله تعالى وفي الوصية اوصى
 رجلا قال ان ادركت ابني فلان فاعق عبدي هذا واعطاه
 درهم فقال العبد للوصي بعد موت الموصي اعتقني في الحال
 ولا اطلب المال ليس للوصي ان يفتقه لانه ما مور باعنا وفي
 وقت معلوم فلا يجوز اعنا وقيل وفي المبسوط لا يملك
 الوصي اعناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيع من نفسه لانه اعنا
 اضرار محض للصبي قلت وكذا على مال ليس الا جعل منه للعبد
 مديونا بعد العتق ويبيع من نفسه اعناق على مال فلا يجوز كل منهما
 والله اعلم **في المسألة** واعلم ان ذكر في باب المصنف
 في بيع شرح الطحاوي في فصل يمكن جعله كالاصل في مسائل
 تصرفات الوصي فلا غلب في ذكره هنا فهو في المسألة

الوصي لا يملك اعناق
 كذا في نسخة أخرى...
 كذا في نسخة أخرى...
 كذا في نسخة أخرى...

موز

مقول قال الامام السبيح الولاية على الصغار الى الاب وبموت
 الى وصيه ثم الى وصيه وصيه وانما نزل فان لم يوص الاب
 او وصيه الى احد فالقبيح الصحيح وانما علم ان الى وصيه كذا كذا
 لم يكن كل من ذكر فالقبيح الصحيح وانما علم ان الى وصيه كذا كذا
 ان ب فروا باموال البنا في ان كان الطريق آمن فاذا اصبوا في
 فلا ضمان عليهم ولهم ان يخرجوا في اموالهم بالمعروف قلت
 ولعل هذا على ما ذكره محمد في المبسوط والا فلا ولاية للصبي
 المبت في بعض المواد على ما سيمر عليك في هذا الفصل ان شاء
 الله قال وصي ولا يبيع اموالهم بمثل القيمة وبأكثر منها وبأقل بقدر
 يتعابن فيه الناس اما لو كان بالغ الفاحش يبطل عقودهم ولا
 يتوقف على الاجارة بعد البلوغ لانه لا تجز له حالة العقد فلا يقطع
 حتى يتوقف وانما شرطهم فكذا كذا لكن اذا كان بغا حش الغبن
 فانه ينفذ على انفسهم بعد وره غم ابله في محله فلا يبطل كالبيع وكذا
 ايجارهم الصغير وماله واستجارهم له حيث يجوز سير الغبن ولا
 يجوز بكثرة الفاحش فاذا ادركت الصبي في ثمة الاجارة فان كان
 على نفسه فلا خيار الفسخ وان كانت على عبده او عقاره فليس
 خيار الفسخ والابطال وليس له فسخ بيع او شراء نقد عليه وقت
 صفوه وكل من خصم ان يبدعه الى غيره مضاربة او بضاعه او ايضا
 ويبيع بنفسه فيشهد عليه الا ابتداء والا لا يعطى له الرجوع قضاء وان
 مل له اخذ ما شرط فيما بينه وبين ربه وان يودع ماله عند انسان
 وان يعيره لاحد استحسانا لا قباضا وكذا ان يوكل بكل امر يبيع
 وان ياذن له ان ياكله عاقلا وان ياذن لعبده وان يكتسب عبده
 وان يزوج امته لاعبده وان يبرهن ماله بدينه وبدن نفسه

فلا يملك كذا...
 كذا في نسخة أخرى...
 كذا في نسخة أخرى...
 كذا في نسخة أخرى...

فلو ملك الزين في الصورة الثانية بعض قدر ما يصير مؤديا منه دين
 وراثة شرك بالقبض غير ونفسه فانه شاركه وكان رأس مال
 قدره مال القينة بشهد على ما شرط لنفسه في الرجوع فانه لم يشهد بالرجوع
 بينهما على قدر رأس المال فضاء وان كان كما شرط وباتت كما في المضاربة
 وبذلك لان استحقاق الرجوع بالشرط فانه لم يثبت الشرط عند القينة
 لا يقض له وفي خلاصة وليس للوصي اقراض مال القينة ولا استقراضه
 وغيره من غير الاستعانة من كالأب في شفعة الهدية وليس للوصي
 ابطال حق اليتيم كمنه وقوده وفي القينة لا يهدى غير عين
 الانية الكرايمه التي الوصي لو جسد غريبا في دين القينة لا يكون له
 اطلاق قبل القضاء ان كان موسرا اما لو رأى انه باخذ منه كفيلا
 ويطلقه يكون له ذلك ومثله عن القينة عند جبار وقال
 ابو حامد ان كان الغريم معسرا يجوز للوصي اطلاقه بعد حبس
 وفي الخلاصة غير الافضية ويجبس الوصي او الالة في دين لزم
 القينة المحجور عليه من الاستهلاك ولا يجبس القينة بغير
 فانه لم يكن له واحد منهما ينصب الحاكم وصبا ببيع ماله في اليد
 وفيها ايضا غير الضعفي وصفي الواقف او في القاضي في
 نصب القم للوقف فانه لم يكن له وصي فحينئذ يكون الراعي
 القاض في القينة للزاهد قال السمعيل للمحكم القاض باهر الوصي
 بالاتجار والشركة في مال اليتيم ووزر المعاملة لاجل الرجوع وقربا
 انه ليس للوصي الا بتمام خلط ما ورثه من مورث واحد
 او اكثر وفي الهدية للوصي رد ايجاب من اوجب بيعا للقينة
 كالأب في المحبط للوصي البيع والشراء يسير الغن لا بافاحته
 وكذا المحابة البسيرة فيما باعه من الشركة للدين وان لم يجر ذلك

ليس للوصي ان يبيع من الشركة
 ليس للوصي ان يبيع من الشركة وقوده

جس الوصي ان يبيع

في المثل

من الميراث

البيع بالقبض

البيع بالقبض
 ملك الميراث بالقبض
 في الميراث بالقبض

من الميراث وان كان الوصي مستمدا الميراث وهن فاعجب
 المثل في اختيارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالقبض
 اليسير ولا يجوز بالفاحش لانه ولاية نظرية وفي القينة
 للزاهد ولو باع الوصي مال القينة بفاحش الغن قال القاض عطاء الميراث
 الميراث يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم
 الدين الحلي بل يفسد البيع قلت فيملك المشتري المبيع بالقبض
 ويكون على كل من المتبايعين الفسخ ما دام المبيع قائما في يد المشتري
 وفي العدة باع الأب ما رطله ثم ادعى منه فاحش الغن لم
 تتبع دعواه في جامع الفتاوى فينصب الحاكم فيما غلبت فيه
 على المشتري وقال في موضع اخر منه هذا اذا اقر الأب بقبض ثمن
 المثل واشهد عليه الصك اما اذا لم يقر به ولم يشهد عليه او
 قال بعه ولم اعرف الغن او قال كنت عرفة ولكن لم اعرف البيع
 لا يجوز معوجته يكون له ان يدعي بعه الغن وقال ايضا وكذا
 اليتيم فادعى كونه بيع الوصي او الاب بفاحش الغن
 وانكر المشتري ذلك بحكم الحال انه لم يكن المدة قد رايته في
 السبع والا صدق المشتري ولو برهن كل منهما فثبت الزيادة
 او في المثل في الميراث الوصي منسوبة للدين فثبت ان
 قيمتها اكثر فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم للموابعها
 فان ثبت المثل صح البيع الثابت وقمر النوازل وانما باع الوصي
 شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ذلك الشيء باكثر مما باع بوجه
 فيه الحاكم الى اهل البصر وبجرة فانه اخبر اثنان منهم انه الذي باع به
 قيمته لا يفتت الى زيادة من زاد لما ائتمروا به عند الحاجة قد نبرأ على
 القيمة فمقتل هذا للاحتياج لانه القيمة ازيد مما باع به الوصي حتى

بيع الوصي من الميراث

لا يجوز بيعه ان كان النقص حشا وان كان بعض التركة ينقص
 في التوق باقل مما ينقص في الزيادة لا يجب على الوصي بيعه على
 الزيادة بل ان يعتمد على قول اهل الخبرة وبأخذ بما اجتمع عليه لان
 منهم وهذا عند محمد بن انا على قولهما انهما اشكنا نقول
 العدل الواحد كاف فيه والاشارة احوط على ما عرف في التعريف
 والتعديل ومثل فرقا والاولوي وفي الهداية للاب بيع مال
 عقاره ومنقول الحال ولا ياب ولا الاخذ من ثمنه لنفقة لاجنس
 حقه واما بيع مال ابن الكبير الغائب فقد قال الامام خواهر زاده في
 مبسوط واجمعوا على منع اقارب المفقود من بيع عقاره المنفقه ابا
 او غيره ولا يبيع القاص ومثله لا ينسارع اليه الفساد قال
 بيع منقول ابن الكبير الغائب للمنفقة عند الامام لا عندهما
 كثر الاقارب كالكلام وليس لبيع الزيادة عليها من اجزا
 وفي الهداية ولا يبيع منقول له من غير النفقة وفي الزيارات وفي
 بيع الاب مال طفل من الاجنبي على ثمنه اوجه لان الاب اما عدل او
 او قاص ففي الوجهين الاولين يجوز عقن ولو عقارا وميسر
 فلا يكون للطفل النقص بعد بلوغه لان المنفقة وافرة ولا ممانع
 فالظاهر ان مباشرة على خبره فينفقه فلو ادعى الاب بعد
 البلوغ ضياع الثمن وانفاقه عليه وهو نفقة مشك في مدته يقدر
 وفي الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الا بالخبرة بمنزلة ان يكون
 بضعف القيمة لمعارضة الف وظاهر النفقة فما لم يظهر خبره
 لا ينفقه فلا طفل نفقة بعد البلوغ وهو المختار اما بيع القاص
 المنقول ففي رواية يجوز ويوضع الثمن عند العدل صيانة للمالك
 رواية لا يجوز الا بالخبرة وبه يعني وفرك وفي الاقتصار بيع الوصي

لا يبيع مال المفقود

لا يجوز بيعه الا بالخبرة
 لا يجوز بيعه الا بالخبرة
 لا يجوز بيعه الا بالخبرة

لا يجوز بيعه الا بالخبرة

على حصة او به **الاول** ان يكون الورثة كلهم صغارا فيجوز بيع
 كل المنقولات ولو بغير الثمن وليس له ان يبيع بها حصة وليس
 ان يبيع العقار الا بزيادة الثمن بان يبيع بضعف القيمة او لضرورة
 الدين او لوصية مرسلة في الشركة لا تنفذ بدون بيعه او لوصية
 وهو لا ينفق او لضرورة القيمة او الحاجة اليتم الى ثمنه او لزيادة
 مؤن وخارج على غلة دار تقامه او لتداعيه الى الخراب فما اذا
 كان دارا او حائوتا او لنحوه في تسلط جابر في شوكه عليه حتى
 لو باعه بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون للبيم نفقة او بلغ
 وهذا هو ذهب المتأخرين في المنهج وبه يعني اما عند المتقدمين
 منهم فلم يوصى بيع العقار بدون هذه المسوغات اذ كان يبيع
 بالقيمة العادلة او بغير سير للولادة ذكره في الحاشية **الثاني**
 ان يكون الورثة كلهم كبارا حاضرين وفيه لا يكون للوصي بيع
 في الشركة بلا اهرام فليس له حينئذ الا التقاضي بدون الميت
 وقبض حقوقه ودفع الى الورثة الا لضرورة تجوز بيعها من دين
 او وصية فيقدم بيع العود من **الثالث** ان يكون الورثة كبارا
 غيبا وفي المنفعة وقد روي محمد بن الحسن بن ابي عمير
 بخلاف غيبه الا قرب في الشروع فانها عنده مقدرة بالانقطاع
 لا شرف فلا يبيع ببيع العود من لا العقار لانه وطبقه اذ
 ذاك حفظ الاموال وبيع العود من في باب الحفظ لا حفظ الثمن
 هو انما العقار محقق بذاته محفوف بنفسه فلا يكون بيعه في باب
 الحفظ الا اذا كان في موضع السلك فيبيع كونه بمنزلة العود
 وفي الغيبة من السراجية والدار كالمقول اذا خيف عليها الهلاك
 ومثله في مخارات النوازل وفيها ان الاب مثل الوصي وكذا

ذكره في الحاشية وغيره

لا يجوز بيعه الا بالخبرة
 لا يجوز بيعه الا بالخبرة
 لا يجوز بيعه الا بالخبرة

واحكام الصغار ولها فطنة والاصح ان لا يبيع ولو جف هلاكه لان
 الغالب عدم الهلاك وعليه يبنى الاحكام وفي المداينة ويجوز بيع
 الوصي على الكبر الغائب في كل شيء الا في العقار ومثله في الشراعية
الوارث ان يكون الغائب بعض الكبار **في بيع** ان يكونوا صغارا
 وكبارا فخططين ففهما يكون له ولاية بيع عروض الغائب والصغار
 وكذا بيع عقارهم اجماعا على ما قرئنا جازله هذه المرتبة فهل يجوز له
 ان يبيع معها باقيا من حصص الكبار **في بيع** من العروض والعقار **صفقة**
 واحدة فعند الامام له ذلك وعندهما لا وذلك لان من اصل
 ان اذا ثبت للوصي ولاية بيع البعض من التركة ثبت له ولاية
 بيع الكل لان النظر في ان من المصلحة ان يكون قسما في
 الغالب لان الجهل والاشتباه من يشترى باكثر مما يشترى به الا
 والاشتباه في بيع الكبر يخفى بزيادة المثل ففهم وان كان
 جازرا في بيع الوصي كذا في المشتق والولوية وقالا ولاية
 الوصي لفروقة الحفظ فلا يتغير حصته الغائب والصغار
 يكون كما لو كانت التركة بين الصغير والكبير بالشراء والمصبة
 وبقولهما يفتي كذا في فطنة والفطنة وغيرهما وهذا كله فيما
 اذا لم يكن من التركة دين او وصية اما اذا كان فلا يبيع في
 الوصية الى الثلث وفي الدين الى اداء كله لما ان الوصية تمنح
 ملك الوارث الى الثلث والدين بقدره لتقدمه على الارث
 بالنقص فيبيحها او للمحقق ثلث الوارث او ابوا وهذا
 بالاجماع فلما استغرق الدين التركة فلا يبيع كلها ولا فقده
 ثم هل من هذه الصورة وفروقة الوصية ان يبيع الكبار
 حضور فعند الامام له ذلك خلافا لهما وقدم وقدر الفطنة

ما جاء في الصغار

في بيع الوصي على الكبر الغائب في كل شيء الا في العقار ومثله في الشراعية
 ان يكون الغائب بعض الكبار في بيع ان يكونوا صغارا وكبارا فخططين ففهما يكون له ولاية بيع عروض الغائب والصغار

ان كان من التركة دين غير متفرق او وصية مبيع الوصي نصيب الصغير
 والكبير فقد رجموا اجماعا وكذا نصيب الصغير فيما زاد اجماعا
 هل يبيع نصيب الكبير عند الامام **في بيع** وعندهما لا وفي السنة وفي
 بيع التركة للدين جازر وعندهما جازر فقد رالدين وان لم يكن
 دين فبيع كل التركة وفروقة صغير فعلى هذا الخلاف كذا لو كان
 الكبار حضورا فيغذي ببيعهم قد رالدين وحصة الصغير وفي الزا
 خلاف وان كانوا بعض الوارثين كبارا غيبا ولا دين يملك
 بيع المنقول ووز العقار وذكر فرخانه العقد انه يجوز للوصي
 كل التركة عند الامام في ثلث صور اذا كان على الميت دين
 او كان من التركة وصية او كان من الوارثين صغيرا على قولهما
 فلا يبيع حصة الكبار ولما زاد على كل من الدين والوصية ان كان
 الزايد كله للكبار وحصل منه ان كان لهم وللصغار والمداينة
 واذا كانت الوارثة صغارا فبيع الوصي ما لهم جازر البيع
 عروضا كان او عقارا اذا راي الصلاح في البيع ولو كانت
 الوارثة كلهم كبارا حضورا لا يجوز ان يبيع شيئا من ما لهم
 وان كانوا غيبا جازر ان يبيع العروض ووز العقار ولا يجز
 في ما لهم وان كانوا صغارا وكبارا فالامام **في بيع** العروض
 والعقار نصيب الصغار والكبار جميعا وقال لا يبيع نصيب
 ووز الكبار الا اذا غابوا فيجوز بيع العروض من نصيبهم خاصة
 ولو كان على الميت دين فعند الامام **في بيع** الوصي ان يبيع التركة
 لاجل الدين وكذا الاجل انفاذ الوصية وقال لا يبيع مقدار الدين
 ومقدار الوصية خاصة لسبيل الكثرة ذلك والقول على هذا
 ثم اذا وقعت الحاجة الى بيع التركة شفع للوصي ان يبداء ببيع

عليها

وصريح التركة للدين

في بيع الوصي على الكبر الغائب في كل شيء الا في العقار ومثله في الشراعية

لأنها عرضة للتعرض فبعدم بيعها وفعاليتها بما هو اقرب للملك
 فان لم يتدفع بيع جثث العقار وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 في ثمن العوض وفاء الدين بطل بيع العقار ومثل الكل في
 الكل في النوازل والظهير والذخيرة والخاصة واحكام الضغار
 وسائر الكتب هذا فيما اذا ابنى الكبار غير استخلاص التركة
 لهم فجل الدين وتنفيذ الوصية في خالص اموالهم ولا
 صغيرهم او اختلافوا في الاستخلاص اما لو تقفوا عليه ولم
 يملوا فلهم ذلك ذكره في النوازل والولوية والخاصة وغيرها
 وسند كذا ايضا في فصل تنفيذ الوصية فلا يكون للوصي جثث
 التعرض للتركة وفي النوازل وقفا ورشد الدين والامام
 الفضل ربه ان ليس للوصي نقض ما باع الوارث الكبير من التركة
 اذا كان فيما فيه من ماله وفاء لقضاء الدين او تنفيذ الوصية
 رده نصير عن شرا او مثله في الخانية والولوية في الخانية
 وصحة في يده من التركة نقد في لقضاء الدين فلم يقض منه ما
 لقضاءها عوض من التركة او عقارا قال الامام الفضل ربه يجوز
 بيعه لقيامه مقام الوصي ولو فعل الوصي بنفسه لجا ركض هذا ونحوه
 في ميسوط الامام خواهر زاده وفي الولوية وفي التنازع للوصي
 ان يبيع عوضا من البيت فرفضه ودينه بغير محضر غرامة وفي
 قفا ورشد الدين للوصي بيع التركة المستغرقة بالدين بقيمتها
 فلا يكون للوصي ابطاله وذكر في التبرجية ان الوصي اذا باع
 التركة بغير محضر الغرامة يجوز ما لو ارث فلا يملك بيع التركة
 المستغرقة الا برضاهم قلت لا الوصي كالمالك ولا يملك
 الوارث الا ما زاد في الدين والوصية ومثل الاول في فرض خراب

للموتة استحقاق التركة

في النوازل والولوية والذخيرة والخاصة واحكام الضغار

للموتة استحقاق التركة المستغرقة بالدين

النوازل

النوازل قال لا ينفق في ماله في عينة البيع لا يبطل المعنى والوصي
 قائم مقام الوصي ومثل الاخيرة في الخلاصة ايضا وفي الفقيه للتركة
 باع الوصي تركة غير مستغرقة بالدين واخذ عنها والعقار فلهما
 ان ينفقوا البيع وبأخذ التركة استيفاء له يوصيه ذكره
 في قفا ورشد الدين الفضل كذا وفي جيز المحيط للشرع للوصي بيع كل
 العوض بتنفيذ الوصية بالثلث وان لم يرضع الورثة وليس له
 بيع ما سوي ثلث العقار بدون رضاهم وفروا للولوية داريين
 اثنين فمات احدهما ووصى بثلثه للقفا فارد الوصي ان يبيع
 الا لثلاثة الوصية والى الورثة وقالوا له بيع شيئا اخر فان
 الوصي يبيع ما كان يبيع اصله للورثة والمورث وبعده فاعلمنا
 وفي النوازل والولوية والخاصة او تضي بالثلث وفي التركة
 صنوف من العقار والمنقول فارد الوصي بيع نصف منها لانها
 الوصية فلورثة ان يصفوه في البيع اما لو باع ثلث كل ما يمكن ثلثه
 فليس لهم منه في البيع لان حق الوارث متعلق بثلث كل نصف
 فلا يجوز للوصي ابطال ذلك الا اذا كان شيئا لا يمكن ثلثه
 قلت وقد احتج الى بيعه هكذا ذكره في المسئلة في النوازل
 وفي الخانية الوصي في بيع العقار كالا ب المفسد لو باع نصف
 القيمة جاز والا لا في الاصل في شرح الطحاوي ان الوصي يبيع
 عوضا لليتيم للاجبة والشرارة منه كالا ب الصالح ولا يجوز
 بيعه ما لم يضر باليتيم وشرح الطحاوي لا يجوز بيعه الصالح كالا ب
 في ذلك يعني عند عدمه انما في بيع العقار فهو كالا ب الفاس
 لا يجوز بيعه الا بالخير او الحاجة اليه كما ذكره في احكام
 الضغار وغيره قال ونجا لهما في بيعه مال اليتيم لنفسه وشرارة

وصي الورثة يبيع ما اضاف اموالهم

في النوازل والولوية والذخيرة والخاصة واحكام الضغار

في النوازل والولوية والذخيرة والخاصة واحكام الضغار

الشيء الذي لا يشترط في تصرفه

مال نفسه للبيتم قلت فانه يعتبر في عقد الخيرة كما سلف ولا يعتبر في
عقد الاب كما تجد الا عدم الضرر والفرق يمكن التهمة في عقد هذا
وانتفاؤه في عقد هذا وسبباني هذا او ما يبيع مال البيتم في نفسه
لنفسه فقد ذكر في المحيط ان الوصي اذا باع مال البيتم في نفسه او باع مال
نفسه من البيتم فعلى قول الامام واحد الروايتين غايي يوسف اذا
كان في منفعة ظاهرة للبيتم جاز والا لا وعلى قول محمد واظهر الروايتين
عن ابى يوسف لا يجوز على كل حال ومثله في الخلاصة وحكام القضاة
وفي تحصيل مال الولوي لابي لاب شراء مال طفله وبيع مال في طفله يعتبر
لا يباح وليس للوصي شراء مال البيتم ولا بيع مال نفسه منه الغن
ولوي سيرا ولا يثبت القيمة اجماعا ويجوز ما لاكثر خلافه وهو ظاهر
الروايتين غايي يوسف في وفي القصور انه يبيع للاب ذلك
لو لم يضر فحيز بمنش القيمة وفي فخر خيرات النوازل ولو باع الوصي
مال البيتم في نفسه لا يجوز لانه وكل شخص خلاف الاب قال في المحيط
المنعاج ولا يجوز شراء الوصي مال البيتم لنفسه الا بالاكثرة فقيمة عند
الامام رحمه ولا يبيع مال نفسه للبيتم الا بالاكل في قيمته وقال لا يجوز
في الاحوال كلها واثر الشراء الاك مال بيته لنفسه يجوز بيمته و
بنقصان يتغابن الناس فيه وقال زفر في لا يجوز في البيع
قول في حيفه لانه الوصي فخر الاب بعد وفاته ولا شك
انه في حاله عجزه عن المرافقة بحال ولين بنفسه ينقصه من النظر
فيخار في هو اشفق له من الناس فينزل هو من منزلة الاب ولا
ينزع من جواز شراؤه مال ولين ولا في جوازيه مال نفسه من ولين
فيجوز ذلك في الوصي القائم مقامه لكن شقة الوصي لا يكون
الاب فذلك بشرط في تصرفه مع نفسه المنفعة الظاهر

قال المحط

ولا يشترط في تصرف الاب مع نفسه وفي الخانية ونحوها في رواية
عدم الجواز غايي يوسف قوله الاول وقد فتح رجوعه الى قول
الامام في ومثله في الولوي لابي في الولوي لابي محمد ان الوصي لا يبيع
بالبيع والوكيل لا يملك البيع في نفسه ولا الشراء لنفسه فذلك الوجه
لما ان العقد الصادق من الابل لا بد من تصحيجه بقدر الامكان وقد
امكن هنا بطريق جعله اذا لم يضر في المصلحة ثم انما لم يضر
مع نفسه الوفا فيه لان الوصي فانه لم يكن منهما فترفع مع الاجا
لكنه منهم فترفع مع نفسه فانه الاب ان مجبول على تقديم نفسه
على كل احد فلا بد من صحته فترفع مع نفسه في ان دفع هذه التهمة وذلك
بالزيادة في الثمن ثم تعرف المأذون له في كانه مستقفا واما لانه
لا يكون التهمة متمكنة في تصرف البصير مع الوصي ايضا فلا يمكن
تصحجه بطريق الاذن ايضا فلا يجوز وفي المحيط وتكلموا في تفسير
الخيرة والمنفعة الظاهرة على قول الامام فقال بعضهم ان يشري
في مال مائة مائة مائة بالالف وبيع مائة مائة مائة
في مال نفسه ثمان مائة وقال بعضهم ان يشري بالضعيف
وبيع بالنصف وفي ادب القضاة ان الوصي اذا اشترى
مال البيتم لنفسه فاشترى مائة مائة وعشرة بمائة مائة مائة
وهو خير للبيتم وما دون ذلك لا خير فيه واذا باع في مال
نفسه للبيتم قبل مائة مائة وعشرة بمائة مائة مائة مائة
وما زاد فلا خير فيه وفي المتنق وبيعتي وفي الخانية
وهذا في خبرية الامام السر حصة قلت وهو مخار
وفخر الولوي وصاحب الخلاصة والسراجية والمنية و
البقية وفي سونغ الخلاصة في خلاف في خبرية ان يبيع في

ما يساوي عشرة بشفة او ثمانية ويشترى بمال ما يساوي تسعة
 او ثمانية بشفة وفي غنية المينة وقيل يبيع في الخيرية زيادة
 ثلثة او ثلثين من طرف الوصي للقيم وفي الخيرية يجوز بيع الوصي
 من نفسه وشرائه لنفسه ان كان فيها لنفسه نفع ظاهر كبيع ما يساوي
 عشرة بشفة وشرائه ما يساوي تسعة بشفة وقال في احكام الصغار
 تكلم المشايخ في الخيرية على قول الامام فقال بعضهم هي اجمع
 ما يساوي الف درهم ثمانية وان يشترى ما يساوي ثمانية
 درهم بالف وقال بعضهم اجمع ما يساوي الف بمائة
 ويشترى ما يساوي مائة بالف قال وهذا في ما عد العفار
 قلت واما في العفار فلا شك ان الخيرية في الشراء تضعف في
 البيع التصغير لانه لا يقدر على بيعها من الغبن الا بالتصغير كما
 فكيف يبيع الشراء لنفسه بالاقول واري ان زيادة الاثنين
 في العشرة ونقصها في ما عد العفار كاف في الخيرية لانه الغبن
 الفاحش الذي لا تجوز النكاح فاذا تجدد الوصي يكون خبره للصبي
 لان الظاهر ان غيره لا يجوز واسه سجا اعلم وفي الخيرية ويجوز
 اشترى لنفسه شيئا من الميت ان لم يكن للميت وارث
 لا صغير ولا كبير جاز قلت ولعل مراده اذا لم يكن فيه نفع
 ظاهر ولا خيرية وانما اعلم وفي المتن انه يجوز للوصي شراء مال
 اليتيم لنفسه وبيع مال نفسه من اليتيم فاذا رفع ذلك الى القضاة
 ان رآه خبر البراءة والزمه والافسخ ونقصه قال ومثل يبيع
 وشرائه حيث يكون للقاضي فسخه ان لم يكن خبر اللابن لكن مع
 الخيرية في الاب كونه ناقصا عن مثل النقصان لا يتغير
 الناس في الغيبة للزاهد ليس للوصي ان يشترى لنفسه

ما قال

من مال اليتيم ما يساوي الف الف الف لم يجد في بصره بل يبيع غيره
 بمثل القيمة لم يشتره منه كذا قال الله عبد الجبار وقال سمعيل
 المتكلم يبيع ان يجوز شراؤه لنفسه وفي المتن اذا اشترى الوصي
 بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خيرا لليتيم اخذت الشراء وان
 وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم اخذ شراؤه لنفسه
 وفي غريب الرواية وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه بغير
 فلما بلغ اليتيم قال كنت اشترى الغلام لي قال لي قال
 الوصي اشترى لي فلا شئ لك من الربح يكون الربح كله
 لليتيم وان تور المال بضمه الوصي قلت والوصي هذا اذا لم يشهد
 عند العقد والمقعد على شراؤه لنفسه ومع ذلك فهو في القضية
 اما يبيع ان يكون الربح للوصي وبات وان لم يشهد كما سبق
 في فصل المضاربة اللهم الا ان يقال اذا كان العبد خيرا للصبي
 يكون عمله له وانما يشهد لما مر انما هو المتيقن ولما ان عمل مقيد
 بالخيرية وهذا بخلاف المضاربة لما فيها من ضرب في الارض واسه سجا
 اعلم وفي بيع الخلاصة عن نظم الزند وجب جواز بيع الوصي مال اليتيم
 وجواز شراؤه مال اليتيم انما هو في وصي الاب اما وصي القفا فلا يملك
 ذلك لانه وكيل محض والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا الشراء
 لنفسه فكذا من يقوم مقامه ولو باع الوصي مال نفسه من العقد
 الصغير والخيرية تركت ابا واولاد واصفارا وصي الى رجل
 قال وصي اولى في التعرف في الزكاة من الاب وهو جده الصفا
 وبه يفتي وفي المتن والخيرية والواجبة والخلاصة ولو كان ابو يولاه
 الصغار لم يوص الى احد يكون اب الميت وهو جدهم بمنزلة الوصي
 لحسم لان الجدة عند عدم الاب قابم مقام الاب فهو الحق بالحفظ

صلي لعبد سباه اهل خيرة رجل منهم واحد
 كان الاب الوصي ان ياحيى الذي ما يملك مال
 فمما على من ان الله اشترى خيرة من مال
 كان من قبل فمما الذي اشترى او اشترى
 ذلك ملكه في قول حسن وهو وصي حاسه

في جميع الزكوة لكن فرق بين وصي الاب وهو انه لو كان عليه
 الميت ومن لم يكن له ان يبيع في الزكوة شيئا لقضاء الدين
 على والده الميت ذكره الصدر في آداب الفقه بخلاف
 الوصي حيث يبيع هو على ما سلف ولله الحمد ان ينفذ الوصية التي
 لا يحتاج فيها الى البيع اما اذا احتاج فلا يملك التنفيذ لما اذا
 يملك البيع قال الامام شمس المائدة المحلواني في شرح آداب الفقه
 للخصائص لا يملك بيع مال ذل في حوته فكذا بعد حماة وصي
 ولا خلاصة ولا حظية وفي آداب الفقه للخصائص الوصي الاب
 يبيع الزكوة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك قالوا
 يجب ان يحفظ هذه المسئلة في الخصائص فان تجد انه لم ينفذها
 في البسوط بل اقام فيه اجد مقام الاب عند عدمه وخصائص يملكها
 كي ذكرنا قالوا ويقول الخصائص يفتي عن السراجية وصي الاب
 يملك البيع لقضاء دين الغريم وتنفيذ الوصية ولله في التنقيح
 وخلاصة ولا حظية اوصى الى رجل وله اولاد صغار وكبار فما
 بعض الكبار عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فوصى بخدمهم وبيع
 لهم بجزء من عيولهم كما يجوز على ابيهم في غير العقار وفي تحار
 النوازل وصي الاب اولى في التصرف من الجد عندنا يعني اذا
 اجتماعا مثل في النهج وفيه فان لم يوص الاب الى احد فالجد
 بركة الاب ووصية كوصية وفي الظهيرة والمنفعة والحانية والخلاصة
 وصي وصي الاب وان نزل ووصي الجد عند عدمه وصي الاب
 ووصي وصية كذالك ووصي الفقه ووصي وصية ان سفل كوصي
 الاب في جميع تصرفاته غير ان الفقه ان جعل وصيا في نوع من انواع
 التصرفات كاداء النفقة وشراء الكسوة او استئجاره نوامها

كبيع العقار يعمل استئجاره فلا يكون وصيا في ما عدا ما حصد ولا يبيع
 فلا يقدر الا على اداء النفقة وشراء الكسوة ولا يقدر على بيع العقار
 مثلا بخلاف استئجار الاب في ايصاء حيث لا ينفذ فيكون وصيا
 في المشتبه والمشتبه منه جميعا وذلك وفي البنية وصي الفقه كوصي الاب
 لكن اذا خص بخص وصي الاب لا وفي الولو لوجه وان لم يجعل
 الفقه وصيا ولكن جعله فيما هذا القيم لا يملك التصرف بخلاف الوصي
 لانه الوصاية اثبات ولاية التصرف له على الاطلاق فملك كما انبت
 اما القوائم فهي عبارة عن حفظ فقط فلا يملك من التصرفات
 سور ما يكون في باب الحفظ ومنه شراء ما لا بد منه للبيعة قلت فهو كوصي
 نحو الامم وهذا على انه يذهب الخصائص انه فانه هو القائل بهذه الفرق
 وكثير من المتبحرين يجعلون القيم والوصي واحدا كما صرح به في الخلاصة
 فلا يباي جنة الاختصاص بالحفظ بل القيم عندهم كوصي الاب لم
 يثن الفقه ويخصه بالحفظ المحض وسيا في فرائد وخلفه
 الانفاذ في صاحب الكتاب ايضا التصريح بكون الوصي والقيم واحدا
 والله سبحانه اعلم وفي ما ورثه الذين فيهم البنية بخصوصه فملك
 الحاكم يملك القبض وهذا بناء على مسئلة التوكيل بالقبض فان
 حق القبض عندنا خلافا للفرقة ويقولون بغيره هذا اذا كان في فرائد
 الفقه ما اذا كان فيما جهة الاب وصيا فاموره يكون له ولا القبض
 وهذا بناء على انه ولاية الفقه يقبل التخصيص بخلاف ولاية الاب وحده
 وفي خواتم المفتين انه لو قال الفقه جعلته فيما فتركه الميت لوارثه
 لم يكن له ان يبيع ويباع شيئا للوارث يعني مما له به منه اما لو قال
 جعلته فيما فتركه الميت ولم يزد عليه يكون كوصي الميت ولا ينزل
 بموت الفقه الذي نصبه قلت وهذا كما تكرر فرق اخر واستبحا الم

وفي الولو الجي صغير له مال ولا اب مبذر مسرف لا يثبت له الاب
ولادة التفرق في مال صغير بل يضع الحاكم بالعدو وصني عدل كحفظ
الى وقت الحاجة او اوان يبيع الصبي ويثبت رشده فلو مات
هذا الاب المجبور او وصي الى رجل فصبته كثر او صباء الالباء
الراشد بن قلت لان التبذير لا يثبت شفقة على صغيره واسباب العلم
وفي البنية صغير ورث ماله لولاه مبذر يستحق الجور على قول في سراه منا
لا يثبت له الولاية في مال ويجوز هذا او انا وصي الاخ والعلم والام
الاخت والنخال ونبات الاعمال وبسائر ذور الارحام كمن يشرح
العلم ولا يبيح في ان طمس بيع تركه الميت له بنيه او وصية لهم
لمن هناك احد من الاولاد صباء كالتين او صباء او صبايهم و
ليس لهم بيع عقار الصبي اصلا اذ ليس لهم الاحتفاظ المانع العقار
محموظ بفسرها وليس لهم ايضا الشراء على التجارة ولا التصرف فيما
يملكه التيمم في غير جهة موصيهم مطلقا لا يخص بالنظر اليه اجانب فليس
لهم الا شراؤه مالا به له منه في الطعام والكسوة لانه في باب حفظ
التيمم لا يضر به الجوع والحر والبرد بل يفتد والبيع منقول وورثه
التيمم في جهة الموصي كونه في باب حفظ لما ان حفظ الثمن ابس حفظ
العين ومثل في الولو الجي والحاجة والغنية عن السرجية والاصل
ان اضعف الاولاد صباء فراقوى كالتين كاقول الاولاد صباء في
اضعف كالتين واضعف الاولاد صباء وصني لا ينفذ تصرف
على التيمم وهو غير الاب ولجذ من الاقارب واقاربهم من قوم
منهم مقام من ينفذ تصرف على الصغير في الاب ولجذ وكما في قول
حائتي الا ان من الحاجة الى الوصني حاله الصغير لعدم نفاد
تصرفاته لقصور العقل واضعفها حاله الكبير لاستغنائه في تصرف

عن راي الغير ثم وصي الاب لا يقدر على بيع عقار الكبير الغائب
فلا يقدر وصي نحو الاخ والام على بيع عقار الصغير وبهذا التحقيق
معنى الضعف وبهذا المعنى لم يكن لهم ولادة التفرق في التركة
اصلا عند وجود الاقارب منهم ذكره فاحكام الصغار والعقود
وفي احكام الصغار ولو كان هناك وصني فذكر لكنه غائب او حيا
لكنه حال لا يقدر ان يبيع التفرق على الصغير يكون للاضعف ان
يبيع ما يجني عليه التفرق في التركة ويحفظ الثمن وفي المنهاج وصي
الام والعلم والاخ والصغير والكبير الغائب كوصي الاب الكبير
وفي الجاهل الا الصغير بيع الوصني مال الصبي وشراؤه لمن
لا يقبل شفاوته له كاولاده ومالكه ان كان يشل القيمة او لا كثر
يجوز وفاقا وان كان يفا حش العين لا يجوز اجماعا وان كان
يسير العين وقليلا خالفوا فيه فعند الام لا يجوز وعنده
يجوز كالمضارب وقيل فوايد البرهان ان يبيعه وشراؤه
منه لا يجوز مطلقا كالكيل قال وقيل هو على تفصيل الجاهل مع الوصني
على انه في البيع خير ويجوز والا لا يقدر بوجوه الوقف منه
فمنه في خبرية والفرق انهم يبيعه كل في المضاربة والوصاية العموم
في بيع البيع ما لم يتحقق التهمة بالمجابات اما الوكال فمينا على
لخصوص وفي اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى وصي
لابن اخيه اشترى من ابنه الصغير شيئا لابن اخيه ذلك يجوز
وقال ابو يوسف لو اشترى من ابن اخيه لابنه ذلك
ينظر الحاكم ان كان حسيبا لابن الاخ وينظر النفع والا لم
وفي الخلاصة كذا فظية لا يملك وصي القاص الصغير من لا يقبل
شفاوته له لانه كالكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم ولو بيع

الوصي بعض التركة من بعض الورثة بمثل القيمة لم يخرج عند الامام
 وجاز عندنا ما بيع منه بسير العين فقبل لا يجوز وفاقا
 قبل هو على الاختلاف السالف من اختلاف ورثان
 الهداية وفرختارات النوازل لو باع الوصي مال القيمة
 غريم نفسه ويقع المقاصة بينهما ويضمن الوصي الثمن عند الطرفين
 ولا يقع عند أبي يوسف وكذا الحكم في بيع الاب وفي الولوة
 او وصي لرجل بالف درهم قبل الوصي في ذلك الرجل عبدا
 من التركة بالف درهم واراد ان يجعل ماله الموصي له بالوصية
 لا يصير قصاصا الا برضى الموصي له وفروا فيه البراءة في بيع
 الوصي مال القيمة بين نفسه لما فيه من النقص للقيمة لانه لو لم يبع
 او باع ولم يبرق ثمنه الى دينه لحيف ضياع الاصل او الثمن
 وبالعرف يزول ذلك الخوف لان الوصي يفتقر ذلك فيستغنى
 به ومثله الاب ثمنه للقيمة وقراهية وصي وجد ما يتوكل
 له بيع عقار القيمة فباعها لينفق ثمنها على نفسه ولا حاجة للقيمة
 الى الثمن قالوا يجوز البيع ويضمن الوصي الثمن ان النقص على
 نفسه وفي بيع خلاصة عن ما ذكره الرنادات وفوائد شمس
 الاسلام اذا باع الوصي مال القيمة لينفق ثمنه على نفسه يجوز
 ويضمن قيمته وفر القسبة للزاهد عن فساد ربحه الذي يحمي ربه
 انه لا يملك الوصي بيع خرد شائع في دار القيمة لنفقة البتيم
 اذا وجد في السر خردا معناه لان تقييد الباقي في خلاصة
 والمنية عن السر اجتهاد الوصي البيع بالنسيئة ان لم يخف تلف الخرد
 والانكار ولا المنع عند حلول الاصل والنقصان ولم يكن بعيدا
 فاحشا ذكره في كل من الولوية والحيانية ومن هذا قالوا

ولو استبيع مال البتيم الا خلافا بالالف والافس منه بالالف ومما
 يبيع الوصي من الاموال لا ينفق الى زيادة الفاس حذرا
 عن التلف والمسته في النوازل والحيانية والولوية وذكر
 في النوازل والحيانية ان الوصي اذا باع مال البتيم في المفلس وهو يعلم
 انه لا يمكن اداء الثمن فعن الصفاية انه ان كان يبيع رغبة
 ومصلحة للبتيم لا يبيع وفاء وجوز يوكل الحاكم ثمنه اياهم
 اخذ والا اخذ من المبيع وفتح البيع نظر البتيم ومثله في الولوية
 قال القاضي وذكر الاستناد ان هذا يترفع الى مذهب الفقهاء
 والالتفات ان لا يصح مثل هذا البيع الا انه لو فقد المشتري الثمن
 قبل القضاء بالبطالة يجوز البيع الا ان وينفذ لزوال المانع وهو
 خوف حقوق الضرر والابطال لان تمام النظر للبتيم واحراز المصلحة
 له فلهذا وفي البيعة باع ضياع البتيم بيع رغبة فعلم انه يعني المشتري
 مفلس لا يمكن الاداء يعني اداء الثمن اجل الحاكم ثمنه اياهم والافس
 البيع وفر الوحيه والحافضية وان كان المشتري في بد المشتري
 وانكر الشراء برفع الوصي الامر الى الحاكم فيقول الحاكم ان كان
 بينكما بيع فقد فسخته وفر النوازل تجد المشتري الشراء فرفع
 الى القاضي وحلف وخلف والوصي يعلم انه كاذب فربما فاء القاضي
 بقول الوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما وفر الولوية
 فحلف القاضي فحلف بقول الوصي للقضاء حلفا ذبا فافسخ
 البيع ميتا قال نجم الدين القاضي ربه ويجوز مثل هذا الفسخ وان
 كان تعيقا بالتمني طرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو لم
 انقصه بعد انكار المشتري البيع يكون فسخا فحكم الاقالة فيلزم
 الوصي كما لو تعاقب بلا حيلة اما اذا فسخته الحاكم لا يلزم المبيع عليه

وفي بيع ما يسهه قال رضي الله عنه يعني به صاحب الحيانة وهو
 لا يجوز بيع الوصي لان سعه عن علم ان هذا طاعة له يعني
 انه اذا ادعى ان سعه من الفضل ما كطلان قال لان سعه
 لروا المانع والا بطل العذر ان سعه طاعة له
 للصغار وعلم السوطي

بل يرجع الى ملك الميت كمال ولاية القاضي وشمولها ومثل في
 الثانية وذكر شيخ الاسلام نظام الدين في نوادر غرائب
 صاحب الهداية رحمه الله تعالى ان الوصي انما يبيع عقار الميت بالبيع
 الجائز قال وافق ائمة سمي غير بعيد لجواز بناء على كونه اتفاقا
 لمنافع ما لا يكون للميت في قلنا ملكه باني على حاله وفيه دفع
 حاجته وتتميمه له وتوفر حاصل فيجوز وهذا هو المختار وفيه يخرج
 الطلعي وبيع الاب والوصي من البيع بغير فاسد المملكه المشرية
 بالقبض بالاذن ولو دلالاته لوانعقة المشرية نقد عقده وجاز
 وفرضية ولا فطرية للوصي ان يبيع متاع الميت بشرط الخيار لنفسه
 فلو مات الوصي فزبد الخيار او مات الميت يتم البيع وفاقا من
 المحيط ولو ادرك الميت فيها فلكل عند ابي يوسف
 كذا في الثانية وعن محمد بن قيس ثلث روايات حول الخيار للميت
 مودبر مبي بالبيع متى برمي وبرده من شاء وهذه ظاهر الرواية
 عنه كذا في الظهيرية وانتقال الخيار موقفا بالايام التي وقت بها الوصي
 وبقاء الخيار للميت ان شاء اجازة المدة وان شاء ابطال
 وذكر في الذخيرة انه اذا ثبت للميت الخيار بالادراك
 فليس له الوصي الا اجازة لكن له ولاية الفسخ ولا يبعد ان يثبت لخص
 حق الفسخ ولا يثبت له ولاية الاجازة كالقضي حيث ثبت له
 ولاية الفسخ ما عقده قبل اجازة المالك وليس له ولاية الاجازة
 قلت والوصي بعد ادراك الميت فوضي فيكون حكمه
 وفي القدر وروى في الشتر بدين في الزمة خبر الى ثلثة ايام فبلغ
 فيها الميت يجوز العقد عليها والميت الفسخ والاجازة وقرئ في
 القدر غير الدين الشتر الوصي عبد الصغبر باحد النقيب وسر

بان يبيع عقار الميت كمال
 بغيره البائع عن ذلك

الخيار لنفسه فبلغ الميت المدة واجازة العقد نقد البيع عليها
 الا ان يكون الاجازة برضى الميت بعد بلوغه وفي المحيط عن نوادر
 ابن هشام وصي باع خلا للميت فبمئة الف باليف على انه مختار
 فزاد ادت البقعة من المدة وصارت الغبن قال محمد بن الحوز
 للوصي تنفيذ البيع اجماعا ومثله في كماله خلاصة من النوازل وفي
 غريب الرواية وخلاصة ولا فطرية الشتر الوصي للميت عبد
 يسا وثلاثة آلاف بالف ثم اطلع فيه بعيب لم يردده لان رده
 ضرر للميت اما لو كان شرا به بخيار فله ان لا يقبل قلت ولوم
 يكن معينا لا خيار الشرط مانع عن انعقاد العقد بخلاف خيار
 العيب وقد عرف في موضعه وفي احكام الصغار فوضي باع
 الميت ثم نصب وصيا له فاجاز ذلك البيع جاز ذكره في الثانية
 في قبا واه وقر النوازل والولولة بغير بيع اشجار الميت لا وصي
 له ثم نصب الحاكم وصيا له فاجاز بيعه جاز استحسانا ان كان البيع
 قابلا قلت انما بشرط قيام المبيع لان الاجازة كالفسخ بغير
 المحل على ما عرف في موضعه وقر في فطرية بيع الوصي دارا بغيره فاذا
 لم يمت في آخره في جرحه جاز بيعه على من يملكه كلاب ذكره في الثانية
 وفيها وفي خلاصة وليس للوصي ان يبيع مال احد الميت من الاخر
 عند ابي حنيفة ومحمد ويجوز له ذلك عند ابي يوسف وفي المحيط
 عن الزبادات والولولة بغيره وذكره في فطرية ليس للوصي ان يبيع
 احد الميتين من الاخر وفاقا في المحيط اما على قول محمد بن النضر
 لا يبيع طرف العقد اصلا واما على قول الامام فلان فبالمعقود
 من الطرفين مشروط بالفسخ الظاهر ولا ينع هنا للميتين لانه اذا
 كان خبر الا حد ما يكون شر الاخر البينة فلا يجوز قلت ومرا

[illegible]

نہی

[illegible]

اشترى من اخاه حار طهرت عدة والى ابيه مغسلا وارسل
 عزرا الى بيت حار حار الى بيت حار وصباحي برج الم
 على الارض وهو على البيت حار وروى حار في الز
 وبيع ما يشاء و علم اياه حار او المشرك و اياه
 اياه لا باخذ حار بعض الحار حار اذا علم بالرس على
 وسعد اياه حار بعرف حار

متهنكا لا يجوز سعة وفي النوازل والذخيرة والولولجية والنخاسة يكون
وصي بوصايا ووصي الى رجل فغاب الوصي او مات واجتمع
الوزنة على بيع شئ من التركة لفضاء الدين وانفاذ الوصايا قال
ابونصر البيع فاسد لان يكون باعرا لانه ليس للوزنة حق في التركة
بما كان فيها دين او وصية الا بعد القضاء او التفتة فيكون بيعهم
بغير حق فيكون فاسدا كذا في الولولجية قلت او برهنا الى التفتة
فنيص للبت وصيا بيع وقضي وينفذ قال اني صي قال الاستناد
هنا اذا كانت التركة مستوفى بالدين فان لم يكن مستوفى الورث
في حصة الا ان يكون للبيع سنا معناه في الدار او ما يشبهه وفي التفتة
باع الوصي غفارا لصبي فوج الى التفتة ان راي لفض البيع خير للبيعة
لنقضه وان راي الامضاء الفع امضاء ونقضه وفي الحاشية لو باع
الوصي مال الصبي من الاجنبي فحقون العقد راجع الى الوصي وكذا لو اشراه
الاب لنفسه فبلغ يكون الهبة من قبل الولد الى الاب ثم لا يبرء
الاب من التمن لم يصب الحاكم وصيا للولد باخذ التمن من الاب
ثم رده عليه وفي بيعه ماله من الوالد لا البصير الاب فابضا يجر
البيع حتى لو هلك قبل ملك الولد في قبضة خفيته هلك على الاب
اما البيع فتم بخره فوله بعتة من ولدي كذا وكذا اشراؤه منه فلا يجز
الى القول بخلاف الوصي حيث يحتاج في تمام عقده الى قوله في الوصي
ومثله في المحيط وفي المحيط عن الزبادات اشرا الوصي للصبي مال
الصبي ذارحم من من لم يقد البيع عليه ولكن يقد على الوصي ومثله الاب
ولو اشرا الوصي للمعنة مستولده بالبيع قال محمد لا يفسد هذا البيع على
المعنة وهو القياس وفي الاستحسان يفسد على المعنة وجه القياس
انه يفسر بالمعنة ووجه الاستحسان ان نظر المعنة في كل من يطلونها

وتقوم

كسر

وتقوم بخدمة ثم ينده اشفق عليه في غير ما واهدر الى خدمته
فيكون اشراؤه في ولاية الوصي لكن لما اندفعت الحاجة
بالواحدة لم يكن للوصي شراء بالمعونة كل مستولده بالتفتة
حتى لو كان له من الوصيان لا يملك الوصي الاشراء الواحدة
قال في المحيط والمحيطون في مشايخنا قالوا وجه القياس ان لا يملك
الحاجة بالمعونة فيكون اشراؤه ضررا على المعنة وقال ايضا
وروي في الامالي رجوع محمد الى الاستحسان قلت في يكون
الاستحسان هو الا قد يكونها وفاقية فاسد سجا اعلم
وفي الواقعات والخمس والمحيط والحاشية وتخللا صفة الوصي
اذا امره رجل بامر اشرا له شيئا في مال اليتيم فاشراه
له لم يجر اشراؤه لرجوع حقوق العقد في الطرفين الى الوصي
فيكون فاضيا ومتفاضيا معا وذلك تناقض بخلاف
اشراء الوصي لنفسه لان الحقوق في طرف اليتيم راجع
الى اليتيم وفي جانب الوصي فلا يكون متوسط في العقد واحدا احكاما
قلت وبهذا يجعل المصنف ما ذكرناه بالبيع حكما على ما سلف وقال
بيعه من الاجنبي بلا امر منه لان الحقوق فيه عليه وعلى التبري
لعدم قيام الوصي مقامه وفي العدة وكل الوصي رجلا اليتيم
كاشرا في مال اليتيم فاشراه له لم يجر الا اذا كان الوصي حاضرا
وقبل الشراء فيقول قبلت كما امر من الاب قلت وانما شرط القبول
بعد تصور لتكون العدة في جانب الوصي على الوكيل ومن شرط
الصبي على الوصي ولا يكون الوصي متوليا للعقد في الجانبين
فتأمل وفي النوازل ماتت عن زوج وبنت واخل
كانت قد اوصيت الى الاخ ولها وصايا وعليها ديون

فاشترى الاخ قبل تنفيذ الوصية وقضاء الدين نصيب الزوج
 من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع قدر نصيبه والمنسحب
 عارف به فان نفذ الوصية وقضى الدين قبل ان ينفذ جاز
 البيع وان لم ينفذ حتى توافوا الى الحاكم ابطال الحاكم البيع ويؤثر
 بقضاء الدين ثم نفذ الوصية من ثلث ما فضل ثم قسم الباقي
 بين الورثة كما نطق به الكتاب العزيز وكذا لو كان على الميت
 دين ولا وصية او بالعكس وعلل هذا في الولو لوجبه بان التركة
 في الصورة الاولى قد خلت من الدخول والوصايا وظهرت
 حقاً للورثة فوقع البيع بعلم المشتري المبيع جازاً اما في الصورة
 الثانية فمضى وقع فيه الخصومة بخبر فيه الزيادة والنقص
 فلا يعلم قدره فيكون بيعاً للمجهول وبيع المجهول باطل فبداء
 او لا بقضاء الدين ثم ينفذ الوصايا ثم يجعل الباقي ميراثاً
 بين الورثة وفي النوارس والخاصة اوصى الى امرته ولها على
 المهر قال نصير ان ترك الميت صامتا كان لها ان تأخذ
 من الصامت قدر المهر غير رضا الورثة لانها خلقت بحسن
 حقها وان لم يكن في التركة صامت كان لها ان تبيع ما كان
 اصلح للبيع وتشتري صداقها من الثمن ومثلها في الفتاوى
 الولو لوجبه والعيون وكذا في الخلاصة لكن فيها انه لها ذلك
 سواء كانت وصيا من قبل الزوج او لم تكن وفي الخاصة
 وان كان في يد ما دام قدر المهر كان لها ان تأخذ تلك
 الدرهم بغير علم الورثة وبلا رضاهم فان استخلفت بعد
 كان لها ان تأخذ ما في يد ما سكت من تركه الزوج
 ولانما في ميراثها هذه لان ما اخذت بهر ما صار لها فلا تأثم

في ميراث

وفي فها والفضل الى الجوز الوصي والمتولى اقاله ما باع اكثر
 من قيمته ولا اقاله ما اشتراه باقل من قيمته وفي المسوط صحيح
 اقاله الوصي لانها كانت له وفي كل خلاصة الوكيل بالبيع
 الا اقاله الوكيل بالبشر للملك والوصي والاب والمتولى
 كالوكيل بالبيع وفي فوائد البرماني قال الوصي باشره للوصي
 ان كان فيها نظر للوصي وفائدة صحة والا اقاله الروية
 في الاب حيث نص على جواز اقالته بالجزية فخرج المشايخ
 هذه قياساً عليها جامع ان كلا منهما يملك التجارة في مال
 الصغير والا اقاله نوع تجارة لانها بيع في حق الثالث فيملكها
 يملكها والله سبحانه اعلم واعلم ان لسير الغن انما يعني اذا
 انفرد اما ما يوجد من قدره في ضمن الفخش منه فلا يعني
 حتى يقال ان البا بعد اخراج قدر اليسير ومع ذلك لا يعني
 وهذه كالنجاسة نفى منها ما دون الدرهم ولا يعني منها
 الدرهم ولا شئت ان الباقي من الدرهم بعد قدر ما دون الدرهم
 والسرية ان كل ما يوجد يقع بملته هو الفرد لا انه يجتمع الاخراج
 المعسرة شرعاً فيكون فرداً حتى يمكن نقض بعضه وعدم اغنيائه
 وذلك ظاهر واذ قد وصل الكلام الى هذا المقام فلا عذر ان
 تذكر ما يحمل منه الغنسان في المسائل وما لا يحمل فيه وما يحمل
 منه اليسير لا العكس فنقول وبالله التوفيق ما لا يحمل فيه الغن
 ولو سير ائمة عشر مسألة الاولى في شرح الطحاوي بيع الوكيل
 من الوارث بمثل القيمة عنده لا عندهما حيث يجوز الثانية
 فيه ايضا بيع الوارث الفحيح من المورث المربض وشرائه
 منه فانه على هذا الخلاف وقيل لخلاف فيها انه لا يجوز عنده

في ميراث
 في ميراث
 في ميراث

بالمثل ميسر الغبن خلافا لعمارة والثالثة في الضعيف مع المبيع
في مرض موته فوارثه الرابعة فيها بيع بعد الايباء بالثالث
خامسة في القابلة وفيها بيعه واما مستغرق بالدين لكن
للمشتري امضاء البيع بالتمام القيمة لان حقوق الزمان في المايه
الاولى فيها وفي شرح الطحاوي والحيطي بيع رب المال مال
المضاربة قبل ظهور الربح الاول بعد في الضعيف مع الوكيل
فمن لا يقبل شهادته كماله كماله واولاده اما بيعه قبل
القيمة ففي رواية المضاربة الكبيرة يجوز وفي البيوع يجوز
الثامنة فيها ضمان الغاصب فتمت المفضوب
باليمين فانه لو ظهرت اكثر مما ضمن ولو قيل كذا فني
يكون للمالك اخذ المفضوب ورد ما اخذ منه التاسع
في المحطاي مع المحور بالدين فتمت المشتريين ازاله الى باب
وبين الفسخ العاشره فيه بيع الماذون المديون
فمولاها احدى عشر في شرح الطحاوي لكن على خلاف
بيع المولى في ماذون المديون حيث لا يعنى فيه البسيرة
فيفسخ او يزيل الموكو وعندهما يعنى فيه البسيرة والثانية عشر
شراء المضارب والثالثة عشر شراء المعاوض
شريك الغنان فينفذ على الفهم ثمانية مسائل تجل في الغبن
الفا حش عند الامام لا عندهما ببيع الوكيل بالبيع واما شراء
الوكيل بالشراء فلا تجل فيه الا البسيرة جماعا وبيع الماذون
وتحريم الكاتب والصبي والقن وبيع المضارب والمعين
وشريك الغنان اما بيع الاول كالا بولج و
القاضي واوصياهم تجل في الغبن البسيرة لا الفا حش وكذا

ترادف

شراءهم جماعا الغبن البسيرة قبل الا بولج تحت نفوذ القن
وقبل في العروض ده ثم ونه لجوان ده بازده والحق
ده ووازده قال شيخ الاسلام خواهر زاد ده هذا التجديد
فيما ليس له فتمت معلونه في البسيرة اما فيما يعلم فتمت كالقن وغيره
فلو شرا ميسر الغبن بعد علمه لا على موكله لانه انما لا يخل
تحت القويم اذ لا يحتاج الى تعديهم وفيه يفتي ومثله
في بيع الضعيف وانه سبحانه علم **فصل في الجارة**
في الذخيرة والخاتبة والخلصة واحكام الضغار للوصي
ان بوجو نفس التيم وعبيده ودوابه وعفاره وارائه
وسائر امواله ولو لم يمسر الغبن لان له ولاية استعمال
الصبي بطريق الرضا منه والتمهيد من غير عوض في العوض
اولى وايضا يملك الوصي والاب بيع سائر امواله
بمسوغ وبغير مسوغ فكذا يملك الجارة ومثله الاب
والجد اب الاب عند عدم الاب ولم يجر لغيرهم موقوم
احد ثم ان بوجو النسب ولا نسب من ماله ولو كان هو
في حجرة وعياله اما لو عدلوا فاجره ذورحم محرم منه فان
كان في حجرة جاز وفاقا وان لم يكن لم يجر عند محمد بن
ابو يوسف ان كان الموهو اقرب اليه ممن هو في عياله
كما اذا كان عند العمة فاجرة الام صبي وعن محمد بن
انه استحسب الجارة لمن يولد كذا اتفاقا على ماله
بذله منه لغيره في الناحية ثم لو اوجه الوصي والاب
فيلج في الحق ان شاء معنى العقد ومضى على الاجارة وان
شاء فسخ الاجارة بخلاف ما لو بلغ في مدة اجارة

اموال وعبيد حيث لا يكون له حق الفسخ قال في احكام
الصغار والغرق ان في بقاءه في الاجارة ضررا بشي في حق
حتى قال الامام ارايت لو نفعه ونول القضا انزكه
نخدم الناس لاجارة ابيه هذه فيج جذاثم بكل
من اجاره ممن يعوله ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العتق
قلت وقد لزم بالفراغ على انه نفع محض لا يرى
انه لو اجر الصبي نفسه لا يلزم كونه مشوبا بالضرر اما اذا
فرغ من العمل بحسب المسمى لم يمتنع نفعه عنده فقبضه له كل
من يعوله كالمبتدئ نص عليه في اللقيط والكرامه
من الهداية وليس لمن يعوله اتفاق ما قبضه للمستم
لانه من اموال وليس لغير الاب ويجوز وصتها
النصف في اموال مثل المبتدئ وفي لقيط المداية
وجميع اللقيط ما لا يستد عليه او على دابة هو عليه
فهو اللقيط اعشار الظاهر ثم لا يبركه الواحد الب
الابام القاضي لانه مال ضابط للقاضي ولانه صرف
مشد الب وقبل يبركه ولو يغير امره لان للفقير ولا
الاتفاق وشراء ما لا بد له منه كالطعام والكسوة
لانه من الاتفاق اما لا يجوز له التصرف في مال اعتبارا
بالام لما ان ولاية النصف لغير المال ونوفيه وهو
بالرأي الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل منها
احدهما ويجوز له ان يقبض له المبتدئ لانه نفع محض
ولذا يملك الصغير نفسه اذا كان عاقلا ويملكه الام
ووصيتها ايضا وله ان يسلم في صناعة لانه من باب يقفه

وحفظ حاله وفي الولي بوجه الوصي ان يسلم الصبي المطلق
للعمل الى ما موخبر له وله ان يوجهه للعمل وان يسلمه الى المكنت
وفي فنية الزايد في مسغرة الى النجم يحمي ان الوصي
ان يوجه الصغير للمخاطمة مسغرة الى النجم وشك اثر الاعمال دونه
وصي القاضي وفي مستغرات الكرامه في الهداية الاصل ان
النصف على الصغار انواع ثلثة نوع هو من باب الولاية كالنصف
والبيع والشراء لاموال الاقضاء ولا يملكه الا الاول والاب
ولجد وصيهما لانه القائم مقامه باقائه الشرع ونوع هو من
ضرورة حاله كشرائه ما لا بد له منه وبيعه وايجار الصغير نفسه ويملكه
من يعوله كالخ والعمر والمملوك اذا كان الصغير في حجرهم
فاذا ملكه هو لاولي اولى به غير انه لا يشترط في حقه كونه
في حجره لقوته ونوع هو نفع محض كقبول الهبة والكسوة وقبضها
وقبض الاجرة ويملكه كل من الولي بالولاية ومن يعول بالوصية
نفسه بالعقل لانه اللان بالحكمة فتح باب مثله نظر الصغير
فيصير بمنزلة الاتفاق بهذا وقال في اللقيط جوار الجار من
يعول رواية القدور في مختصره والصحيح ما في الجامع الصغير انه
لا يجوز له ذلك مطلقا ويجوز للام في كل شيء اذا كان في
حجرها لانها تملك ائلاف منافعه باستخداها اياه ولا
كذلك من يعوله كالخ قال ووجه الجواز ان يرجع الى
تثيقه وفي النهاية ان الجواز رواية الاصل قال في النهاية او
نحل الجواز على ما اذا كان في ضرورة ولويده عده من
النوع او نقول المراد من اجارته تسليمه في الصناعة فيكون
مما لا بد له منه وفي العيون ان الوصي اذا استاجر اخيرا

باكثر من اجر مثل عمل بعين فاحش يكون الاجر على الوصي
 وفي الذخيرة ان فيه خلافا قال دكر الاسلام السعد بن يعقوب
 الوصي مستاجر نفسه ويجب الاجر كله من ماله وقال
 شيخ الاسلام خواهر زاده يقع الاجارة للصغير لكن
 يجب عليه اجر المثل والفضل على الوصي فلو اعطى الاجر كله
 من مال الصبي برده عليه الفضل من ماله نفسه وفي الخاتمة ولو استاجر
 الوصي الصبي واستاجر عبده بماله نفسه ليعمل قالوا ينبغي ان
 يجوز عند أبي حنيفة وآبي يوسف في الاجرة اذا كان باجوه
 لا يتغيب في مثلها لما فيه من المنفعة الظاهرة للبيتم وهو متقاة
 غير المتقوم اعني المنفعة بالمتقوم اعني الاجرة وفي الذخيرة
 واختلاصه للوصي ان يستاجر الصغير نفسه وليس له ايجار
 نفسه للصغير وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ايجار نفسه
 للصبي في عامة الروايات قال في الخاتمة وهذا على قول محمد
 ولي يوسف او لا يظهر فانه لا ينفرد الوصي بالفضل مع نفسه
 كما في البيع على امر واما على قول الامام وقول أبي يوسف
 اخوان فلان جواز بيع الوصي ماله نفسه من الصبي وشراؤه
 للصبي لنفسه مقيد بما اذا كان فيه نفع ظاهر ولا نفع هنا
 للصبي لان الذخر الوصي المنفعة وهي غير متقاة في نفسها
 وقد شرط على الصبي في مقابلتها مال متقوم في ذاته فلا يجوز
 لكن ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مضاربه مبسوط
 ان الوصي اذا اجر نفسه للبيتم باقل من اجر مثل عمله كان
 فيه منفعة للبيتم يجوز الاجارة لو في الخاتمة والكبر وليس للصبي
 ان يواجر نفسه للبيتم لان تصرفه نظرو ولا نظر للبيتم في هذا

الوصي
 بغيره

في

لان

لان ما يستحق البيتم على الوصي المنفعة وما يجب للوصي على البيتم
 العين والعين حكمه في الدين وكذا الواجر في الصبي شيئا
 فمنه ما يعمل في عمل في اعمال البيتم اما لو استاجر الوصي
 البيتم ليعمل للوصي جاز عند الامام لان الواجب على الوصي الغيب
 وما يكسبه الوصي في البيتم الدين وهذا بخلاف الاب فانه
 يجوز له ايجار نفسه للصبي او ايجار الصبي لنفسه ولو لوجبة
 والنساء اذا اراد الوصي ان يستاجر دار البيتم لنفسه ولا
 يكون عاصيا بواجره من زوجته وبهيب لها من ماله قدر الاجرة
 فتود المرأة الاجرة ويسكنان فيه قال وقال القاضي الامام
 للوصي ان يستاجر دار البيتم لانه يجعله ليس مال مال الوصي
 الوصي يملك اجارة عقار الكبار يعني الغيب وان لم يكن
 مالكا لبيته ومثله غير الامام خواهر زاده وفي الخاتمة ولو كان
 صفارا وكبارا غيبا فلو وصي اجارة كل العقار ولو كان
 بعض الكبار حاضرا لا يكون له ان يواجر حصته الحاضر لان حوازا
 لكونها من باب الحفظ وحصته الكبير الحاضر لا يحتاج الى
 حفظ الوصي قلت والظاهر ان هذا على قولهما اما على
 قول الامام فينبغي ان يكون الوصي قادرا عليها لما مر
 من اصله وفي التنبيه انه يملك اجارة الكل قلت وهذا
 اما على اختيار قول الامام او هو فما اذا كان الكبار غيبا
 كما نقلناه من الخاتمة والا فكيف يملك اجارة نصيب الكبار
 الحاضرين على قولهما وفي المضاربه ليس للوصي ان يواجر
 دار البيتم اجارة طويلة فلو اجر ارض البيتم اجارة طويلة
 لم يجز في السنين الاولى ويجوز في السنة الاخيرة قال

قال دكر الامام على المنفعة ما ذكره ابو داود
 من ان حارسا لبيتم قال في حارسه ما لا يملك
 احدا كهدية وفي رواية اخرى ان الوصي لا يملك
 عن العام دون الاجر مطلقا ولا يملك اجاره
 القاصر والصبي

في الذخيرة لان الرسم ان يكون اجرة ما عدتة الاخيرة
 باقل من اجرة المنزل فيمكن في غيرها الغبن الفاحش فلا ينفع
 وان استأجر الارض للبيتم اجارة طويلة ينعكس لو كان
 لان الغبن حينئذ يمكن في التركة الاخيرة لان الرسم ان يكون
 اجارة باكثر من اجرة المنزل فتجوز فيما عداها ولا تجوز فيما قبل
 وهذا على قياس ما روي في الاجارة الطويلة عقود متعدي
 اما على رواية كونها عقدا واحدا لا تجوز في الكل وذكر في الخلا
 وفي الثانية ونحوه في نصيب الاجارة الطويلة في ارض البيتم
 ان يجعل اجرة التين كلها على قدر اجرة المنزل ثم الوصية
 يبرئ المستأجر عن بعض اجرة التين الاول فيقطع ذلك
 البراء على قول الطرفين رجحما لهما وقال الاشراف في
 في احكام الصغار رايته في مختصر العصام ان الوصي اذا
 آجر دار الصغير مدة طويلة جاز وفي فناء النسبة والخاصية
 والاولوية والحاضر عن فناء الامام الفضل والحلاصة عنه
 ايضا لس الوصي ان يواجر التين في التركة اجارة طويلة
 لقضاء دين الميت لما فيها من الغبن في التين الاول
 والوصي فامور بالتصرف على وجه النظر وفي فناء وى
 النسيء والفضل ولو كان وصيا لبيتم فاستأجر عبد
 احدهما ليعمل للاخر لم يجز لاضراره باحدهما وفي الجامع الاصغر
 اجرة الوصي دار التيم باجر المنزل ثم زيد لا تنقص الاجارة
 وفي احكام الصغار ان الوصي اذا ناقض اجارة ما آجر
 يجوز لنقصه وفي الذخيرة والخاصية وفناء وظهر الدين ان
 الوصي اذا آجر منزل الصغير بدون اجرة المنزل فقد ذكر

الاول
 من المنة

اختصاص انه يجب على المستأجر اجر المنزل بالغاما بلغ
 وبه يعني ثم لو تنقص المنزل بسكنى ذلك المستأجر
 فان كان زكاهما النقصان النفع للبيتم فاجر المنزل بكم بينهما
 النقصان دون اجر المنزل وفي الذخيرة او لو استأجر الوصي
 عبد البيتم مع نفسه ليعمل للبيتم اخو في حقه وهو وصيهما لم يجز
 كالوابع مال البيتم في الاخر وفي احكام الصغار استأجر
 الاب طمرا لانه فارضته مدة ثم مات الاب
 فقالت غمة الصغير ارضعه لعطيك الاجر فارضته مدة
 وطلبت الاجر ان كان للصبي مال فله وقت استجار الاب
 يكون الاجر كله في مال الصبي لا تبطل الاجارة بموت الاب وان
 لم يكن له مال يكون اجرة المدة التي آجره ما قبل موت الاب
 قبل موت الاب على الاب وتبطل اجارته بالموت ويكون
 قول الغمة ارضعه اجارة مستأنفة ويكون اجرها عليها
 فان كانت وصيا فحجة الاب ترجع بالاجرة على الصغير
 اذا استفاد مالا والا لا ترجع وقمر النوازل استأجر
 الامام شيئا في مال الصبي باقل مما استأجره الافلس
 بوجه الوصي من الاملاء ولا يعتبر زيادة الافلس لخرية
الاول فصل في الاعارة في شرح الطحاوي ولا سيما
 للوصي والاب اعارة مال التيم قال شيخ الاسلام بولا
 عماد الدين في الفصول وهذا انما يحفظ جذا في الذخيرة
 للاب اعارة ولده الصغير وكذا اعارة ماله كعبد
 عند البعض استحسانا والقياس عدم وهو قول الغة
 وفي فوائده صاحب المحيط انما يجوز اعارة الولد اذا كان

لخدمه الاستاد لتعلم الحرفه اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز في
الحايه والوجوب للوصي ركوب دابة الصبي في شغل
الغيبى كقاضي دينه في بلدته اخوان احتاج اليه قال
الفقيه ابو الليث وهذا استحسان والقياس عدم
وفي المتن انه يركبها باذنه الحاكم وقبل لبس الزكوب
مطلقا قال ابراهيم بن محمد بن الحسن بن ابي بكر
ركوب دابة التيمم الى بلدته قاضي فيه دين الصبي قال
ولكن يركب دابة نفسه ويكون النفقة في مال التيمم وفي الخلاصه
في المتن لا يركب الوصي دابة التيمم الى بلدته قاضي دينه
كذا روي عن محمد بن و في النسخه ولا يركب دابة لقاضي دينه
ولا ينفق في مال الا ان يوفى له القضاة الا اذا خرج من البلد
لمصلحة فلا ينفق ويكتب ويكثر وفي القنيه ان هذا
قول ابي يوسف فاذا رجع الى البلد يرد الدابة والنياب
قال وقال ابو در والقيح قول ابي حنيفه وهو انه لا ياكل
في مال فقرا كان او غنيا لان الوصي شرع فيه منبر عا فلا يوجب
ضمانا وفي فتاوى الفقيه رحمه الله والوجه في الخلاصه الوصي
سناجرد اذ في مال الصبي وينفق عليها وعلى نفسه مالا
به من مال الصبي كذا روي عن محمد بن نصير رحمه الله تعالى ذكره
في النوازل لانه عامل ونفقة ومونة عمله على ذوق
عليه العمل كذا في الوجوه وذكر في العدة استعارة
الوصي دابة له ليعمل بها عملا للتيمم في وزعه اذ كراهية
صار الوصي به خاصا للدابة فملك الدابة ضمن الصبي
ومثله في الخلاصه غير جيل شمس الائمة الحكماء قال ابو اليسر

وهذا لا يكاد يقع لان الغاصب هو الوصي فكيف تضمن الصبي
وفي القنيه لانه يهدر عن صاحب الموطر انما
الوصي نور اليك بارض التيمم فكرها ولم يرد به بالليل ختمك
قال فضان في مال التيمم لان النفقة نفوذ اليه وفي نوادر مشام
سمعت محمد بن يعقوب السلي اللوزي ان يستقرض مال التيمم عند
ابي حنيفه واما انا فلا ابريه باب ان فعل ذلك
وله وفاء بما استقرض ومثله في المتن والحايه وفي فيه
الراهد عن شرح الظهير للوصي ان يستقرض للصغير قال و
قال الحلبي ولو استند ان الوصي على الصبي باذنه الحاكم يرجع
على الصبي اذا لم يوافق مال الدين فانه يرجع على الوصي قال وكذا
الاستقراض للصبي وان لم يكن باذنه الحاكم وفي المنهاج
ليس للوصي ان ياكل في مال التيمم فرضا وغيره وفي مجموع
النوازل استقرض الوصي شيئا من مال التيمم واشهد
على انه ياخذ فرضا فملك ذلك الشيء لا يضمنه الوصي الا
اذا هو كغيره موضوع قال في المتن هكذا روي عن محمد بن قيس
نزل على الوصي لا يملك الاستقراض لانه لو ملكه لما وجب
عليه الضمان بالتحرر عن موضوع وفي فوائد البرهان
استقرض الوصي مال التيمم واسترجع ثم انفق من ذلك
مالا على التيمم من هو مسترجع ليس له ان ياخذ مالا
لانه غاصب ضامن فلا يتخلص في عهده مالم يرفع امره
الى الحاكم قال والاصح ان الوصي لا يملك بالاستقراض قبل
ملك ما يتقرضه ان كان ملكا وذلك في الواقعات انه لا
يتصور الغصب في مال الصبي في الاب والوصي حتى لو اقرا

مسألة الوصي

بالغضب لم يضمننا عند ضياع المال قال في مختصر الكرخي لا
للاب ان يخذ مال ابنه عند الاحتياج بغير شيء
ولا اخذه للحفظ ولو بدون الاحتياج فلا يضمن الا اذا
اتلف بلا حاجة قلت والوصي في الحفظ كالاب وفي الحاجة
ولو اخذ الوصي مال اليتيم فرضا لنفسه لم يجر ويكون ذلك
وبناء عليه قلت يعني كما اذا اتلفه بغير رقيب الا قال بل لا يضمن
في فصل الضمان وفي العدة ولو استقرض الوصي من مال
اليتيم يضمن وعن محمد لا يضمن كالاب وفي الخلاصة
انه ذكر في رهن الاصل ان الاب يضمن كالوصي وفي الخلاصة
والحافضة ان في المنتقى ايضا ما يدل على عدم جواز الاستقراض
للوصي وذكر الامام الحنكوا في اختلاف المسناج رحمهم الله تعالى
وفي العدة والولو الجية لا يفرض الاب ولا وصيه مال
اليتيم ومثله في الغيبة ثم قال في العدة لكن لو اقترض
لم يبعد حياته حتى لا يستحق به الغزل ومثله في الخلاصة
وفي العدة قبل ويصح للاب الاقراض اذ لا يبيع
وهذا اولى ان لا لا تقرض وصي القاص ولو اقترض ضمن
وفي البنية الوصي لا يملك الاقراض ولا يستقرض مال
الصغير وفي مختارات النوازل لا يجوز للوصي ان يقرض
شئنا من مال اليتيم كما انه لا تبرع اشداء وفي فوائد
مولانا نظام الدين انفق وصي القاص مال اليتيم على اليتيم
ثم استقرض وانفق عليه لا يطالب بالصبي بما استقرض
بعد البلوغ وفي فصول الاسترواح ان اراد الوصي الاستدانة
على الصبي جاز له ذلك ان كان امره الموصى بها والى

في المختار ان يرفع الامر الى الحاكم فبما ربه وفي قفاو ظهر الدين
ايضا ان الرفع هو الا حوط الا اذا انقذر بعد الحكم فبغير
بدون الامر وقبل الاستدانة بدون الرفع ولو اكمل الرفع
وفي جامع الفتاوى وللأب ان يستدين لطفه وله
ان يقره وفي مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده و
الحافضة للوصي مودع الميت باقراضه عند الوديع
او بهيتها فاقترضها او بهيتها ففضل ضمن المودع لا الوصي
لان الوصي لا يملك الاقراض والميتة فلا يفيد امره شيئا
اما لو امر المودع بدفعها الى اخر فدفعها اليه ففضل
لم يضمن المودع لان الوصي قبضها منه فله توكل بغير قبض
وقد وجد بامره فيكون قبض المودع اليه قبض الوصي
ولو قبض الوصي المودع لكان يبرأ فكذا ههنا
فصل في الخيانة في الخيانة احتمال الوصي او الاب بمال الصبي
ان كان كمالا ملاءم الاول جاز وان كان مثله لم يحرق قال الفقيه
ابو الليث وذلك لانها امر بالتصرف على حسن الوجه ومثله
لحواله على الاملاء ومثله في الميتة والفتنة والنية وفرب
ويجوز قبول حوالته بمعنى قبول الوصي لحواله ان كان خيرا لليتيم
فخيانة قبل الوصي لحواله على من هو دون المخلص الملاءة ان
وجب الدين بعقده جاز عند الطرفين رهما انه تعالى
ولم يجر عند أبي يوسف انه وان كان الدين لم يجب بعقده
لا يصح في قولهم جميعا والاب كالوصي وفي مختارات
النوازل لو قبل الوصي لحواله في مال اليتيم ان كان هو املاء
في الاول جاز والا لانه يفسد مال اليتيم وجهه والولو

ولو احتال الوصي على الاملاء جاز لا ممتنع كان الشئ
اطراف الاول يكون الاحتمال خبر البتة ويجوز للموصي
ان يعمل في مال البتة ما هو خير للبتم وان كان الشئ مفلسا
لم يجز لان هذا الاحتمال شر للبتم وليس للوصي ان يعمل
للبتم ما هو شر له وان كان الشئ كالمثل الاول في الملاحة
لا يجوز ايضا لان يجوز منع من شرط ان يكون الشئ
احلاء ولم يوجد قلت لان لا يظهر للموالة فائق فلا يجوز
وانه سيجي اعلم وفي الذخيرة والخلاصة احتمال الوصي
مال البتم صح لو احتال على الاملاء لانه تصرف بالاحسن
فلا يضره كونها ايراد موقفا وهذا اذا وجب المال
بدان المبت اما لو وجب بدان الوصي ساع لا الاحتال
ولو لم يكن الاملاء في الاول وفي البسوط لو تولى الوصي
للعقد بنفسه يصح احتاله ولو على الافس في الاول ففرض
وهذا عند الامام رحمه الله تعالى وفي القصة لانه يهدر ولو
الوصي عبد اذ التركة لقضاء دين المبت وتعال الزمان
على المشتري فقبضوا الثمن ثم استخفى العبد قال الحنفية
قاز للمشتري يرجع على الوصي لان حاله عليه قبضة
منه **في الاملاء** ذكر في المختارة يجوز للوصي
ان ياكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور المبت ولو
كالخضرة فلو بلغ الصبي قبل ان يعمل الوكيل ينزل الوكيل
كذا اذا مات كل من الوصي والصبي لانه وكل بالتصرف في
ملك الصبي وبموته لا يبقى له ملك وكذا لو وكل الاب لطفله
فان الطفل حيث ينزل الوكيل وان ورثه الاب فقط ولو

ط

ولو وكل الصبي واجاز الوصي جاز في الوصولية للموصي ان
يؤكل من مال البتم وتفاضل ديون المبت وامواله ومثله
في القصة لانه يهدر في الرب الشئ للخصم وفي الخلاصة وكذا لا يجز
الدخول في وكيل الوكيل كذا لا يسع في وكيل وكيل الوصي قلت
قلت المستند على انه ليس لو وكيل الوصي ان يؤكل غيره فيما
وكله وفي الحافظة وكل الوصي رجلا لشرائه في مال البتم
لا يجوز الا اذا حضر الوصي وقبل كذا في العدة وقد مر دليل
المستند في فصل البيع وفي الوصولية وصي وكل رجلا في
الوكيل وكل اخر وامره برفع الغلات فقال دفعها الى الوكيل
وانكر الوكيل ذلك فان دفعها الى الوكيل بامر الوصي فالتقول
قوله في راية نفسه لانه وكيل اخر في جهة الوصي فاحد الوكيلين
اذا دفع الى الآخر بامر الوصي يكون القول قوله وان دفعها
بغير امر الوصي فهو ضامن لانه ليس للوكيل ان يؤكل غيره وما اجد
فهو مضمون عليه لم ليس لان يرجع على الاول الا اذا اقام بينه
على الدفع **في الاملاء** في وكالة الخلاصة الاب الوصي اذا
لم يصح اقرارهما لا يملك ان يكون في تلك الحادثة وفي الذخيرة
ادعي على صغير فحجور عليه شيئا وله وصي حاضر قال شيخ
الاسلام خواهر زاده لا يشترط في سماعها حضور الصغير ولم
يفصل بين كون ما يدعيه دينا او عينا واجبا ذلك ان كان
بما شره هذا الوجه او بدونه وفي اجناس الناطق بالشرط
حضوره في دين وجب بما شره الوجه وفي ادب القضاة
اذا لم يكن للدين بينه فليس له حق حضور الصبي انما بشرط ظهور
اذا كان له بينه حاضرة لان انما يحتاج الى الاشارة اليه

فلذلك يجوز ويجوز موصي أو الأب فإذا الرض على القصة شي
بوجوده الوصي أو الأب فالوصي قال وإن لم يكن
واحد منهما وينصب الحاكم له وصيا بطلب المصلحة بشرط
في نفسه ذلك حصة المصلحة وفي الأفضلية أحضار المصلحة
في الدعاو بشرط واختاره البعض في من يشترط زمانا
وهم من يشترط سواها كان الصغير مدغيا أو خصما أو خصم مدغيا
ذلك وذكر في فتاوى قاضي طهر الدين أن الصحيح عدم اشتراط
أحضار الأهل الرض و ذكره في الأفضلية وذكر في الخلاصة
أنه يشترط في دعور الوصي للصحة حضور القضي إن كان له بنية
والألا كما إذا كانت الدعور على الصبي حيث لا يلزم حضوره
مطلقا وفي فتاوى قاضي طهر الدين ادعى على المكيث دينا
وله ورثة صغار فإن كان لهم وصي لا يشترط حضور الوصي
والأ يلزم حضورهم أو حضور الواحد منهم فإنه كاف وذكره
الدين أن القصة تنصب عند الدعور وصيا عن الصغير
ولا يشترط حضور الصغير بل الشرط علم القضا بوجود الصغير
وكونه في ولانته لأن لقب الوصي والبر لم يكن قضاء لكنه
من أعماله وهذا دليل عدم اشتراط حضور الصغير عند نصب
الوصي وعند القضاء له وعليه ومثله في أحكام الصغار
وفي الخاتمة وينبغي أن لا يشترط أحضار الأهل عند
الدعوى كما ذكره شيخ الإسلام خواهرزاده على ما سلف
أولا واستبحا علم وفي القنية عن غير الأئمة الكرام
لا يسمع دعور الوصي لبعض الأبناء على البعض بغيره إذا كان
وصيا لهم وفي الخلاصة من غير الفتاوى والصغار الوصي خصم في إثبات

النسب

النسب وكذا الوارث والموصي له شيء من الزكاة ودانين
الميت و مدونه وفيها عن الأفضلية ادعى على الميت الفاقهم
له ليس الوصي أو الوارث أما الغرم والموصي له فليس
بخصم له قال وقامه في وصايا جامع الكبير وفي فتاوى رشيد
الدين لا يملك الدين اثبات الدين على مديون الميت ولا
على الموصي له ولو أثبت على من يقع إثباته عليه فالوصي
والوارث يثبت له حق الاستيفاء منهما ولو كانت
الزكاة مستغرقة بالدين فالحكم في اثبات الدين إنما هو
وارثه قلت والوصي أيضا لأنه خلفه والوصي كالموصي
فسمع عليهما البينة قال لكن لا يخلف لأنه لو نكل لا ينفذ
أقراره على الغرماء وفي الصغير للوارث إن خصم مدغيا
الدين وله أن يقبضه إن لم يكن الميت مدونا سوا ما كان
له وصي أو لا وإن كان الميت مدونا فله إن خصم وليس له
القبض إنما يقبضه وصي الميت وذكر في بسوط شيخ الإسلام
وفتاوى رشيد الدين والحاجية والحاجي وغير ما ولو
ادعى الوصي شيئا من الزكاة ينصب الحاكم للميت وصيا
آخر يقض الأول عليه البينة لأنه نفسه لا يكون خصما عن نفسه
فإن عجز عن إثباته قبل أن كان ما ادعاه دينا لا يخرج منه
وإن كان عينا يخرج منه فيه قال شهاب الدين في دعور العين
يخرج الحاكم عن الوصاية ما في دعور الدين فلا وفي التوراة
بغزله الحاكم في كل منهما لأنه يستعمل مال التبريم وفي
الخلاصة قال الفقيه أبو الليث رة بقول الحاكم إنما إثبات
الميت في الدين أو أخواته عن الوصاية فإنه فعل والأصل

وفي الحاشية وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوجية ايضا
 وفي ادب القضاة للخصاف لا يزل الحاكم بل يجبل وضعا آخر
 في مقدار ما ادعاه خاصة اذ لا ضرورة في اخراجه قال
 الفقيه وهذا الرضوخ وبنينا خذ كذا في الظهيرة وفي الحاشية وبنينا
 اخذ المشايخ وعليه الفتوى وفي الحاشية قال الاستاذ
 قول الحاكم اما ان تراه او اخبرك في معنى الحاج
 الابرار فاللأبى انه اذا لم يقع البينة ان يخرج عن الوصاية و
 يقصر عن المال احتباطا ونظر الملتى والتيم وهو المحكم
 عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة وفيه وفي الظهيرة وفي الحاشية
 قال ابو نصر ثم الحاكم بعد اخراجه عن الوصاية بان
 شأ تركه معزولا وجعل شيئا وصيا على الكل على حاله
 وان شاء اعاده بعد اداء الدين الى شيئا لان اخراجه
 محض قضاء منه لعدم الخيانة من الوصى ولا يلزم
 على الحاكم الدوام على قضاء وحكمه وفي البينة وصى ادعى
 على الملتى دينا ولم يثبت بوزل قال وهو حمله النزاله
 قلت وسببنا في فصل الاخراج وفيها ايضا وصى قال
 لي على الملتى دين يعني ولم يثبت ويقول القضاة اما ان تراه
 واما ان تقسم فبالبينة والا اخبرك ففعل باختيار
 ذكر رشيد الدين في فتاواه اذا اقر الوصى بعين لا
 ثم ادعى انه للتصغير لا يسمع دعواه هذه وفي المتن
 ما يدل على جواز دعواه للتصغير ناسيا قال في احكام
 القضاة ان اشارات الكتب في جنس هذه المسائل
 متعارضة فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي الذخيرة

ادعى بالغ على رجل ان الدار التي بيدها من باعها منك
 وصي مكرها وسلمها اليك مكرها فريد استردادها منك
 ثم ادعى ثانيا انه باعها بعين فاحش فان القضاة يسمع منه
 الدعوى الثانية لجواز ان يبيعها بعين فاحش وهو يبيع مكره
 قلت بل هو الظاهر في الحال لان الوصى المسلم لا يبيع مال اليتيم
 بفاحش الغبن وهو عالم به الا وهو مكره فلا يكون دعواه
 الكا من قضاة دعواه اولاً وفي احكام القضاة مثل نصير
 عن وصي يبيع داراً ثم يدعى انها كانت بينه وبين الملتى قال
 انه كانت الدار في حوزة الملتى في يد الملتى وكنت تعرفه
 نصير في يد تعرف للمالك لم يصدق الوصى فيما يدعيه الا اذا
 اتى ببينة عادلة فيض الحاكم للملتى وصيا اخذ يسمع
 عليه البينة والمشتد في الولوجية ايضا وفي المتن ادعى
 الوصى انه هذه الدار لفلان او دعها عند ابنتك وبني
 عليه بينة وقال ابن الملتى في دار الى نقبل بينة الوصى ونكون
 الدار بينه ودينه لذلك الرجل وفي الذخيرة البرهانية ادعى
 الشراء في الوصى او سلم المثل في الوصى هل يلزم في الذخيرة
 انه يسمع الوصى ويعرفه او يكفيه ان يقول اشترت من وصي
 واذا ثبت الى وصيتك قال اختلف فيه المشايخ فبعضهم نعم
 وبعضهم اكيف قلت وقد اشيع في بيان هذه المسئلة
 في فصل القضاء في المحمدي المجتهدات في كل من الفصولين
 وقرنا ورشيد الدين اذا ادعى الوصى دينا للتصغير
 لا بد له من بيان السبب انه ارث او شئ آخر لانه ان كان
 بسبب الوارثة فقد يحمل ان يكون الزكاة قد قسمت ودفع

الذين من نبيهم فيكون في قسمة الدين فلا يفرق وفي الخلاصة
ادعى غريم الميت ديناً في التركة فانكر الوصي كما يحلف الوصي
الا اذا فحج وارثا وبقها عن ادب القضاة للخصم والائتلاف
احضر الوصي غريم الميت او مودعه وادعى الوصاية الموت
واراد قبض الدين او الودعة فان اثبت الوصي ما ادعا
قبلت بيته وان عجز فان اقر المديون او المودع بكل ما
ادعاه الوصي يؤمر كل منهم بدفع الدين والعين اليه
وان انكر كل منهم بالمال اقر بالبقية حلف على البتات
وان انكر بالموت فقد حلف على عدم العلم كما في الوارث
وان انكر بالوصاية لم يحلف لما قر من انه لا يستحلف في
دعوى الوصاية لعدم اللزوم فينصب القضاة اما ذلك
استلزم او غيره وصايا القبض حسب ما راى وقد مر مثل
هذا الاخر في فضل النصب في الذخيرة والميتة والبيتة وفي
المزاج ادعى انه وصي فلان وطلب قبض دين الميت
او الودعة فصدقه المديون او مودع الميت كما في محمد بن نوح
اولا يجوز تصديق في الدين دون الودعة ثم رجع وقال
لا يجوز تصديق فيهما معا وهو قول ابو يوسف قال ولم
يثبت رجوع محمد بن نوح في المثل الا في مستثنين
احدهما هذين وهما في وصايا الجامع والثانية في ابواب
شركة الجامع قال اما لو ادعى وكاله رجل يقبض دينه
او ودية فصدقه ذوال اليد امر بنسليم الدين دون الودعة
وفي الثانية وقادراً الامام الفضل ادعى دينه على ميت
وصية غائب غيبة منقطعة فالحاكم ينصب عن الميت خصما

في دعوى الوصاية لا يجوز تصديق في الدين دون الودعة ولا في الودعة دون الدين ولا فيهما معا ولا في وصايا الجامع ولا في ابواب شركة الجامع ولا في ذوال اليد امر بنسليم الدين دون الودعة ولا في الثانية وقادراً الامام الفضل ادعى دينه على ميت وصية غائب غيبة منقطعة فالحاكم ينصب عن الميت خصما

بما

بما صم المدعى لان المدعى عاجز عن اثبات حقه لعدم انضمام
قال رشيد الدين الوزار ويكتفي بنسخة الوصاية ان جعله
وصيا لغية وصية من التركة قال وكذا الوكالت المدعوى
في غيبة الوارث وفي رواية له ذلك ولو لم يكن الوارث
غائبا ذكره صاحب المحيط في شرح ادب القضاة ثم ذكر الامام الفضل
بما انه لو كان الوصي عاجزا فافترق المدعى بالدين فالحاكم ينصب
الميت لان اقرار الوصي على الميت لا يعتبر وليس للمدعى في حقه
الوصية فيما اقر له بر فاذا لم يصل اليه حقه فجه الوصي بصير وجوده
كعدمه فينصب الحاكم من يخاص منه البصالة الى حقه ومثله في
الودعة ثم قال انما صحت في هذه المسئلة كلاما فانه ينبغي
ان يكون قادرا على اقامة البيته على الوصي المقرب بالدين بناء
على اثبات الدين في زعم الورثة الا برر ما في ادب القضاة
فان احد الورثة اذا اقر بالدين فاراد المدعى اقامة البيته
ليثبت الدين في حق جميع الورثة قبلت بيته وكذا الوارث
كل الورثة فان قام المدعى بيته لبصر الدين تابتا في حق من
يسقطه الغناء تقبل بيته فعلى الوصي كذا كذا بل حواري
اقامتها عليه او في جواز اقامتها على الوارث فان اقرار
الوارث وان لم ينفذ على غيره فهو نافذ على نفسه اما اقرار
الوصي لا ينفذ على احد فينبغي ان يجوز الاقامة عليه لثبت الدين
اما على الوارث او على الترميم الذي يظهر هذا اما صاحب
الخانبة فقد جزم بجواز سماع بيته المدعى على الوصي حيث
قال وكذا الواحصر المدعى الوصي وادعى على الميت ديناً فان اقام
بيته قبلت بيته على الوصي وان اراد استخلاف الوصي لا يستخلف

وان لم يكن للميت وصي ولا وارث ينصب للحاكم وصبا وسمع
عليه بينة المدعي وكذا الوارث لسمع عليه البينة ولا يستخلف
اذا كانت التركة مستوفاة لا يبقى للوارث منها شيء اما اذا
لم تكن مستوفاة وبقى له منها شيء والفاضل معلوم ظاهر فيه
فانه يستخلف جند رجاء النكول ومثل ذلك خلاصة من النورال
فانه ذكر انه لو مات وعليه دين يحيط بماله او اكثر منه فادعى
رجل على الميت ديناً وعمر عن اقامه البينة قال لا بين على الغرماء
ولا على الورثة فانه كان له وصي فالوصي هو المخصص في اقامه البينة
وان لم يكن له وصي فالتكليف ينصب له وصياً وان كان له المال
فصل في الوارث وهذا قول الفقهاء ابو جعفر قال ولو اقام البينة
على الورثة تقبل وفي المنتقى ادعى الوصي على رجل ديناً للميت
فادعى المديون الالفاء في الجوة وقال شهودي غيب
ليقض على المديون بالدفع الى الوصي ثم اذا حضر شهوده
وشهدوا على القضاء يوم هو يوم دفع ما اخذه منه اليه فلو
قام البينة وبناء على الميت او نفقة وصية ودفع شيئاً الى
الورثة فان كان ما فعله ما حكم لم يرجع الغرم وعنه الوصي
بل على من دفع اليه الوصي وان كان له امر الحاكم يرجع هو على
الوصي بكل ما اخذه منه وهو على من دفع اليه وفي ادب
التكليف ان الوصي عند انكاره الالفاء لا يستخلف على عدم علمه
بالالفاء لانه لو اقر بالالفاء لا يلزم على الميت اقراره لكونه
اقراراً على الغير فلا يفيد التخليف قلت ولا يمكن ان يقال
ينبغي ان يخلف الوصي فصرح له وكفى به فائدة للتخليف
لانه لا بد من القصر في فائدة ولا فائدة هنا لان من ينصب

ادعى الوصي من الميت
ادعى الوصي من الميت

الفعال حسب
حاج القصور

في الاوصياء

من الاوصياء ليس يارجح في المقصود به وكذا الوارث
فلو جاز القصر لكانت تقبيل الحق الميت لكونه قصر الامانة فلا يجوز
وهذا واضح وانما سيجي اعلم وفي القينة للزاهد ولو اثبت وصي
الضغائر ديناً للميت على رجل ثبت ذلك في حق الكبار قال
والوصي هنا كما هو الورثة يعني في انتصابه خصماً عن الورثة وفي
المنتقى ولو كان على الميت دين ثابت للوصي والغرماء ساء
للوصي ان يبيع الدين شيئاً من التركة بدون امر الحاكم لكن يكون
الوصي اسوة للغرماء يتحاكمون الثمن وفي فتاوى السيد
ماتت وعلى عليها مهرها ولها منه اولاد صغار فانه المهر الزوج
المهر ينصب القفا وصياً يثبت على الزوج وياخذه منه لان
الاب وان كان له حفظ مال صغاره لمكنه بالانكار صار
خائباً فكان للحاكم ولاية اخذ مال ابنة منه ودفعه الى الوصي
حتى لو اقر الزوج بالمهر لم يباخذه القاضي منه لعدم ظهور
اخيائه وفيها ايضا باع وصية القفا عقاراً للصبي ثم المثل
وسلمها الى المشتري فبيع الصبي وادعى العقار واقام
بينة ان اباه تركها ميراثاً له او انما ملكه ولم يبين السبب
واخذ العقار من المشتري بقضاء القفا ثم ان القفا علم الصبي
قد باعها الوصي منه كما سلف فانه القفا يباخذ العقار من الصبي
وسلمها الى المشتري ولا يفتح دعوى الصبي انما ميراث
من ابية ويبطل حكم الحاكم به لانه لما ظهر ان وصية قد باعها
في زمن صباه بمسوقه من بيعها صحيحاً صار الصغير يبيع
اباها بنفسه فيخرج عن ملكه فلا يملك دعواه بعد ذلك
ملكاً مطلقاً الا ان يقول ان اشتريتها من المشتري الذي اشتريتها

۵۰

[illegible]

10619

بصيرته كذا ولا يعتبر كذا انقله الخاضع عن استناده ^{وهو} وقال خلف
بن ابي بصير ^ب يوديه في الاقرار ولا يوديه في الشهادة
الا اذا حكم بها الحاكم لانه ليس اليه اعمال الشهادة وانما هو
الحاكم وقال غيبس بن ايان لا يوديه فيها لانه اذا اذاه لغير
الورثة او الحكم وقال ابو سليمان الجوري اذا علم الوصي
الدين يوديه ما لم يخف الضمان وفيه فحاشية وان خاف الضمان
وسوان لا يوديه وفي شرح ادب القضاة اذا اقر الميت
عند الوصي بالدين ينبغي له ان يقول للميت احضرت هذا
اشهد بها على قولك او يقول اشهد بها هذا اخبروني
حتى اذا جدد الغريم لشهد له بالدين حتى يحكم له به الحاكم فاقضيه
ولا اضمن وقبل يجعل الوصي مقدار الدين من التركة في حرة فوضعه
غيره ويبيع الى الغريم فباقي وما اخذ الحرة سراً او بفعل
عنه الوصي فان علم به الورثة يقول لهم خاسموهم انتم او
اقبموهم غير النجاسم مو وقبل يحث الوصي الى القاء ويقول اقم
انت الميراث حتى اذا ظهر الدين بالبنية لا يكون للغريم
النجاسة معي ولا الرجوع على الكفارة والضمان ونحو
كله في فناء ربحكم الدين الخاضع ثم قال الاستاذ القوي
على ما ذكر عن بصير اولاً وفي المنيعة وفي الغنمة والحافطة
الخمار ان مبيع الوصي للغريم شيئاً بجنس الدين يعني
ان لم يكن في التركة صامت لو يودع عنده في جنسه
ما يوزنه يعني ان كان فيها صامت ثم يامر الوارث
بان يجامع مع الغريم فيما اعطاه وفي البنية وصي علم الدين
بأقرار الميت او الخاتبة لانه يودع وان كان بالشهادة

لا

الا ان يقضي به فان خاف ان يضمن وقد علم الدين بالقرار
لا يودع فيها الخاضع اذا علم الدين ولا بنية يعني للميت
يودع عند الدائن من جنس الدين او مبيع منه شيئاً
يعني من التركة بجنس الدين ثم يقول للورثة خاسموهم انتم
الود يودع او الثمن وفيه الخاتبة ولو ادعى على الميت جارية
بعينها والوصي يعلم انها للميت وان الميت كان قد غصبها منه
قال ابو سليمان الجوري جاني ته بدفعها الوصي الى المدعي لانه
لو منها منه بصير فاصباً منها مناهة بها اقيمت على وصي
بنية في دعوى يحكم بها على الصغير اذا بلغ ولا يكلف على
المدعي الاعادة وفيها ايضا اثم القاء وصي البتة ولم
يربح عليه حديثاً معلوماً فانه يحلف نظر البتة وكذا يحلف
فيم الوقف نظر الوقف وفي الذخيرة ادعى على رجل
ان وصيه باع منه المنفعة في صوره ومات قبل استيفاء
الثمن فادفع الى الثمن قبل لا يصح هذه الدعوى لما ان
حق القبض بعد موت الوصي ينتقل الى وصيه او وراثته
حتى اذا لم يكن له واحد منها ينصب له الحاكم وصياً للقبض
قال فانه قال المدعي عليه ادبت الثمن الى وصيتك
فانه يطالب بالبنية فانه يحلف الطالب على العلم قال علي
قول من يقول بان يقال حق قبض الثمن الى الموكل كما اذا
مات الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن ينبغي ان ينتقل حق القبض
الى الصبي بعد البلوغ وانما سجد اعلم ^{صل في الشهادة}
ذكر في الذخيرة والحلاصة ان شهادة الوصي للمدين الصغير
لميت بدس على الميت لا تقبل وفاقاً وكذا الملاين الكبير

عند الامام ^ع وقال لا تقبل شهادة للكبير ان كان كبيراً
وقت قبول الوصي الوصاية اما لو كان صغيراً وقت القبول
كبيراً وقت الشهادة فانه لا يقبل شهادته له عند
ايضا قال في الخلاصة وهذا الخلاف مبناه بنوت
الولاية على بيع كل التركة لاجل الدين الغير المحيط للوصي
وعدم نيتها له فمن لقول بالشوكة يمنع شهادته
للوارث الكبير لكونه في الغنى شهادة لنفسه لانه المنع
في المشهود ومن يقول بعدم يقبل شهادته له
لكونه اجنبياً في حقه وفيها انه لا يجوز للوصي ان
يشهد للميت بعد ما دركت الورثة وفي المنهاج و
صبيان شهد الوارث صغير شئ من مال الميت او
غرة فشهدا ونهما باطلان وان شهد الوارث كبير شئ
من مال الميت لم يجز ومن غير مال الميت يجوز عند الامام
وقال لا يخفى ان شهد الوارث كبير كذا جاز في الوجهين
وفي الفنا والصفور والخلاصة ولا يقبل شهادته
الوصي لليتيم ولو بعد الغزل وان لم يجز وهذا
خلاف الوكيل حيث يقبل شهادته ولو كان بعد
الغزل قال في الخلاصة وهذا لان الوصاية خلافة وانما
لا يتوقف على العلم قال وهذه المسئلة ردانية في
مسئلة اخرى وهي ان القاص اذا اخرج وصي الاب
من الوصاية بنزول ولو عدل واستدركه بالزمانية
تبعاً وفي المختار وكذا لا يجوز شهادته مطلقاً للميت
اما لو شهد الميت تقبل وفي الخلاصة ولو شهد

الوصيان

٢٥ الوصيان على اقرار الميت بدار مخته لوارث بالغ تقبل
وفي الولوية والهداية ولو شهد الوصيان للميت
بدن او دونه عند رجل بعد ما كبر ورثته وسلم اليهم
ما لهم او شهد الوارث صغير شئ من مال الميت
او غرة فشهدا ونهما باطلان لان للوصي ان يقبض
ويوزع الميت حضوراً كانت الورثة او غنيا كبارا
كانوا او صغاراً حتى يراهم الميت من الدين ولا يبيع
عروض الكبار الغيب ولا النصف في حق الصغيرهما
بشهادتهما يظن ان حق النصف لا يفيهما في المشهود
فيكون شهادته لا تقبل فليجوز وان شهد الوارث
كبير ان كانت في مال الميت فكذا لك وان كانت
في غيره فيجوز وهذا عند الامام سميحاً وقال لا يجوز
شهادته للكبير في الوجهين معاً بما بقولان ان حق
القبض والنصف في نصيبه ليس للوصي بل للوارث
فلا يكونان شاهدين لا تقبل شهادتهما كما اذا
شهد له به على الاجنبى وهو يقول ان الوصي قائم مقام
الموئى والموصى لو شهد في مرضه على نفسه بدى للوارث
لم تقبل لما فيه من اشارة بعض ورثته على البعض شئ من ماله
فكذا الوصي على ان له ولاية حفظ التركة وبيع المنقول عند
غيبة فتعكس فيها التهمة التامة فلا يجوز وهذا بخلاف
ما لو شهدا على الاجنبى لان غايتهما ان يكون كان الميت
اشهر على غيره من الورثة شئ من مال الاجنبى والميت يملك
ذلك بقبوله فانه لو قال له في مرضه اعط لوارثي هذا

كذا ادرهما من مالك فوهرها له ذلك وسلمها جاز فكذا هذا ايضا
لا تتم في هذه الشهادة لا فمقطع ولا تنها عن مال الاجنة
لان الميت انما اقامهما مقام نفسه في تركته لاني تركه غيره
اذ لا ولاية له في مال الغير فمجاز فقلت واختار صاحب
المختارات قول الامام رضي الله عنه وفيها ايضا شهيد
الوصيان ان الميت اوصى بهما الى فلان فان ادعى فلان
ذلك الوصاية فشهدا دنها جائزة والافباطة قال
في الولوية وفي الوجهين يضم اليها الثالث اما اذا كان
المشهود له هو المتعين له كونه مختار الميت واما اذا ابى
فانه يضم اليها ثالثا غيره لانها لو طلبا من الحاكم ان يجعل
معهما آخر يكون عليه ان يضم الثالث لان طلبها آية
اعتراف منها بالجور عن القيام بامور الوصاية واذا
عجز ابرم عليه الضم احباء لحقوق الميت فكذا اذا
طلب منه ذلك ثم شهدا دنها ولو بطلت لما فيه من
النفع لهما وهو ضم المتعين لكنها ليست ادنى من محض
الطلب بل طلب مؤكد باليمين بانه تعالى فلو لم يضم عليه
او بلى وافترس لكن لما تغر جبر الابي في الوصاية يتعين
عليه ضم من يجاز من الناس وفي الولوية ولو شهد
اثنان ممن على الميت لهما دين او ممن عليها للميت
دين بانه اوصى الى فلان وهو يطلبها جازت
شهدا دنها **وقتها** انه لا يجوز شهادة ولد الوصي او ولد
على الوصاية ولا نصيبه القاص وصا لانه شهادة للاب
او الابن بالبد والتصرف في تركته الميت فلو نصب الحاكم

يكون

يكون نصبه مضافا الى ذلك الشهادة فلا يجوز قلت
في عدم جواز نصبه بانه مختاره نوع تامل وفيها ايضا
شهد ابنا احد الوصيين ان الميت اوصى له ابهما و
فلان لم يجز شهدا دنها لانها شهدا بكلمة واحدة فطلب
في لاب فيبطل في حق الاجنة ايضا وفيها ايضا
شهد واحد انه اوصى اليه يوم الخميس وشهد
آخر انه اوصى اليه يوم الجمعة جازت الشهادة لان
الا بصاء كلام والكلام لا يختلف باختلاف الزمان
كما لا يختلف باختلاف المكان وفي الخاتمة اوصى
رجلين في ثلث وادعى على الميت دنياه فنفى
الوصيان الدين بغير حجة ثم شهدا له به عند الحاكم
لا تقبل شهدا دنها وبغمان الدين اما لو شهدا
قبل الدفع تقبل شهدا دنها وباعترفا الحاكم بدفع الدين
الى المدعى فيدفعان ولا يضمنا **مسألة في الامور**
ذكر في الذخيرة انه اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح
اقراره ولا يخرج به عن ان يكون خصما للزعم فلو اقام على الزعم
بيته بالدين الذي اقر به تقبل بيته اما اذا اقر بعينه
انه لفلان ثم ادعى انه للصغير لا تسمع دعواه وفي فتاوى
رسم الدين واذا اقر الوصي لاحد الورثة بان له عنده
من الميراث كذا الكذا ادرهما لا يكون لغيره من الورثة ان يرجعوا
بخصمهم على مقتضى ذلك الا فرار عن الوصي فلو قال
بهم الوصي لم يكن عندهم غير هذا الا بضم شهدا وقالوا
في الذخيرة انه لو كان في الورثة في هذه الصورة صغير فان

الوصي بعين المصغر مثل ما اقر به لذلك الوارث فمن المنج
 من قال انه وضع ما في قنادر رشيد الدين في كون الورثة
 كلهم كبارا ومخمس من قال ان في المسئلة روايتين وهو
 الصحيح وفي المنتقى مات عن ابن صغير واخو كبير فقال الوصي
 اشهدوا اني قد قاسمت الكبير وقبضت جميع حصص الصغير
 من الزكاة فباع من يد رجل كبير الصغير قال ما تركت ابى الا ما
 في يد الكبير وما قبض الوصي من الزكاة شيئا فان كان
 قول الوصي في صف المذعي يعتبر قوله فلا يشترك
 المذعي الكبير في شيء مما كان في يد الوصي ميسر الحكماء
 والولوية وفصول مولانا عماد الدين والحافظ اقرار
 الوصي على الميت بالدين او العين او الوصية باطل لانه
 اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر
 شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر ايضا الا ان يكون
 الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط اعتبار اللوامة
 في نصيبه فحسب فيستوفى منه او شهد معه اخر فيصح
 ما اقر به مطلقا في الانصاء كالاختار للشهادة
 وفي المنتقى والذخيرة رجل اتفق على بعض الورثة
 ثم ادعى انه اتفق بامر القضاة والوصي واقرب الوصي
 صدق في اقراره ان كان الذي اتفق عليه صغيرا وان لم
 يعلم انفاقه الا بقول الوصي وفي وكالة المصنف في البيع
 الوصي اذا اقر بالبيع وقبض الثمن فبلغ الصغير وان كان البيع
 او قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون
 الزام البصير شيئا وفي الوقعات اقر الوصي بانه قبض كل

وبيع للميت على الناس فجاء مديون له وقال دفعت اليك
 القفا فامر الوصي وقال ما قبضت منك شيئا ولا علمت
 اني للميت عليك شيئا قال لقول الوصي مع يمينه وكذا الوفا
 قبضت كل دين للميت بالكوفة فاضاف الى مصر الى سود
 فجاء احد من ذلك المصر مديون للميت وصار بينهما التبرع وذلك
 لان الوصي لم يبرأ رجلا معينا ولم يفر بالقبض عن معين فلا
 يصح ذكره في خاصية الوصي فنادى بالبكر ولو قامت على اصل
 الدين يمينه لم يلزم الوصي من شيء ذكره فخر المصنفين
 وفي المبسوط اقر الوصي بكتابة عبد النعم او اقر بالاسدية
 لاجل النعم لا يصح اقراره اما لو كانت العبد او الممتدان يصح
 وهذا كله بالاتفاق وفيه اقر الوصي بقبض بدل الكتابة
 ان كان المال في يد بصدق اما لو قال قد كنت كائنة وادعي
 الى البديل لم يصدق وذكر المسئلة في الخاصية وقال ان
 كانت الكتابة ثابتة باليمين او علم بها احكام يعلمها صح اقراره
 اما ان عرفت الكتابة باقراره بان قال قد كنت كائنة
 وادعي البديل لا يصح لانه اقرار بالعتق فلا يصح قال والى
 في هذا كله كالوصي **فصل في ذكره في الخاصية** والملازمة
 والعمادية والحافضة انه لا يجوز ان يصالح الوصي مع الزعيم
 عن حق الميت او اليتيم باقل من الحق ان كان الخصم متقرا
 او مضيا عليه او للوصي بنية عادلة عليه والا جاز لانه لا قول
 متلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الكتاب محصل لبعض
 بقدر الامكان وفيه من النظر ما لا يخفى فحوز واما صلي
 مع المذعي على اليتيم فبالعكس لان النظر فيه وامور الوصي

نظرة واما البنية المستورة فعلى اصل الامم كالعادلة
وفيل في الحكم كعدم ذكره في الحافطة والوجه
صلح الوصي على وجهين اما ان يصلح عن حق الميت
على انسان او عن دعوى الغير على الميت ففي الوجه
الاول المستد على اربعة اوجه ان يكون للميت بنية
او يكون من عليه الحق مقرا او يكون القاطن قد فعله
بذلك او لم يكن شئ من هذه الثلاثة ففي ما سواها
لا يجوز صلح وفيه يجوز اما الاول فلان من القاطن فيه
على الاغراض والتجوز بدون الحق فلا يكون خيرا للميت
فلا يجوز الوصي لان من منته نفاذ تصرفاته بغيره وقد
فقدت واما الثاني فلان فيه تحصيل بعض الحق لليتيم في
حال توركه فلا شك في خبرته وفي اخائه ويجوز صلح
الوصي بمسير الغنم لانه في معنى البيع فتعمل فيه من الغنم
اما يتغابن به الناس لا الكثير وفي البنية ويجوز صلح
يعني الوصي ولعل مراده على التفصيل الذي سبق وفي
اخلاصة تعللنا في الاصل ان اذا كان للميت وارفا دعاء
رجل فضا له الوصي ان لم يكن للميت بنية لم يخرج صلح
ان كان له بنية جاز اذا كان بقدر قيمة المذبح او
اكثر مما يتغابن به الناس كما نشره قال ولو كان للميت
دعوى على ان فضا له على ذلك ان لم يكن
للميت بنية والمذبح عليه منكر جاز وان كان له بنية
او كان الحق مقرا جاز بما يتغابن به الناس ولا يجوز
بما لا يتغابن به الناس وهذا عند ابي يوسف سواء

كان الدين بعقد الوصي او بعقد غرة وعندهما صحيح مطلقا
نفي ولو كان بفاحش الغنم وتضمن الوصي للميت مقداره
الغنم الفاحش ان كان الدين بمبايع الوصي ولم يخرج
بعقد غيره في الاب في هذا الوصي هذا اذا صلح احدهما على
مال اليتيم اما لو صلح على مال نفسه فانه يجوز الصلح كيف ما كان
وفي مبسوط السد الامم ابي شجاع قد لو كان للميت
دين فضا له الوصي او الاب على بعضه ان حب
الدين بمعاودة الوصي او الاب صلح الخط ولو يكن الغنم
وفاحشه ويضمن الوصي القدر المخطوط عن الميت عند
الطرفين رحمهما الله تعالى ولا يقع عند ابي يوسف فدا
لانه يترفع فضا له كوكيل الميت شرع الثمن وان حب
بمعاودة غيره لا يقع عند الكل وفي جامع الفتاوى
ان اخو الوصي دين لليتيم او اخ له فان تولى العقد ففيه
صلح وتضمن ان يضاع عند الامم وان كان لم يتول العقد
لم يخر وفي فتاوى ابي الليث صلح الوصي والاب
على مال نفسه قل او كثر كان للميت بنية او لم يكن اما صلح
على مال اليتيم فلا يجوز الا اذا ثبت بالبنية ولم
يفتح الغنم قال ولو كان لليتيم دين ثابت على احد
من صلح بمسير الغنم لا بفاحشه قال ولا يجوز صلح
في مال الكبير الا اذا كان غاميا والصلح في الوصي
لا العقار اما لو كانت الورثة صغارا وكبارا ودعوى
في ولد فضا له الوصي بمسير الغنم جاز عند الامم مطلقا
في انصباة الكل وقال لم يخرج الا في حقوق الصغار وفي مبسوط

السيد الامام الى سماعه ولو صالح الوصي من الدين على
 مال اخر للتمتع فهو بمنزلة الشراء ان كان بغيره او اقل منه
 يتغابن فيه الناس يجوز وفي المبسوط ادعى رجل
 في داره وصية وعور فصالح الوصي على مال الصبي جاز
 بسير الغبن ان كان للمدعي بينه والام لم يجوز لم يذكر
 في الكتاب انه قيام البينة عند القضا او عند الوصي
 ففي الاول لاحرية في صحة فعله لظهور حق المدعي وبونه
 وفي الثاني فبطلان فعله كالاول وقيل لا يقع وكذا
 اختلاف بين المتابع فيما لو اقر الميت بالدين عند
 الوصي فصالح لم لا روايته في هذه وانما خرجوا
 على اصل وهو ما اذا ادعى على ميت دنيا وقد كان
 عرق القضا بالقرار او البينة فعن شاذين حكم
 للموصي القضا فيها وعن خلف بن ايوب وعن
 عيسى بن ايان انه لا يقضى فيها القاضي فيخرج عليه الاثر
 والشهادة عند الوصي لكن لو يد قول خلف ان
 الشهادة الزامها بعد كون الحكم بها بخلاف الاثر
 ولذا لو اقر رجل عند رجل بانه كان اخذ من والده
 شيئا يكون للابن اخذ ما اقر به منه اما لو
 شهد عنده اثنتان بالاخذ لم يكن له ان ياخذ منه ما لم
 يحكم له به وكذا الوعاين الوالي قتل مورثه حل له قتل
 القاتل ولو شهدا به عنده لم يكن له قتل الا بالقضاء
 وقيل ان المامح في مشقة صلح الوصي فيما اذا علم
 ان للمدعي شهودا فصالح قبل ان يشهدوا عند الحكم

انه بعضي لوعده القضا الاثر
 مع ان الرواية كانت في الدين على الميت
 عمدة الدين على الصبر

فقل الوصي قاتل
 مورثه

انه لو عرف عدالة الشهود وصدقهم فما يقولون
 وعرف انهم يشهدون وانه اذا شهدوا وقبل شهادتهم
 بغير صلح قبل الشهادة ويكون كما اذا صالح بعد
 الشهادة والقضاء به اما لو عرف انهم ليسوا بعدول
 او انهم لا يشهدون او انه اذا شهدوا بانهم لا يشهدون
 لا يقع صلح قبل القبول والحكم بموجبه والاب في ذلك
 كله كالوصي وفيه ايضا صالح الوصي صغير الورثة
 وكبارهم في دعوتهم على اخوة بناتير ونسبها الكبار
 منهم وانفقوا على الصغار حصتهم لم يجر ذلك على
 الصغار لانه ليس للكبار ولانية القطن على الصغار فهم
 يرجعون بخصتهم على الوصي وهو على الكبار لانهم قضوا
 البديل على وجه الاستيفاء فيكون مضمونا عليهم والحكم
 الصغار للاسروشنى به صالحت اداة المتوفى كمن ابي
 الميت واحدهما صغير غير الميراث وعن جميع الذعاوي
 فقبل الكبير صلحا في نفسه اصاله وغي الصغير باذن الحاكم
 والقلة خبر في حق الصغير لا بد في الجواز في بيان الزكاة
 الجواز ان يكون فيها ديون فيكون الصلح حينئذ بيع
 الدين بالدين فلا يجوز او يكون فيها نفود فليزم قبض
 البديل في المجلس لئلا يكون الصلح ربوا حراما وفي المبسوط
 للام خواهر زاده وفتاوى الفقهاء في اللث ولا يجوز
 صلح الام والعم والاخ وسائر ذوات المحارم ولا صلح
 وجه احداهم على الصبي الا في المنقول الذر ورثة الصبي
 جهة الموصي اذ لا تعرف لهم الا فيه لانه هو المحتاج الى الحفاظ

وقد مر في البيع واما اب الت فلا ولاية له ما دام الاب
 حيا وبموتة يتحول الولاية اليه لو لم يكن للاب وصي
 فيصح صلي حينئذ كالا ب وفي الحائبة والحافطتين صلح
 الوصي في الزكاة على وجوه الاول ان يكون الورثة
 كلام صفارا فحينئذ يجوز الصلح اذا وجد شرطه المذكور
 قبل هذه الشئ ان يكون الكل كبارا حاضرين وفيه
 الصلح لا يجوز لارضائهم مطلقا الثالث ان يكونوا كبارا
 غائبين فان كانت الدعوى عليهم فلا يجوز صلح صفارا
 فان المدعي او منقول لان الصلح حينئذ يجوز في معنى
 الشراء لهم ولا ولاية للوصي عليهم في ذلك فلا يجوز
 وان كانت الدعوى لهم فان كانت في العقار فكله
 لا يجوز صلح لان الصلح فيما اذا كانت الدعوى لهم يكون
 في حكم البيع ولا قدرة للوصي على بيع عقارهم وان كان
 دعوىهم في المنقول يجوز صلح اذا لم يكن بفاحش الغبن
 سواء كانت لهم منه او لم تكن لما ان الوصي قادر على
 حفظ منقولهم بالبيع الرابع ان يكون الورثة مختلفين
 والكبار حضور كلام فحينئذ ان كانت الدعوى على الورثة
 لا يجوز صلح في حق الكبار عند الكل بكل حال عدم تفاوت
 عليهم ويصح في انصاف الصغار بالنفع لهم وان كان
 الدعوى للورثة فكله لا يجوز في حق الكبار ويجوز
 في حق الصغار فيجوز عند الصاحبين ولو سبب الغبن
 وعند الامم يجوز في الكل لجوازه في البعض اعني في
 الصغار فكل منقسم بمر على اصله وقد ذكرناه في فصل البيع

البيع الوجه الخامس ان يكونوا مختلفين وكل الكبار غيب
 فحينئذ كانت الدعوى عليهم لا يجوز صلح في انصاف الكبار
 عند الكل بكل حال لما مر ويجوز في سهام الصغار ما لم
 يكن بفاحش الغبن وان كانت الدعوى لهم فحينئذ
 الصلح العامة بالمنقول عند الصاحبين رجمها ان كان
 كل الصغار عند الامم رجمها ان كانت على جوازه في حق
 الصغار في المنقول والعقار فكله في نصيب الكبار
 مروراً منقسم على اصلهم المار قلت وبكل الصلح في معنى
 البيع فيعادل فيه معاملة البيع وانما علم **صلح** انما
 ذكر في شرح الاسبيح ان للوصي اخذ الكفيل والتمهيد
 الميت لانه توثيق وفي التثنية امر الكفا رجل بالضمان غير دين
 الميت فضمن واذا بر الدين فلا الرجوع في مال الميت ولا
 امر الوصي جائز جاز في مال الميت ولا يرجع على الوصي لان
 ضمانه غير الميت لا الوصي انما هو امره به فلا يرجع في ماله
 لكنه باخذ به الوصي حتى يورد اليه من مال الميت ما ضمن
 لانه المتصرف فيه قال الا ان يكون الضامن حليطاً للوصي
 فحينئذ استحسن رجوعه في مال الوصي قلت ومعظم المقلد
 على ما ذكر في الحسبة ان يكون بينهما اخذ واعطاء ويز
 على انه متى جاء اليه رسول هذا او وكيله فانه يبيع منه ولو
 نسيته او يقرضه وذلك لان المعروف ان اذا امر
 شركه او خليفه بدفع شئ في المال الى غيره فانما يأمره
 به ليكون ديناً على الامر لانه عا والمعرف عرفاً كالمشرو
 شرطاً فيضمن قلت بهذا المعنى نعم جميع الذين قال في التثنية

ويجب ان يحفظ هذه المسئلة ثم قال ولو قال الوصي لاخر
اصمن انا وانت عن الموصي فظننا على ان كلاهما كفل
غير الاخر بامر فان اذ الوصي يرجع بالنصف في مال
المت و بالنصف في مال الشريك **فصل في بيع الوصي**
نودي ما ضمن من مال الميت ان كان في يده شيء من ماله
وانما در الشريك ينكس الامر **فصل في الرقعة** انما
ان للوصي اخذ الرهن بدين الميت للتوثيق ونحو ذلك
ان خلاصه غير زهر الاجناس ولو اخذ الوصي الرهن ولو
كلم كبار فملك عند الرهن لا ضمان عليه وفي الخاتبة
يجوز للوصي رهن مال عبد اليتيم بدين نفسه عند الامام
ابي حنيفة ومحمد استحسننا لانه من باب الحفظ حيث
يضمن اذا ضاع وفي الهداية لانه يملك الابراع وهذا
انظر في حق الصبي من الابراع لان قيام المهر من حفظه يمنع
خوفه من الغرامة ولو يملك يملك مضمونا والودعة امانة
واذا ضمن يضمن قيمة الرهن ان ساوت الذين او
نقصت منه وقدر الذين انما زادت القيمة عليه لانه
في الرايد مودع وله ولانه ابراع مال اليتيم والقياس
ان لا يجوز به قال ابو يوسف رحمه الله وهذا بخلاف الاب
حيث يجوز رهنه مال انه الصغير بدين نفسه اجماعا قاصدا
واستحسانا ومثله في المبسوط والمجسط وقال الامام
السرخسي في موضع آخر لا يجوز رهن كل ذي الوصي و
الاب فلو ملك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيف
كانت لان كلاهما عاصب وذكر ايضا في المبسوط

ان الالب لا يصير عاصبا باخذه مال ولين اذ لا اخذه بغير شيء
محتاجا وحفظه بدونه فلا يضمن الا اذا تلف بلا حاجة كذلك
قال الصدوق رحمه الله لاننا حاسم الدين بعهده بعد ما ذكر المسئلة
في صفواه فيجعل على ان في المسئلة روايتين وفي الجامع
الا صغير رهن الالب لا الوصي لان الالب جامع بين كل
صغيره بخلاف الوصي فلو ملك الرهن يضمن الالب
قد روى في الوصي كل الرهن وفي الصغير صح رهنهما مال
الصغير بدين انفسهما استحسننا والقياس ان لا يجوز
وهو قول ابو يوسف وفي الهداية والالب والوصي
ان رهن مال الصبي بدين نفسه فاذا يملك يضمن الوصي
القيمة والالب قد روى في ومثله في الملقط وهكذا
صدر الاسلام ابي اليسر قال في الهداية والخلصة والحافضة
اصل المسئلة فصل البيع يعني بيع الوصي مال الصبي بدين نفسه
فمن رهن الرهن بمثل ما عليه من الدين فانما رهنهما الله تعالى
لما جوز ايهن جوز الرهن لانه في معناه ولما لم يجوز ابو
يوسف البيع لم يجوز الرهن وفي الخاتبة فانه ابو يوسف
رحم الله قضاء دين مال اليتيم وشراؤه مال نفسه
بمثل القيمة فلما لم يجوز ذلك في الوصي بخلاف الالب
لم يجوز الرهن منه بخلاف الالب وفي بعض القضاوي
والهداية ايضا رهن الوصي مال نفسه في الصبي او امره بانه
من نفسه او من ابن صغير لم يجوز لانه لا يتولى طرفه
العقد كالاب ابا الواسعة ان الحاجة اليتم في نفقة او
كسوة فمنه به شيئا ليتيم صح لان الاستدانة جائزة للحاجة

اليها والرهين فيه فضاء الدين وهو ملك قصداً من التيمم
 فيجوز وكذا لو اخرج التيمم في رهين او رهين لان التيمم في
 تيمم المال وتوفر له فيجوز ان لا تخلو من الدين والارهاق
 لما فيه من الايقاع والاستيفاء فيجوز ذلك ايضا
 لان الشيء اذا جاز يجوز بلوازمه حتى لو ادرك الصبة
 لا يكون له استرداد ما رهنه الوصي قبل اداء الدين
 لانه لازم من جانبه لا من تصرفه كصرف نفسه بعد
 بلوغه لقيام مقامه ومهما ولو رهن الوصي مال الصبة
 بدينه ودين الصبة معا جاز وان هلك الرهن يضمن
 الوصي حصته منه للصبة وفي شرح الطحاوي للوصي
 ان يرهين مال الصغير بدين على الميت وفي العادة ولو
 رهن الوصي له دين على الميت لبعض الزكاة عند تعيين
 الغرماء لم يجز لانه وان كان رهنا له دين الميت لكن في
 حق بقية الغرماء وليس للوصي ان يثاير بعضهم على البعض
 لو كان الغرماء واحداً فله عذره جاز الرهن وفي العدة
 والهداية رهن الوصي مال التيمم بالاستدانة على التيمم
 فبعض الرهن ثم استعاره الوصي من الرهن لنفع التيمم
 فضاء عند الوصي فانه يخرج عن الرهن ويضيق على
 التيمم قال في الهداية فيقضي الدين على حاله بطلب الرهن
 الوصي به لان فعله كفعل نفسه ثم الوصي يرجع به على التيمم
 لعدم عذرية فيه حتى لو استعاره الوصي لاجل
 نفسه كملكه يضمنه للتيمم لعدم في استعماله حيث لم
 يكن له ذلك قال ولو غطيه الوصي من الرهن واستعمل

في حاجة نفسه يكون متعدياً في حق كل من الرهن والصبة
 اما في حق الرهن فيبالغ في حق الصبة فبالصبة
 الاستعمال في حاجة فيضمن قيمته ثم القيمة تكون رهنا
 بقضها بالدين عند حلول الاجل فان كانت مثل الدين
 يودها الى الرهن والارجعها على التيمم لانه متعدي في حقها
 فيجب عليه التيمم مثل ما وجب له على التيمم فيكون القضا مقامه
 وان كانت القيمة اقل من الدين يودها للرهن ويود الزيادة
 له مال التيمم وان كانت اكثر من الدين يود الفضل للتيمم ولو جدد
 واستعمل في حاجة التيمم يكون متعدياً في حق الرهن فقط
 لان له حق استعمال مال التيمم في حاجة التيمم وكذلك لانه
 اخذ ما للتيمم فلا يكون متعدياً في اخذ من الرهن حتى يكون
 غاصبا في حق التيمم مستحقا للضمان ولهذا قال في كتاب
 الاقاراد اغضب الوصي مال الصغير لا يلزم شيء يعني في القضا
 لانه لا يتصور منه الغضب لان له ولاية الاخذ فاذا هلك
 الرهن في يده يضمن للرهن على التفصيل الذي سلف يرجع
 بما ضمن على الصبة لعدم وجوب الضمان عليه في حق
 الصبة حتى يقع المقاصة بينهما قلت فهذا الرجوع وعدمه
 مع قول صاحب الهداية هنا يضمن لحق الرهن ولا يضمن
 لحق الصبة وفي الاول يضمن قيمته للرهن وللصبة والله سبحانه
 اعلم وفي الخلاصة الوصي اذا رهن مال التيمم بدين استدانة
 عليه وبفضله الرهن ثم ان الوصي استعاره من الرهن
 لاجل التيمم فضاع في يد الوصي هلك مال التيمم ولو
 غصبه الوصي عينا واستعمله في حاجة الصبة وهلك في يده

ضمن الوصي ولو عصب عبد الرجل واستعمل في حارة العصب
وهلك في دينه وضمن قيمته لا يرجع بذلك في مال الميت وفي
الميتة رهن الوصي شيئا من مال الميت في نفقة النكاح او
رهن بما استحق من ثمنه قد كان باع الميت فرج مشكرا
بالتمس في المبرات لم يجر لان هذا لم يرد دينا على الميت
حتى يبرهن في شيئا من ماله ولورد عليه باع الميت
بالغيب جاز رهنه وفي مختلفات في اللث رهنه
مال العصب يدين استدان عليه لا يجوز ولورهنه يدين
استدان لنفسه يجوز وفي الاصل رهن الوصي على
وجوه اما ان يكون يدين على الميت او يكون يدين
استدان على الورثة او يكون يدين استدان
على الزكاة كشراء طعام الارقاء واكسيتهم وعلف الدواب
وما يذمها فان كانت الورثة كلهم صغارا جاز رهنه
في كل الوجوه لعموم ولاية عليهم وان كانت الورثة
كبارا كلهم فان كانوا حضورا لا يجوز رهنه في كل
الاحوال لعدم ولاية عليهم وان كانوا غيبا جملتهم فان
رهن يدين على الميت جاز رهنه وان رهن يدين
عليهم لم يذكر ذلك والضمح عدم الجواز لان
تصرف على الغائب ولا ولاية له عليه وان كان
الورثة محظطين وكبارهم حضورا فان رهن يدين
للميت جاز عند الامام سيما لانه يملك في حق
الصغار فيملك لذلك في حق الكبار كذلك لان
اصلا الوصية اذا ثبت له ولاية نوع في تصرف في بعض

التركة ثبت له ولاية ذلك التصرف في كلها على ما غير
صرقة ولا يجوز رهنه عند عدم ولاية على الكبار ويصح
لم يصح في حقهم لا يصح في حق الصغار ايضا لكان الشروع
لكون الصغار مفارنا للعقد ولو كانت الكبار غيبا يجوز
رهنه في حق الكل لان له ولاية على الكبار في هذه الحالة
هذا وان رهن الوصي يدين استدان عليهم او على صغارهم
فقط لم يصح في حق الكل اجماعا حضورا فان الكبار
اولا اما اذا استدان على الكل فلا ولاية له على الكبار
منهم في مثل هذا الموضع فيبطل في حقهم فكذا في حق غيرهم
سداية الصغار المفارن قلت وهذا كما ذكره نص على
عدم جواز رهنه يدين على الكبار فقول فيما سبق
لم يذكر ذلك منظور فيه لان وضع المصلحة في دين
استدان على الورثة وانه سبحانه اعلم قال واما اذا
استدان على الصغار منهم فقط فلا ولاية عليهم
لا يستتبع الولاية على الكبار قلت يعني في مثل هذا الموضع
ثم لهم حق في الغير لم هوته فيبطل رهنه في حقهم و
يسرر في حق صغارهم ايضا والله سبحانه اعلم قال
ولو كان الرهن يدين استدان على التركة فالجواب
فيه كالجواب فيما اذا رهن يدين على الميت لانه
ليصيانة تركته فيكون في المعنى واقعا للميت واستحبابه
وكذا اعلم **في فوائده صاحب المبحث** و
الولو لجهة الخلاصة والعمادة ابرأ الوصي المدين
او اجل دينة او حط عنه شيئا منه ان وجب الدين

بعقده صح عند الامام ابي حنيفة ومحمد بن وهب
 الضايح ولم يقع عند ابي يوسف فالدن على التوهم
 كلاً اماً اذا وجب الدين بعقد غيره او كان مؤدواً
 لم يقع وقفاً لانه بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملك
 فكذا هذا وذلك لان هذا كله يترفع في حق الغير
 فلا يجوز وذكر في الخلاصة ان هذه فرع مسئلة
 ابراء الوكيل بالبيع المشترع في الثمن وبراءة عنه
 قبل قبضه صحيح عندنا ويزيد الضمان وباطل عند
 ابي يوسف كذا في هذا ذكره في كتاب الوكالة مؤدواً
 الى قناور البقالي في النوازل وصحى ببيع
 شيئاً من مال اليتيم فادرك اليتيم فبراءة المشتري
 من الثمن قال بعضهم ان كان الصبي مصلحاً غير مفسد
 وقال له انت بريء مما اذنت وصيتي من كذا
 جاز وبرئ وان قال انت بريء مما لي عليك
 لم يبراء لانه ليس له على المشتري شيء اصل الوكيل اذا
 باع شيئاً فقال الموكل للمشتري انت بريء مما لي
 عليك لا يبراء لانه ليس له على المشتري شيء
 ولذا لو اراد استيفاء الثمن منه لا يكون له
 ذلك انما الدين على المشتري للوكيل ومثله
 في النخبة قال نعم الدين النجاسي قال الفقهاء ان
 هذا قول اصحابنا لكن لا نأخذ به بل نقول ببراءة المشتري
 بالقول انما ايضا في كل من المسلمين لان الدين في
 الدين والموكل انما للوصي والوكيل حق المطالبة قال

ولا يشترط في براءة المشتري كون الصبي مصلحاً ايضاً
 لان مدارجوازا اعتباراً اقوالاً وما لم يجز لغيره وقال
 في النخبة قال الفقهاء ابو الليث ليس بهذا قول اصحابنا
 بل يقع الابراء عندهم في الوحيين وفي الولوية وفي
 باع شيئاً من مال اليتيم فادرك وبراءة المشتري عن
 الثمن براءة المشتري لان التركة ملكه وليس للوصي
 الا المطالبة والحفظ فيعمل ابراء المالك وكذلك
 الموكل مع الوكيل وفي البينة ابراء الصبي بعد البلوغ
 من ما باع الوصي من التركة براءة كالموكل وفي العيون
 والخلاصة ثبت عليه له رجل الف درهم وبيع
 على آخر مثله فقبضه مدونة الدين الى الدين بغير امر
 الوصي او الوارث قال محمد بن حنيفة ان قال حين القضا
 هذه الالف التي على لفلان الميت من الالف
 التي لك عليه بريء ذمة المديون غير الدين ولم يكن للموكل
 مطالبة بالدين بعده وان لم يقبل ذلك يكون
 متبرعاً في القضاء ببراءة ذمة الميت غير الدين وبيعتي
 لالف عليك كما كان وعلى الوصي مطالبة ومثله
 في النخبة وجامع الفناور وكل من الميتة والفتنة وذكر
 في الولوية انه لا يجوز للوصي ان يؤخذ من الصغار
 لان الناحية يترفع فلا يملك الوصي في المواليم ومنها
 وفي القناور الصغرة انه اذا دفع التوهم الميت
 الدين الى الوصي براءة اما اذا دفعه الى بعض الورثة
 فانه كبراء الاخر نصيب الاخذ خاصة حتى لا يكون

للورثة ان يطلوا المديون بالدين في الفصل الاول ولو ضاع
عند الوصي واما في الفصل الثاني فيكون لغیر الاخذ منهم ان يطلوا
المديون بحصة منه فخرج المديون به على الاخذ وذلك
لان اخذ الوصي للموصي ولو دفعه للموصي في حياته لا يكون
للورثة المطالبة بعد مماته كذا هذا اما الوارث فانما
ياخذ لنفسه لعدم نيابة عن غيره فلا يكون خصما في حق
غيره فلا يسقط باخذه حق المطالبة عن البقية قالوا هذا
لو دفع الوكيل المكفول الى الوصي يبرأ عن الكفالة ولو
دفعه الى وارث من ورثته لا يبرأ الا في حق ذلك الوارث
ومثله في المنية والغنة وفي الخلاصة غير الجاهل مع الكبير اخذ
الورثة اذا قبض دين او دية للميت فصاعده
يضمن بعينه حصص غيره من الورثة عند عدم استرقاق
التركة بالدين والكفل عند استرقاقها **في حق**
في ائتمانه ليس للموصي ان يهب مال اليتيم بعوض و
غير عوض ومثله الاب وقها اقرز الوصي من مال
نفسه شيئا ووهبه للميت وقال قبضت هذا من
نفسه لليتيم واشهد عليه لم يكن قابضا لنفسه
اجماعا اما لو وهب الاب للصغير شيئا وقال
قبضت لابني فلا يزير قابضا اجماعا وفي المختلفات
القديمة وهب لليتيم شيئا قالوا وصي باختيار ان شاء
قبل وان شاء رد في الصغير وهب للميت
في حجره شيئا وله وصي من جهة ابيه فقبض العدم
الموهوب لم يجر قبضه انما قبضه الوصية وفي الخبر

قالا

محالا الى الاصل قال محمد بن الحسن لغیر وصي الاب ويجز
من الاوصياء قبض المنة على الصغير ان لم يكن الصغير في
عياطهم وكذا اذا كان في عياطهم قيات ويجوز
استحسانا قال ولا فرق في هذا بين كون الصغير عاقلا
للقبض وبين كونه غير عاقل **وفي** قيات وصي ظهر الدين
والخاتمة وهب للصغير شيئا ليس الوصية له لو ضاع من
مال الصغير ولو غنمه من مال غيره لم يجر قبضه للوهاب
حق الرجوع بعينه كما يكون قبلا ومثله الاب قلت
لان التوفيق هبه وليس لها ولا له هبه باله وفي
الخبر هبه وهب لصبي او معنوه اخوة فقضيه له
وصيه يجوز ويعتق وهذا بخلاف شراء الوصي اياه
حيث ينقد العقد على الوصي لا على الصبي فلا يعتق
ومثله الاب قال ولو وهب له النصف من اجنه
فقضه الوصي استحسن حوازه واغف عليه لكن
لا يضمن واليه للشريك نفسه بل يبيع فيه العبد
وفي الخاصي عن العيون وهب الوصي من الصبي بعينه
المديون للصبي جاز وبطل الدين ثم لو اراد الوصي
الرجوع في هبته من روبره شام غير محرره انه ليس له
الرجوع لان العقد قد ازداد بسقوط الدين عنه ورو
هو غنة ايضا ان الوصي حق الرجوع قال في الخاصي
والاول خلاف ظاهر الرواية وقال القاضي ظهر الدين
في قيات وهب عليه دين لليتيم وهب صاحبه لليتيم
فقبل وصي اليتيم الهبة وقبضه لا سقط الدين فان رجع

50

عاد عليه الدين وفي اخلاصة غر الزبادات مصل على
مملوك وصيته دين فهو موصي المملوك للصبي
ثم اراد الرجوع في ماله غير محرم له ذلك
وفي ظاهر الرواية يرجع وفي فناء رخص الدين
اجبة زرع في أرض القصة لاجل القصة ثم انكر ذلك
واقام الوصي على اقراره بانه زرع لاجل يكون
للموصي ان يأخذ ذلك الزرع وتخرج الخسيرة
والتجسس واخلصة اشترت اللقم **فصل في المضاربة**
في المضاربة والمضاربة للموصي ان يضارب في مال القصة
وان يبدقه لا في مضاربة ولا ان يبيع وشرك
وان يبدقه للبضاعة والشركة ولو ان نفعل كل
ما كان خيرا للمسلم فلا يعمل شيئا مما ذكر ان اخبر
بالقصة كان لا يكون الطريق امنا لكنه يشهد على
العقد وقت العقد فان لم يشهد على نفسه
انه يضارب به يكون ما شراه كله للمسلم ولا يصدق
القاضي في دعواه ذلك لانه يدعي استحقاق
بعض الربح في مال الغير وذلك لا يكون بدو
الشرط والشرط لا يثبت له بدو في البينة فما
لم يثبت لا يعطى له شيء من الربح وفي التوابع
واما لزوم الاشهاد فلان الوصي قد يعمل بمال
القصة مضاربة وقد يعمل به غير مضاربة والربح ينجز
مال القصة فلا يثبت الوصي الا بحج ثبوت عند القاضي
وفي التبعة تصرف في ماله ورجع ثم قال كنت اخذته

مضاربة

مضاربة لم يصدق في البينة وفي شرح الطحاوي ومحل له
الربح فيما بينه وبين ربه قال في الشرح وكذا يشهد اذا
شركه ورأس ماله اقل فانه اذا لم يشهد على ما شرط
من الربح يجعل القاضي الربح بينهما على قدر ما لهما اياها
له ان يأخذ المشرط من الربح فيما بينه وبين الشريك وان
لم يشهد وفي شرح الطحاوي ايضا تصرف الوصي في مال
في مال التميم فقول كنت مضارب بالمال يكون له من الربح
الا ان يشهد عند التصرف انه تصرف فيه بالمضاربة قال
وهذا في القضاء اما في الديانة بمحل له اخذ ما شرط من الربح
وان لم يشهد عليه قلت ومحل عليه ما في مجموع النوازل
من انه اذا ربح الوصي في مال التميم فقال اخذته مضاربة
ولي في الربح حصته لا يصدق والربح للتميم وان توى
المال لا يضمن ويدل عليه قوله لا يصدق يعني اذا
لم يشهد عند العقد وفي احكام القفار ذكر محمد بن
مضاربة الوصي بالنصف او بالكر من جائرة لا تصرف
نافع للتميم وليس هذا ببيع لمنفعة نفسه من القصة
لا يجوز بيعه بمثل القيمة وفاقا وباقول من على رأي
كان في بيع ماله منه لا اشراك والوصي يملك اشراك
الغير فملكه اشراك نفسه وهو اولى واحرم وفي الحاشية
ان اخذ على ان يكون له من الربح عشرة مضاربة
فاذا عمل فلا اجرة له قال وهذا مشكل فان تصرف المضاربة
لو ذكر في فساد الاجارة وفي فساد ما يجب اجرة المثل
ولا يثبت على المستعمل ما عرف قال وجوابه ان المنافع

تقوم بالبس الآن العقد الصحيح لورود النص فيه والوارد
فيه ليس بواردة في الفاسد قلت وفيه نظر لان العلماء
كلهم متفقون بان الفاسد باخذ الحكم من الصحيح وان
هو الاصل وان الفاسد ينبع له فقه القول خرج للمال
فلا يعتبر وما يؤيد الانكشاف فانه علمنا كلفه والشاغي
وغره اجمعوا على ان ما ذكره الاصل في ان لو كانت
الوصية عمل الصبي مع المضارب لنفسه المضاربة ويجب
للمضارب ان يعمل عمله لوديه الوصي اليه مال الصبي
لما ان العمل وقع له فصار كما اذا شرط ان يبيع المال
عمل نفسه مع المضارب ومثله في قمار الفاسد
ظهر الدين لنفسه الا ان يحض عدم لزوم الاجرة
بالوصية بناء على ما ذكره الاشراف في احكام الفعا
من ان حاصل هذا العقد راجع الى ان الوصي لو اوجبه
من الصبي وان لا يجوز على ما هو المختار على ما مر في فضل
الاجارة وانه سبحانه اعلم وفي الاصل دفع الوصي
مال الصبي لاجل مضاربة وكنه طائر عمل الوصي
مع المضارب ويكون الربح كله له وتلك المضارب
وتكنه للصبي فهو جائز والربح بينهم على ما شرط
لانه تصرف نافع للصبي قال ثم هو في الحقيقة دفع مال
الصبي الى نفسه والى الاجنبي ولو دفع كله الى نفسه
او الى الاجنبي لجاز فكذا يجوز دفع بعضه الى نفسه
وبعضه الى الاجنبي وفي مجموع النوازل اقل الوصي
مال الاجنبي مضاربة للصبي بالنصف وشرط ان يعمل

هذا هو الوجه في صحة المضاربة
بما ذكره في الفاسد من ان
الفاسد باخذ الحكم من الصحيح
وان هو الاصل وان الفاسد ينبع له
فقه القول خرج للمال فلا يعتبر
وما يؤيد الانكشاف فانه علمنا
كلفه والشاغي وغره اجمعوا على ان
ما ذكره الاصل في ان لو كانت
الوصية عمل الصبي مع المضارب
لنفسه المضاربة ويجب للمضارب
ان يعمل عمله لوديه الوصي اليه
مال الصبي لما ان العمل وقع له
فصار كما اذا شرط ان يبيع المال
عمل نفسه مع المضارب ومثله في
قمار الفاسد

فيه

فيه نفسه للصبي وعمل يكون النصف له ولا شيء للصبي منه لان هذا
هو الوصي عقد المضاربة لنفسه الا برأيه بشرط العمل لنفسه ثم قصد
ان يكون الربح للصبي لكن لا يكون ذلك الا بالمال والعمل
وقد عدم كل منهما في حق الصبي فيكون بشرط باطل لا رضى
مردودا عليه قال ولو اخذ الوصي ذلك المال على
ان يشتريه للصبي ويبيع فباع واشترى يكون النصف
للصبي على ما شرط لوجوه العمل منه فلو عمل فيه الوصي
بغير امر الصبي يكون الوصي ضامنا لان رب المال لم يرض
بعمله وانما رضى بعمل الصبي فيصير غاصبا ويكون الربح له لا
للصبي ويتصدق في حبه في سببه كما هو الحكم في الغصب
والآب في هذا كله كالوصي ومثله في مضاربة المال
وفي الملقط للسيد الامام الاجل ابي القاسم الشهيد
قال بالضرورة لا ارى للوصي في هذا الزمان ان يباخذ مال الصبي
مضاربة ولا للقيم ان يباخذ ارض الوقف من ارضه وفي
شرح الطحاوي والابن باس للوصي ان يتجر بمال اليتيم ولا
ضمان عليه ان اصاب ذلك قلت وهذا اذا كان
الطريق آمنا على ما سبقت في وجع الخانية ولا يتجر الوصي
لنفسه بمال اليتيم او المبتدأ وان فعل وربح ضمن راس
المال ويتصدق بالربح عند الطرفين وعن ابي
يوسف لا يسلم له الربح فلا يتصدق به وفي هذا
ومختارات النوازل انه لا يتجر به لان المنقوض اليه
احفظ ويزال يتجر لان التجار يسمونهم للمال وتوفيره وفي الودعة
منها ان الوصي ان يباقي بمال اليتيم بما رى الطريق وقصر الغيبة

هذا هو الوجه في صحة المضاربة
بما ذكره في الفاسد من ان
الفاسد باخذ الحكم من الصحيح
وان هو الاصل وان الفاسد ينبع له
فقه القول خرج للمال فلا يعتبر
وما يؤيد الانكشاف فانه علمنا
كلفه والشاغي وغره اجمعوا على ان
ما ذكره الاصل في ان لو كانت
الوصية عمل الصبي مع المضارب
لنفسه المضاربة ويجب للمضارب
ان يعمل عمله لوديه الوصي اليه
مال الصبي لما ان العمل وقع له
فصار كما اذا شرط ان يبيع المال
عمل نفسه مع المضارب ومثله في
قمار الفاسد

للوصي ان يتجر اذا كان فيه خير لليتيم وقبل ليس ذلك
 مطلقا وقبل جاز باذن القاضي ولم يجوز في المحاذية
 اذا سافر الوصي بمال اليتيم فضاع لا يضمن اجماعا قلت
 اذا كان الطريق آمنا والله سبحانه اعلم ونها ان
 للوصي ان يودع مال اليتيم ويغيره والله سبحانه اعلم
 في قوله في قنا ودر الحاضري عن النوازل اختلف المشايخ في
 جواز اخذ الوصي ارض الصبي من ارضه منهم من جوز مطلقا
 وجعله كما اذا دفعها الى اخيه فان ذلك جائز وفاقا
 ومنهم من فصل فقال ان كان البذر في الوصي يجوز ان
 كان من الصبي لا يجوز لانه في الاول مستاجر للارض ول
 ذلك لا يبرر ان استجار نفس الصبي فهذا اولى
 وفي الثاني يجوز منصف لما له حالا لان النبات بعد فساد
 البذر فلا يجوز و احكام الصغار وانه مشكوك قال
 القاضي والتمس ان كان ما يصيبه من الربح المشروط
 له خيرا من اجر مثل الارض وضمان نقص المزارعة
 وضمان البذر في صورة كونه من اليتيم كوز المزارعة
 والا لا و في الاما عن ابي يوسف انه ان الوصي
 اذا اخذ بذر اليتيم وزرعها في ارض اليتيم واستند
 على نفسه المزارعة واخذ البذر قرضا والارض اجارة
 فان كان الربح خيرا لليتيم فله الربح وان كان
 الاخر خيرا فله الآخر والزرع للوصي قال في المتن
 ونه كوصي يستبر لنفسه عبد اليتيم فانه ان كان
 البيع خيرا لليتيم جاز البيع والا لا ثم قال ولو استغنى

لا يبرر ان

الوصي

الوصي بذر اليتيم فان زرع في ارض نفسه يكون الزرع للوصي
 ويصدق في دعواه ذلك كما لو زرع بذر نفسه في
 ارض اليتيم وان زرع بذر اليتيم في ارض اليتيم ويرجى يكون
 الزرع كله لليتيم ولا يصدق في دعواه انه ذرعه لنفسه
 وفي خلاصة اذا اخذ الوصي ارض اليتيم من ارضه قال الفقيه
 في الفتا ويرى ان البذر على اليتيم لا يجوز اما لو جعل الوصي
 على نفسه فعلى قياس قال الامام في جواز بيع الوصي
 مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز قال وفي المسئلة دليل على
 ان الوصي يملك استقراض مال اليتيم وفيه النية
 استأجر الوصي ارض اليتيم من نفسه وبذر بها بذر اليتيم
 فرضا عليه جاز ان كان خيرا لليتيم وان كان الزرع
 خيرا لليتيم ويصدق اذا قال استقرضت البذر
 وفي قوله اني حفض الكبير للوصي ان يخذ ارض اليتيم
 من ارضه كما كان له ان يدفعها الى غيره ويشهد عند العقد
 حتى يكون الربح له قضاء كما يكون له دياره مطلقا وفي
 الفتا ويرى ان يجوز للوصي اخذ ارض اليتيم من ارضه ان كان
 البذر لليتيم ويجوز ان كان لنفسه لانه في الاول موهو
 لنفسه من اليتيم وذلك لا يجوز قال في الولوية لانه مقالة
 المال بالمنفعة المحاصلة في الوصي ومنفعة الاد في صنعة
 والاصل ليس بمال فله الصفة الا ان الشئ اعطى
 حكم المال للحاجة ولا حاجة هنا فيكون هذا العقد مقابلة
 المال باليسر مال فلا يجوز وفي الثانية مستأجر ارض
 اليتيم لنفسه ببعض الخارج واستجاره مال اليتيم لنفسه

وكان الاجر اكرس فهو له الربح

ويشهد

جائز كما جاز له للاجنبي قال لكن الوصي يشهد عند العقد
انه يأخذ مزارعة وحق الخاتمة ان قبض قول الامام
عدم جواز الاول الا انه يكون خيرا للتم واما الثانية فمزارعة
وغيرها فبما عدم الجواز قلت وللعلم على قولها جازها
انما **فصل في طلب الشفعة** ذكر في الخاتمة ان لفهم الصفا
في طلب الشفعة لهم وعليهم الاباء والاجداد والاعمام
واوصياءهم واوصياء اوصياهم على الترتيب السابق
في فصل البيع وحق الاصل الوصي يطلب الشفعة للتم يوم
مقامه كوازمها كالاب واجد وان لم يكن واحد
فمنه فهو على شفقة اذا ادرك ولو كان له واحد
من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة
حتى لا يكون للصبي الاخذ بعد البلوغ عند الشجن وقال
محمد لا تبطل الشفعة ولا يقدّر على الاخذ بعد البلوغ وعلى
هذا الخلاف اذا سلم واحد من هؤلاء الشفعة ونحو
في تسليم مجلس القضاء وغيره عند الامم وفي
قناور الفقهاء في البيت اشترى الوصي للتم دارا
وللوصي من الشفعة هل يكون له اخذها قال ان
كان الاخذ نفعاً للتم بان كان شرايا بغير كسر
فكان يرتفع الغبن باخذها بالشفقة يكون له الاخذ بها
على قبض قول ابن حنيفة او احد الروايتين
عن ابن يوسف وان لم يكن في اخذها منفعة
للمتم وذلك بان كان شرايا بمثل القيمة لم يكن
الاخذ بالاتفاق قال ومضى كان له الاخذ يقول حين

الشراء

الشراء اشترت وطلبت الشفعة ثم برقع الامر الى القاضي
فينصب غ الصبي فيما فباخذ الوصي منه الدار ويسلم
اليه الممن ثم يتكلم هو ما اذن من الوصي الى الوصي
فيحفظ للصبي وعن كذا ادعى ان الوصي يشهد على
الطلب وتركها الى اركان الصبي فعنده يطلب
الشفقة وفي الخاتمة اشترى الوصي دارا للصبي و
الوصي شفيعها فله ان ياخذ بالشفقة اما على قول من
يقول يجوز شرايا مال التتم لنفسه بقول اشترت
واخذت بالشفقة فتصير الدار له بلا حاجة الى القضاء
كالاب واما على قول من لا يقول يجوز شرايا مال
التم لنفسه برقع الامر بعد قول ذلك الى القاضي
فينصب غ الصبي وصيا الى آخر ما ذكره الفقهاء في فتاواه
هذا اما لو اشترى الوصي دارا لنفسه والصبي شفيعها لا
يشهد الوصي ولا يطلب الشفعة فاذا ادرك الصبي
يطلبها كما ذكره الامم السرخسي في مبسوط وفي الزهرة
مسند الى هذا المبسوط انه اذا اشترى الوصي دارا
لنفسه والصبي شفيعها فلم يطلب الوصي الشفعة الى
بلوغ الصبي ان كان للصبي في الاخذ منفعة فلا شفقة له
اذا بلغ عند الامم واحذر الروايتين غ الى يوسف
لان الوصي اذا اشترى شرايا مال نفسه للصغير ونفع
ظاهر للصغير يجوز شراؤه ويكون الوصي متمكنا من الاخذ
بالشفقة فاذا انكبت يكون مكسوة مطلقا لشفقة
وان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفقة نفعاً يكون له الاخذ بها

كان كاشفا
عن
الوصي
القاضي

اذا بلغ بالانفاق **وهنا ايضا** قال الوصي ان شئت
 اذ ار للصبي بالالف فقال الشفيع اني اشتهى فانك
 اشتريها بمائة فصدق الوصي قال لا يصدق الوصي
 في تصديق قول الشفيع فيما خذ الشفيع بالالف الا ان
 يقوم بينه وبين الشراء بمائة **وهي** الحاشية اشترى الا
 لا يصغر الصغير دارا فارد شفيعها الاخذ بالشفعة و
 احتلف في المثل فالقول قول الاب لا نكارة حق
 التملك بما ادعاه الشفيع من المثل الا قبل ولا خلف
 الاب لان فائدة الاستحلاف الاقرار ولو
 الاب بما ادعاه الشفيع لا يصح اقراره على الصغير فلا
 يخلف قلت والوصي كالأب لانه ادنى من الاب
 وفي الجاهل الاضواء الوصي دارا للتميم وهو شفيعها
 تبطل حقه ولا يمكن من الاخذ بالشفعة اما اذا باعها
 وكل القاب يكون للوصي حق الاخذ بالشفعة **وهي** الحاشية
 وفي باع دارا وهو شفيعها بدرا اخر فلا شفعة له فيما
 باع بانها لنفسه او بوكالة في البيع او بوصاية على التيمم
 او بتولية على الوقف ولو اشترى الوصي دارا للتميم
 لا تملك اخذها لنفسه بالشفعة اما لو اشترى الاب يكون له
 الاخذ بالشفعة عندنا **وهنا** الاب اذا باع دارا
 لنفسه والصغير شفيعها لا يكون للاب الطلب للصغير
 بالشفعة لانه بائع فيكون الصغير على شفعة بطلانها اذا بلغ
 قلت ومثله الوصي وايضا علم **وهي** الحاشية في القادر
 واربعين بكثر من المثل غنيا فاحشا والشفيع شفيعها

لاست

لا تثبت للشفيع الشفعة حتى ان الوصي اذا اراد ان ياتخذ
 للشفيع بالشفعة لا يكون له ذلك وفي المستحق متى طلب
 الشفعة فجعل له القاب ومنا فسكت الوصي عن طلب
 الشفعة شهر تبطل شفعة الصبي وايضا علم
فصل في الاذن ذكر محمد بن في الاصل ان الوصي
 ان ياذن للشفيع في التجارة اذا كان ممن يعقل البيع
 للملك سالب وانما الشراء له جالب ويعرف بغير
 الغبن وفاحشه ويفرق بين الرجوع والخسار يعني
 اذا كان له قدران بخر كسائر الباعين العاقلين والا
 فكل صبي لقين له هذه العبارات يتفقها ويعبر
 ويفرق بين كل منها فاذا اذن له يكون تصرفه معتبرا
 قال وكذا يكون للوصي ان ياذن لعبه وكذا يكون
 ولاية الاذن لكل منهما لكل ممن له ولاية التصرف
 في امواله كالأب **وهي** الحاشية وكذا عبد الصبي يكون
 ما ذونا باذن الوصي وكذا باذن الصبي الماذون له من
 الولي ولا يكون كل منهما ما ذونا باذن من لا ولاية له في النكاح
 في امواله كالأب والعم وصبيهما قال ثم اذا صار الصبي
 ما ذونا له لا يصدق وصية في اقراره عليه بيع او شراء
 او اجارة او ودية في بيع او من او مضاربة او
 جناية او غير ذلك مما في بين اذ كذا الصبي وكذلك
 لا يصدق اذا اقر على عبده الماذون له ولا يصح من هذا الصبي
 بالاعتاق ولو على مال ولا الكتابة ولا تزويج عبده ذفا
 وكذا تزويج الالة عند الطرفين رهما الله تعالى خلا لابي بوع

مستحق

وزنه ما دون شبح الاسلام خواهر زاده والفتاوى الصغرى
ومنى رأى الصبي يبيع ويشترى فسكت ولم يمنع لا يكون
سكوت اذنا وفي الخاتمة والهداية ان الصبي يبيع ما دون
له بالسكوت قال في الهداية لان العبد يصير ما دوننا بسكوت
مولاه وقد حل له السكوت فادى ان يكون الصبي ما دوننا
له بسكوت وليت ولا يحل له السكوت على الصبي وفي
الخاتمة والفتاوى ان ياذن للصبي ولعبد في التجارة اما لو
رأى احداهما يبيع فسكت لا يكون سكوت اذنا له فب
وفي شرح الطحاوي لا بد في ثبوت الاذن للصبي فمضى
الصبي بالاذن كذا في احكام الفقهاء قال فانه قال
اذا اذن لعبد في التجارة والعبد لا يعلم بالاذن لا يصير
ما دوننا له كالوكيل لا يصير وكيله بدون العلم بالتوكيل
قال صاحب الاحكام ونقل صاحب الزبادات
هذه المسئلة عن شرح الطحاوي على هذه الصورة
قال الوصى لاهل السوق بايعوا فلانا الصبي فانه
قد ادست له في التجارة فبايعوه والصبي لا يعلم بالاذن
لا يصير ما دوننا له ولو كان مكان الصبي عبد يصير ما دوننا
له وان لم يعلم بالاذن ثم قال في الزبادات فمن هنا
اختلفت المسئلة فيمنهم من قال في المستند واثبات
ومنه من فرق بين العبد والصبي فقال مشهور الاذ
ن في العبد ولو بدون العلم وبعد في الصبي بدون العلم قلت
فكان هؤلاء القائلين بالفرق لا يصحون ما في التنبيه كونه
اولا واستبحانه اعلم وفي الذخيرة ما في الصبي المادون

في الصبي يسير الغن او بمثل القيمة او باكثر بقدر لا يتغاب فيه
الناس يجوز ثم قال وقالوا نحن ان يقال في جواب ان
كان البيع بالغبن اليسير او بمثل القيمة يجوز عند الامام
فقط وان كان باكثر يجوز عنده وعند أبي يوسف
ولا يجوز عند محمد بن الحسن علي بن ابي عمير قال صاحب
الذخيرة فعلى هذا يجب ان يكون في المستند واثبات
قال وتوافق هذا الصبي بقبض الثمن عن الوصى قبل
يبيع اقراره وقيل لا يبيع قال وقال الامام خواهر زاده
يجب ان يكون هذا على قول الامام ابي حنيفة اما على
قولهما فلا يجوز اقراره على الوصى رواية واحدة وفيها
ايضا للوصى ان يحجر على الصبي الذي اذن له وكذا على عبده
الذي اذن له هو اما لو ادرك الصبي وقد كان اذن وصيه
لعبد لا يحجر به العبد بل يبقى ما دوننا له لان فعل الوصى
كفعل الصبي بنفسه اما لو مات الصبي وورث
وارثه العبد يحجر العبد كذا في المشبر اه اجنب في الصبي وفي الخاتمة
ان المادون له من جهة القائل لا يحجر بموت القاضى المادون
له من جهة الاب او الوصى يحجر بموت الاب والوصى
قال فاذا اراد حرج الاول يرفع امره الى القائل الجديد فحجه
فمحمدة يحرج لان ولاية الثاني كولاية الاول وفيها
ايضا رأى القاضى ان ياذن للصبي او لعبد الصبي وفي
الاب او الوصى فان اباها باطل وكذا لو اذن لها
القائل فاما الاب او الوصى يجوز حرجها باطلا وفي المسئلة
لوصى ان ياذن للصبي بان يقات عبده وليس له ان ياذن

بالعتق ولو على مال حتى لو اذن له به فاعتقه على مال لا يبعث
 العبد وقد مر الوجه في فضل العتق والاب كالوصية
 وقسم ايضا للموصي ان ياذن للبص في قبول وللاء
 من بواله لان للموصي قبول عليه لما انه يملك الرام
 الا على منتهى اعني وللاء العتاق بالكتابة فلا الرام
 وللاء المعاقن واذا كان ذلك يكون اذنه للبص في
 ذلك اذنه له في القبول من باب نفسه فيجوز وقب
 ايضا اسلم صبي على يد رجل ووالاه لا يجوز ولو
 كان البص ما اذنه في النجارة لان عقد المولات ليس
 بتجارة بل هو تبرع فلا يكون الاذن في النجارة اذنا
 في المولات فلا يصح قال ولم يذكر انه هل يملك المعاقنة
 باذن ابي المسلم ويمنع ان يكون وانه سبحانه اعلم
مسألة ذكر في الذخيرة والاختصار والحا فطية
 ان قسمة وصي الاب على البص جائزة في كل شيء ان
 لم تكن بفاحش الغبن وكذا على المعتوة لانه صبي
 حكما وكذا يجوز قسمة على الكبير ان كان في غير العقار
 وكذا قسمة وصي القاضي ان عمت وصاته ولم يخص
 بنوع من انواع النصف وكذا قسمة وصي نحو الام ان كان
 في عروض بركة الموصي ولم يكن هناك من هو اولي
 منه من الاوصياء اما لا يجوز له قسمة ما يملكه اليتم من غير جهة
 الموصي ولان في العقار التي ملكها من جهة الموصي وكذا
 لا يجوز للموصي قسمة عقار الكبير الغائب ولا القسمة
 بين الصغيرين وكذا لو كان لكل من الشبهين وصي
 فافتمنا

فاقسما ما لهما لا يجوز قسمتها ذكره في الخاتمة وبمحمد اصل
 الفصل البيع لما في القسمة من بيع المبادلة والافراز لكل
 من ملك من الاوصياء بيع شيء من الزكاة بملك قسمة
 وافرازه ضروره وكل من لا يملك بيع شيء منها لا يملك
 قسمة ذلك الشيء والموصي لا يملك بيع عقار الغائب
 الكبير ولا بيع مال احد الشبهين من الآخر فلا يملك قسمة
 ذلك الا نصبا وكذا احد الوصيين لا يملك البيع الا
 فلا يملك ان القسمة بين الشبهين وفي الخاتمة قسم الوصية
 الزكاة بين الورثة فان كانوا صغارا كلف لا يجوز قسمة
 وان كانوا كبارا غائبين وصغيرا حاضرا فقام لهم الوصية
 قد كلف لا يجوز قسمة وان كانوا كبارا كلهم وبعضهم
 غائب فقام قسم الوصية مع الحاضرين برضاهم وامسكنا
 ان نصبا الغائبين جائز قسمة وفي الخلاصة والحا فطية
 نقلا عن شرح الاصل للامام اب بكر خواهر زاده
 ان قسمة الوصية الزكاة وغرله الا نصبا على قسمة
 الحياء الاول ان يكون الورثة كلهم صغارا ففيه لا يجوز
 قسمة اصلا حتى لو يملك احد الاوصياء ويكون بيع مال
 احد الشبهين من الآخر وفي الولوية لان القسمة في معنى
 البيع والشراء والموصي لا يملك البيع والشراء من
 الحائنين وذلك لانه متول للقسمة من الطرفين فيكون
 قاضيا ومقاضيا معا فلا يجوز الا ان يبيع حصته احد
 الصغيرين من رجل على الشبوع فيقام معه احد الآخر ثم
 يشتر منه ما باعه من حصته للصغير الاول باليمن الذي

في ملك على الميراث

في اذ كان سكت

باعية فيقع بينهما المقاصة ويبتاز كل من اثنين فاذا هلك
 احدهما هلك على الذي له **وان** كانت الورثة اكثر من اثنين
 بيع حصة ما بعد الواحد منهم فبقا ستم مع حصة هذا الواحد
 فيما ذ حصة ثم يشتر منه لكل صغير حصة واحد بعد واحد
 فيما ذ به بقية الحصص ايضا او يبيع كل التركة ثم يشتر لكل
 من الصغار من او الصغار ما يخصه من التركة بحصة كل من الذراع
 به كل التركة فيقع المقاصة ويبتاز جميع الحصص وهذا كما
 تورع جميع المواد قال في الخلاصة وهذا بخلاف الباب بقا
 مال اولاده الصغار حيث يجوز كالمبيع الوجه الثاني ان يكون
 الورثة كلهم كبار وبعضهم غيب فحصة يجوز قسمته فيما سوى
 عقار الغائبين اذا رضى بها المصور ان لا يجوز قسمته في عقار
 الغيب لان الحصة بمنزلة المبيع وليس للنوصي ولان بيع
 العقار على الغيب الكبار بخلاف المنقول الوجه الثالث
 ان يكون الورثة مختلفين صغارا وكبارا وكل الكبار غيب
 فحصة لا يجوز قسمته امانه حق الصغار فلما مر وانما في حق
 الكبار الغيب فلان ليس للنوصي ولان الحصة عليهم في
 العقار كالمبيع فبفساده الى قسمته عروضا فبقا ستم
 فعلى هذا الوقاس منقول الكبار الغيب فقط ينبغي ان يجوز
 قسمته هذه والله سبحانه اعلم الوجه الرابع ان يكون الورثة
 مختلفين وكلهم صغار فقول الوجه ان نصيب الكبار وفيها
 البهم واقرز بالصغار حصة بلا تميز انصبا بهم كل واحد فحصة
 يجوز قسمته لان الحصة لم يميز بين الصغار حتى يكون الوصية
 متوليا لها من الطرفين فلا يجوز بل انما هي قسمته بين الكبار

في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في
 في خلاصة ما سلكه في

والصغار

والصغار فيكون الوصية متوليا لها من طرف الصغار فيكون
 كما انها قسمته بين الوصية وهي قسمته بين اثنين فيجوز لكل بشرط
 رضا الكبار ولظهوره لم يذكر في شرح الاصل والله سبحانه
 اعلم **الوجه الخامس** ان يقسم بعض الصغار بعد اخذ نصيب
 حصة فحصة يجوز قسمته فيما بين الكبار ونصيب فيما بين الصغار اما
 جواز ما فيما بين الكبار فلما ذكر في الوجه الرابع وانما فساد
 فيما بين الصغار فلكونه متوليا للقسمته من الطرفين قلت
 وتكون هذه القسمته في بعض القسمين لكونها فيما بين الصغار
 ثابتا وبعد تمام القسمته بينهم وبين الكبار لم يفسد ما بها
 الى القسمته فيما بينهم وبين الكبار الوجه السادس ان يكون
 الورثة مختلفين ويميز الوصية بنصيب كل صغير وكبير في الورثة
 فحصة لا يجوز القسمته لفساد ما في حق الصغار قلت ثم يكون
 الفساد بمقارنا للعقد ليس الى القسمته فيما بين الكبار ايضا
 وايضا صحة القسمته تعتمد على تميز كل الحقوق ولم يميز في حق
 البعض اغني الصغار فلا يجوز هذا ما في شرح التامك
 وذكر في الذخيرة وجه سابع وهو ان يكون الورثة صغيرا
 واحدا وكبيرا احدا ما حاضر فقول الوصية نصيب الغائب
 مع نصيب الصغير وقاسم الكبير الحاضر قال فعلى قول الامام
 رحمه الله تعالى يجوز قسمته في كل التركة عروضا كما في العقار
 وعند ما يجوز في العروضا ولا يجوز في العقار قلت
 وقد ذكرنا في النجاشية ما يكون وجهنا امانا وهو ان يكون الورثة
 صغيرا واحدا وكبارا غيبا فراجع اليه والله اعلم
 المبشر لعباده وفي الذخيرة قاسم الوصية بالامتنع كامين

الكبير

ان شاء الله تعالى بقوله هذا في مال حشرم لعبد الى ما ذكرنا
 في اعتبار هذه المال وكثرة مثل الكسب في حياته وذكر
 في البنية ولا يبرف الوصي في النفقة ولا يقر ويكون
 بين ذلك فو كما ويوفر الوصي بخلاف البنية واعطاء
 اجرة الخاتن ونحو البنية في زفافها يفعل كل ذلك في
 الحاكم وذكر في حشر السرخس انه يصدق الوصي في
 سبعة مواضع في الاتفاق على الصني وما ليه ودق
 وفي هلاكه وفي اباق عبيد وفي اداء حيل
 ابي منهم وفي شراء العبد للصبي وفي اداء نفقته
 وفي اداء خراج اراضيه وكلما يصدق بيمينه
 وفي اجماع الكبر الاصل ان الوصي متى اقر بمعرف
 في مال الصغير بعد بلوغه والنفقة منكر نظر ان كان تصرفا
 هو مسلط على ذلك في جهة الشراء فانه يصدق فيه
 ويقبل قوله بيمينه وان كان تصرفا لم يكن هو مسلطا
 عليه في جهة الشراء فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله
 بدو البنية فلو قال انفق عليك فالك في صغير
 والنفقة نفقة مثله في مثل المتن وانكر الصبي صدق
 الوصي بيمينه لانه مسلط على الاتفاق بنفقة المثل شرعا
 اما لو لم يكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا على بيمينه
 لا يصدق في الفضل لانه ليس مسلط عليه شرعا
 لانه اسراف فلا يصدق بيمينه وكذلك لو قال
 ان اباك اعطاك دقيقا او قال اشتريت لك
 دقيقا وانفق عليه كذا كذا درهمها والصغير منكر والرفيق

الوصي متى اقر بمعرف
 في مال الصغير

فلو قال الوصي انفق عليك
 ما لك في صغير

قائم او ملك يقبل قوله في نفقة المثل بيمينه لانه مسلط
 عليه شرعا لانه اصلاح لماله وحفظ له فيملك الوصي
 كما يملك اصلاح نفسه قال ولو قال الوصي لغلام في يد
 رجل اني اشتريت لك هذا الغلام في فلان بكذا درهم
 وقيضته وانفقت عليه في ملكك الف درهم فجاء هذا الرجل
 وغضبه منه وادعى الرجل انه العبد وانكر الصبي شراء
 الوصي له وانفاقه عليه في ماله صدق الوصي في حق الصبي
 بيمينه لا يضمن له شيئا من الثمن والنفقة ولا يصدق
 في حق صاحب اليد والغلام فلا يكون للصغير ولا يبرم
 على ذر اليد دفعه للصبي لانه في حقه امانة هذا او دفع
 وفي امانته قال الوصي انفق عليك صدق
 في نفقة مثله في ملك المتن ولا يقبل قوله فيما يكذب
 الظاهر يعني في الزائد وفي الاحكامات اذ عي الوصي
 اتفاق كذا كذا دين ارض مال اليتيم على اليتيم بنظر
 هاتين ماد به عليه مما ينفق مثله على مثله في مثل ملك
 المدة صدق ومثله في المنفعة في السراجية وفي فوائد
 شيخ الاسلام نظام الدين غزاليه صاحب الهداية
 انفق وصية القاص على اليتيم ماله ثم استقرض وافتق
 عليه قال لا يطالبه العتة بعد بلوغه وكذا الاب
 يستقرض وينفق فانه لا يرجع على الصبي بعد البلوغ
 وفي قسمة الزاهدين في جميع العلوم قال الوصي او الاب
 بعد بلوغ اليتيم نفقت ارضك وانفقت عنه عليك
 قال الوبر بن صدق في الهاكث وبه قال ابو ذر

انفق الوصي على التيمم في تعليم القرآن والآداب
في تعليم القرآن

وذكر في الذخيرة وفي الخلاصة ايضا نقلا عن النوازل
انفق الوصي على التيمم في تعليم القرآن والآداب
ان كان البصر رشدا صليحا لذلك جاز او صار الوصي
ما جوار فيه والآفعية ان يكلف في تعليم قدر ما يقرأ
في صلوة ومثله في الثانية والاطاعة وكذا في الولوية
والنبوة وفيها يؤمر الوصي بتعليم المكاتيب وعطاء
المعلم وفي مخاربات النوازل يجوز للوصي ان ينفق على
التيمم في تعليم القرآن والآداب اذا كان القصد صالحا
لذلك والآفعية قدر ما يجوز في الصلوة وفي القنية
لذا يهدر لا يضمن الوصي ما انفق في المصاهرات بين
التيمم والتيمم وغيرها في خلقها طيب او كحطية و
الضباقات المعادة والهدايا المعهودة في الاغنياء
وغيرها من مال التيمم او التيمم فما هو معارف وان
كان له منها بدو قال ابن القيم الكبر السنية وللوصي
انما ذنبا قدر مال الصغير لحته لا قارب وبجيران
والحجام ما لم يسرف فيه ومثله في القفا الى حامدة
وكذا انما ذنبا قدر مال الصغير لمؤديه وفي غنمه من
الضبيان وكذا العبدت وقال يوسف السلافي وغير
الو برزانه لا يجوز للوصي انما ذنبا قدر للمؤدية ولا
عطاء العبدت حتى لو فعلها يضمن فيها وفي الخير ترك
صغيرين فادركا وطلب من الوصي المبرات فقار
الوصي كانت التركة الف درهم فانفقت على كل
منها النصف منها فصدقه احدهما وكذا في الاخرى

عن الامام انه قال يرجع المكذب على المصدق بصف
نفسه وهو الرجوع ولا يرجع على الوصي وقال ابو يوسف
لا يرجع المكذب على احد لان الوصي مصدق في الاتفاق على
المكبر بمبينة وفي شرح الاصل شيخ الاسلام خواهر زاد
كبر القغار وانهموا وصيهم في قول انفق عليك من المال
ما لم يكن كذا او رهما وقالوا انك كنت تواجوا مالنا و
تنفق علينا من الرخ او قالوا كان شيرع فلان بالنفقة يجب
على الوصي اليامين على دعواه اما اذا ادعوا عليه امر المكذب
الظاهر كان يذعوا لكون النفقة شيئا قليلا لا يكفي مثله
لمشاكله في مثل المدة في الغالب لا ينفق الى قوله صم ولا
يكون على الوصي اليامين قال هذا اذا كانت النفقة التي
يدعي الوصي انفاقها نفقة المثل او ازيد منها يسير
اما لو ادعى زيادة يمكن الاحتراز عنها فانه لا يصدق
الوصي ويجب عليه الضمان الا اذا فسرد دعواه بتفصيل
كان يقال اشترت لحم طعنا ففسق ثم اشترت لحم ثانيا
فملك فاشترت لهم ثانيا فانه حينئذ يصدق في قوله
لانه امين وفي محاضر فتاوى رشيد الدين القول قول الوصي
الوصي فيما انفق بالمعروف ولم يسرف وكذا في الخراج
لانه امين من جهة الميت او القفا والقول للامين مع اليامين
فيما جعل امينا وفي ادب القفا للصدقة الشهيدة ويقبل قول
الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على التيمم وعلى امواله من
العبد والضياع والدواب ونحو ذلك اذا ادعى ما ينفق
على مثله في ملك المدة لانه قائم مقام الموصي او القفا فكما

يقبل قول الكاذب فما يكون محتملا فكذا يقبل فيه قول الوصي وفي
 النهج الوصي اذا قال انفق على البنت من مال البنت او
 على عبده او اشترى له شيئا او اسما جرة صدق
 في نفقة مثله وان قال قضى الكفا بنفقة ذي رحم محرم منه
 مال وانفق لم يصدق الا بنية وان قال خراج ^{اديت}
 ارضه او جعل عبده لائق ولا يعرف الا بقول الوصي
 صدق عند ابى يوسف ولم يصدق عند محمد بن وني
 الوخير وصى عبده الف دينار لاختون فلما ادركا طلبا
 منه المال فقال الوصي لواحد منهما وقفت اليك نصيبك
 منها فكذب المدفوع اليه لم يقض الوصي بل يكون الباقي
 بين الاختون نصفان وفي زبادات الكفا ابى جعفر
 الماسر ونسبى تكبير الصغار وطلب من الوصي المال فقال
 الوصي انفق عليكم منه كذا كذا واذ بها وذلك نفقة
 المتل في تلك المدة وكذا بته الورثة فالقول قول الوصي
 اجماعا وان كان اخوه اياكم من الوصاية وفي الخلاصة
 غير الاقضية كبر الصغار فاخبرهم الوصي بالمدخل والمخرج
 صدق فيما يحتمل ويخلف على كل حال قال في المحيط وكذا
 القيم قال والاصل فيه انه القول قول القابض في مقدار المقبوض
 وقال الخفاف لا يقبل قول القيم لما ان الاحتفاظ لا غير فيكون
 به عيانا ليس في عبدة بخلافه فالحلاصة رواه كذا وقد مر
 في فصل البيع وفي الخاتبة يبلغ اليه وطلب من الوصي ما له فقال
 قد ضاع مني صدق وحلف كما لو ادعى اتفاق ما يفتق
 عليه مثل المستل في القصة غير السراجية يصدق الوصي

في القصة

في النفقة والضمان باليمين لانه انفق من مالي لا يرجع في
 بها فطنة ايضا من مال في تلك المدة ولا يقبل قول
 فيما يكذب به الظاهر وذلك لانه امين في حفظ ما لم يسلط
 على الاتفاق بنفقة امثاله والقول في الامانة قول اليمين
 مع اليمين الا ان يدعى امره ككذب الظاهر فحينئذ يرد اليمين
 ويظهر انجبا به فلا يصدق كذا في الولوية ومثل في البينة
 وفي الاحكامات اتفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع
 به في مال الصبي ولو لم يشترط الرجوع وفي ادب الكفا
 للصد الشهد وايضا فلما ادعى الوصي الاتفاق من مال
 نفسه وادى الرجوع لم يكن له ذلك الا بالاشهاد لانه
 يدعى نفسه وينا على البتة فلا يثبت مجرد الدعوى وفي
 المسنة غير السراجية لا يصدق الوصي فيما يقول بعد البلوغ
 انفق عليك كذا كذا وادى بها من مالي لا يرجع به عليك
 ومثله في الخاتبة وذكر في الواقعات والخاتبة لا يكون
 الوصي منطوقا بشراء نفقة الصغير او كسوته من مال نفسه
 وفي قضاة الفضل اوصى الى زوجته وله منها اولاد وصغار
 وكبار فاحتاج الصغار الى النفقة لتزاع في القسمة فانفق
 الام على الصغار لترجع في مالهم بعد القسمة رجعت ان
 اشهدت عند الاتفاق والام ترجع لان الغالب في نفقة
 الوالد من الاتفاق للبر والفضل لا للرجوع اما لو كان الوالد
 اجنبية لا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد قال والرواية
 في الوالد يقضي مهر ابنة الصغير حيث قال لا يرجع بلا اشهاد
 على الرجوع ومثله في فوائد صدر الاسلام ابي اليسر النردوي

ثم قال الصدور ولو كان ولها غيره او وصي يرجع مطلقا
وقال كذا اذا ادعى الاب ثمن ما اشتراه له من مال نفسه
ليرجع في ماله فانه لا يرجع ما لم يشهد عند النقذ ذكره في النوازل
وفي القذة والخلاصة ويروج عن الاجناس الاب اذا
اشترى خاد مالا بدينه الصغر ونقد الثمن في مال نفسه لا يرجع
عليه الا اذا شهد انه اشترى له ليرجع عليه قال وان
لم ينفذ الثمن حتى مات ولم يكن اشهد اخذ من تركته لا يرجع عليه
ولا يرجع عليه بغير الورثة واختصت الزوايا
في اعتبار وقت الاشهاد وفي بعضها يعتبر وقت الشراء
وفي بعضها وقت النقذ وفي الوصي يرجع اشهد او
لم يشهد قال وفي المخطأ محمد اذا ادعى الاب الرجوع
ونقد الثمن على هذا البينة وسعه الرجوع فيما بينه وبين
انه لكان في القضاء فلا يرجع ما لم يشهد ومثله
في المنتقى وقيل ايضا شرط لطفه ثوبا او طعاما والله
انه يرجع فله الرجوع ان كان للطفل مال والا لا يرجع
لوجودهما عليه حينئذ ولو شر له عبد او شيئا لا يرجع
رجوع وان لم يكن له مال لكن لو اشهد والام يرجع وفي
الحاشية شرط لطفه شيئا وضمن عنه ثم نقذ في مال يرجع
قياسا لا استحسانا اما لو قال حين نقذ انما نقذته
لا يرجع عليه رجوع عليه وفي الخلاصة عن الايضاح اشترى
الوصي من مال نفسه طعاما للنفقة او الكسوة كان له
الرجوع في مال البقية بشهادة الشهود قال وانما
اشترط الاشهاد لان قول الوصي وان كان معتبرا

في الاتفاق

في الاتفاق لكنه لا يعتبر في الرجوع في التركة الا بالبنية
ومثله غير الام خواهر زاده وفي المبسوط اشترى
الوصي طعاما لليتيم او كسوة يرجع في مال اليتيم اذا كان
له على ذلك بنية ولا يصدق على ذلك انما انكر الوصي
ذلك وهذا بخلاف ما اذا قال ادبت الثمن من مال
اليتيم فانه يصدق فيما قاله من غير بنية وفي المنتقى
انفق الوصي من مال نفسه على القبيح وللقيس مال غائب
فهو منقطع في الاتفاق استحسانا الا ان شهد انه
قرض او انه يرجع به عليه لان قول الوصي لا يقبل
في الرجوع فيشهد لذلك وفي الوجيز ولو قال الوصي
ادبت من عبيدك او خراج اراضيك من مال نفسه
يصدق بيمينه وفي المخطط ان رجوع الوصي بلا اشهاد
للرجوع اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وذكره المنقذ
ما يدل على صحة رجوع الوصي بلا رفع الى الحاكم فانه
قال اذا انفق في الوقت في الوقت في مال ليرجع
في غلته فله الرجوع فيها وكذلك الوصي قال
لكن اذا ادعى لا يكون القول قول له يعني اذا رفع
الامر الى الحاكم لانه من اقامة البينة وذكره الايضاح
واقعات الناطقي والحاشية والكبرى والخلصة
انه لو نقد الوصي او الوارث ثمن الكفوف من مال نفسه
يصدق اذا كان كفن المش وفي الخلاصة وكذا الو
كفناه من مال نفسه يعني بشايب الفسها وارا الرجوع
فانها يصدق فانه يرجع ان يثبت في مال اليتيم الميت

ولو علم بعد الدين عيب في الكفن يرجع ان على البايع النقص
وذكر في الوجيز ان الوصي لا يصدق في متن كفن المتبرع الا
بالنية قال كذا الوتقة من التركة وفي اخاتيه والكبير والحلال
عن الكتابين ولو شره اجنبي فماله لم يرجع اليهم وقيل
يرجع هو ايضا ذكر في اخاتيه وقال والفتح لا يرجع
قال وبالاول يعني ومثله في الكبير والفروع ان الاجنبي
مستل لنفسه وبما يشترط به للميت لقيامهما مقامه فيكون
الكفن باقيا على ملك الميت فيمكن ان من الرجوع
اما الاجنبي فقد خرج عن ملكه بالتكفين فلا يمكن من الرجوع
وذكر الامام خواهر زاده ان كفن المتبرع على ما ذكره
تفسير مثل ما يليه الرجل في الجمع والاعباد ومثل ما يليه
في زيارة ابوها ومخارمها وعلى ما قال الفقه ابو جعفر
مثل ما يليه في غالب اوقافها واحوالها وفي اخاتيه
والكبير خلاصة في الواقعات والابضاح ادى الوصي
او الوارث دين الميت فمال نفسه يرجع في التركة
ومثله في الولوحيه واحكام الضغار وذكر الحاكم في شروط
ان الوصي اذا قضي دين الميت فمال نفسه ان شرط
الرجوع يرجع اما اذا لم يقبل شيئا وقت القضاء ثم
قال قضيت لا يرجع لم يصدق وفي اخاتيه اذا قضاه
بلا امر الوارث وانهد عليه لا يكون متطوعا قلت فقد شرط
هو في الرجوع الا شرها ولم يشترط في النوازل ان قال
وهو المختار فانه ذكر ان الوصي اذا نقد الوتقة فمال
نفسه يرجع بيني مال الميت وهو المختار فيكون الرواية

في الامور

في الوتقة رواية في الدين لانه مقدم عليها وجوب قضاء
الكف من الزوم انقاذها وان سبى ما اعلم وفي اخاتيه عن
النوازل ان الوصي اذا نقد الوتقة فمال نفسه قال خلف
من ابو بلال كان وارثا يرجع في التركة والا لا وقال
محمد بن الازهر كذا في القضية ان كانت الوتقة للعباد وجب
وان كانت له تعالى لا يرجع لانه في الاول مضطر لان لها
طالبها في العباد وفي شبه قضاء الدين وقال نصير ومحمد
بن سلمه لا الرجوع على كل حال لانه وكل من الميت
والوكيل اذا ادى الف من ماله يرجع به على الموكل رواية
واحدة فكذا الوصي وبه يعني ذكره في الكبير وفي الولوحيه
نقد الوتقة فمال نفسه يرجع بذلك في التركة فله ذلك
سواء كانت الوتقة له تعالى او للعباد وسواء كان الوصي
وارثا او غيره وارث لان للوصي ان ينفق مثل هذا كما
في نفقة التيم وغيره وفي السراجيه ولو نقد الوتقة
او الاب الوصايا فمال نفسه يرجع في التركة وهو المختار
ولو نقد غيرها فمال نفسه فهو متبرع ليس له ان يرجع في
التركة فلو اجاز الاب او الوصي جاز والا لا وفي البنية
واذا نقد الوصي الوصايا فمال نفسه يرجع في التركة وارثا
كما في اولاد الوتقة قرينة اولاد في الخلاصة غير النوازل
الوصي اذا نقد الوتقة فمال نفسه يرجع في التركة وهو
المختار وذكره في واقعات الناطقي وفي الاصل ادعى
عليه الوصي ادعاء ضمان بين استملاكه صباه وقال هو
ما استملك شيئا في صباه او قال الوصي قد فرض

البيع

الفاضل لا خبك الرمن نفقة في ملك كل شهر كذا فاديتها المنة
 عشرين سنة وكذا في الفضة او كان في ارضه ماء فقال
 الوصي نزلت الان وقد اوتيت خواجها منذ عشرين سنين
 وقال الابن لم نزل كان في هذا الارض ماء مذات
 ابني وقال محمد القول للوصي مع يمينه والوصي ضامن حجة
 تقوم له البينة لان الفضة ينكر ما يدعيه الوصي من التاريخ
 السابق في موت الاب وقال ابو يوسف القول
 للوصي مع يمينه لانه ينكر ما يدعي عليه الابن من وجوب
 تسليم المال على ان الوصي امين في حال الفضة والابن
 مني اخبر كجزء محتمل للصدق يجب نقده بقره في الولوية
 وانما قال او كان في ارضه ماء لانه لو لم يكن في الارض
 ماء يوم الخصومة فالقول قول الوصي مع يمينه اجماعا
 للمال على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة قال الوصي في
 الفاضل لا خبك الا في هذا نفقة في ملك كل شهر
 شهر كذا او رها فاذا ثبت اليه ذلك منذ عشرين سنين
 وكذا به الابن لا يقبل قول الوصي اجماعا ويكون ضامنا
 للمال ما لم يتم بيمينه فرض الفاضل واعطاء المفروض
 للاخ وقد مر مثله في المنهاج قلت وهذا كما ترى مخالف
 لما في الاصل فلعل في المسئلة روايتين وفيها
 وفي الخلاصة والولوية والحق فطرية في الفضة قاذية
 عليه الوصي الاتفاق منذ مات ابوك وهو عشرين سنين
 وقال الفضة مات ابني منذ خمس فالقول للوصي عند محمد
 وللوصي عند ابني يوسف على ما مر ومثله في الاصل ايضا

في قول الوصي مع يمينه لانه ينكر ما يدعي عليه الابن من وجوب تسليم المال على ان الوصي امين في حال الفضة والابن مني اخبر كجزء محتمل للصدق يجب نقده بقره في الولوية وانما قال او كان في ارضه ماء لانه لو لم يكن في الارض ماء يوم الخصومة فالقول قول الوصي مع يمينه اجماعا للمال على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة قال الوصي في الفاضل لا خبك الا في هذا نفقة في ملك كل شهر شهر كذا او رها فاذا ثبت اليه ذلك منذ عشرين سنين وكذا به الابن لا يقبل قول الوصي اجماعا ويكون ضامنا للمال ما لم يتم بيمينه فرض الفاضل واعطاء المفروض للاخ وقد مر مثله في المنهاج قلت وهذا كما ترى مخالف لما في الاصل فلعل في المسئلة روايتين وفيها وفي الخلاصة والولوية والحق فطرية في الفضة قاذية عليه الوصي الاتفاق منذ مات ابوك وهو عشرين سنين وقال الفضة مات ابني منذ خمس فالقول للوصي عند محمد وللوصي عند ابني يوسف على ما مر ومثله في الاصل ايضا

وكذا

وكذا الوفاي الوصي انفق على عبدك الموروثين وهم عشرة
 عشرة سنين فمات الكل وانكر الفضة ذلك وفي موضع آخر
 من الحافطة ان كان مثل ذلك الميت بملك مثل هؤلاء
 العبد صدق وان كان لا يعرف ذلك الا بقول الوصي
 ولم يكن مثله بملك مسلم صدق الابن وقلت الظاهر
 انها ليست بخلافه ثم انما شرط في الاول موت العبد
 لا تخمس لو كانوا احياء بصدق الوصي في نفقة المثل
 بلا خلاف فيه وكذا الوفاي الوصي اذيت خراج ارضك
 مذات ابوك وهو عشرين سنين كل سنة الف درهم
 وقال الابن انما مات ابني منذ سنين فهو على الخلاصة
 السابق ومثل هذه في المنة وغنية المنة وبنية الغنية
 وكذا الوفاي الوصي اذيت لجعل في ابني عبدك الف
 درهم وانكر الابن ابني عبده فهو على خلاف السالف
 ايضا ومثله في الوصية قال في الخلاصة ان الصدق الشريك
 لم يذكر في ادب القاض في كل من بين المسائل الارثية خلاف
 بل قال القول للابن قال وقيل الكل على ما ذكر في الخلاف
 انتهى قلت والحق نبوت خلاف وهو المذكور في عامة الكتب
 على ما نقلناه وفي الخاتمة والاصل واجبوا على انه قال الوصي
 ابني عبدك الى الشام فاستاجر رجلا بانه درهم
 فجار به فاديتها له يكون القول قول له لانه يبي ما هو
 مستطاع عليه لانه ادعى لزوم المال بالاستيجار وله ذلك
 لان الاستيجار باب التجارة ذكره في الولوية قال
 في الاصل وغيره ولو قال في هذا امثاله اذيت من مال

65

نفسه لارجع به عليك لم يصدق الابا بنية ومثله في
 الوجيز وقد ايضا قال الوصي اذيت لخرج اراضيك
 او ليجل في ابن فر عبيدك او لضماني في استمكنته في
 صورك او لتفقه افار بك بعد الفرض لهم او لمن عبيد
 اشتريته كنت في مال نفسي لارجع عليك لا يصدق بمبنة
 وعليه اقامة البينة وفي الحاقطة اشتر الوصي خادما
 للضيعة وقد النمن في مال نفسه يرجع به على مال الضيعة اشهد
 وقت الشراء او النقد او لم يشهد وفي الجامع الكبير
 انه رجل وقال كنت اشترت في هذا غلاما للضيعة بالف
 درهم وقبضت العبد فملك عند والتمن باق الى الابد
 وطلب الرجل بالتمن فان احكام يصدق الوصي ويلزمه
 باء النمن في مال الضيعة اما لو اتى به وقال انه جاني عبيد
 ابي للضيعة في حبرة ثلثة ايام وطلب هو باجل فان
 احكام لا يصدق الوصي ولا يلزمه باء ايجل الابنية
 على الابان والرد وفي النوازل جدار بين دارتي
 الضغنين لهما عليه حمولة ولكل منهما وضي فوهي الجدار
 وخيف سقوطه فطلب احد الوصيين بناء الجدار وضمن
 وامتنع الآخر وابي برفع الطالب الا حالي احكام قضيت
 احكام امينا فان راى في تركه ضررا عليها اجبره الابا
 على البناء مع صاحبه وهذا بخلاف ما اذا كان كدار
 لبنا لغير فامتنع احدهما من المنة حيث لا يجبر بالبناء
 لانه رضى بدخول الضرر على نفسه كذا في الخاتمة فلا يجبر على
 دفعه اما في الصورة الاولى فمدخل الضرر على الضيعة الواجب

فلا يمكن

مكلف اذا كان امدا ربي كبر
 لاي الاصل كذا في
 بالصدر والاول

فلا يمكن منه لاق الا فراد فوج ومثله في الواجبية والخاتمة
 عن الفضيلة وفي احكام الصغار وفي مربي راكفت تافا
 نارسيد راعمارت كند يا غله دار خانه يتم راكفت
 تا دران خانه عمارت كند واو كرد هل يرجع بالافق
 في العمارة على البتم بدون شرط الرجوع عليه قال عليه
 قياس الامر في الوصي بالافاق ويمنع ان يكون هذا
 على الاختلاف الذي ذكر فيه فما اذا قال لغيرة الفوج
 في عمارة داري فان الامام اشترى حتى قال يرجع في
 غير اشترط الرجوع وقال الامام خواهر زاده لا يرجع
 بدون الاشترط وفي ادب القاضي للصدر الشهد عليه
 كذا انتم القاصي الوصي في شيء هل يستخلفه اختلاف فيه
 المتأخرون فمنهم من قال يستخلفه او ادعى عليه شيء معلوم
 اما اذا لم يعلم المدعي به فلا يستخلفه والكثير هم على انه يستخلف
 وان يعلم قدر المدة عا به لان هذا الاستخلف للنظر و
 الاحتياط في امر البتم فمضى احسن شيء في الحياة بحسب طاقته
 باستخلافه قال وهذا الحكم يخص بالاتبام والادوات
 حيث يختلف فم الاوقاف ايضا بالهتمة اما في سائر
 الدعاوى فلا تخلف بدون معرفة قدر المدة عا به وفيه
 انه ينبغي للقاضي ان يجالس الامناء على ما جوى على البتم
 في اموال التامني وعلامتهم فان احسن خياره غلب
 واستبدله بعزه وان وجب امينا قرره وفي حاضر
 فتاوى رشيد الدين مات غي ابن كبير واولاد صغار
 والكبير وصيهم من الميت اذا القى فانفق على الصغار

في صريحه فلا يحكم انما بحاسب الوصي اما لو امتنع الوصي عن اعطاء
 الحساب فلا يجبر على الحساب وفي شروط الفقهاء جلال
 الدين للوصي ان يحاسب وصيه اذا امتنع ليعرف انه هل اتفق
 بالمعروف او لا لكن لو امتنع الوصي لم يجبر على ذلك
 وصدق مع يمينه لانه امين الميثاق او الفسخ وفي العادة
 كبر الوزيرة واخبر وصيه بانه اتفق كل خلف ايهم عليهم او على
 عبيدهم او على ضياعهم او قال لهم ما بقي عندي من هذا
 العقد ولم يقسم حال فارادوا محاسبته وبيان مصروفه
 شيئا فشيئا ليعلموا انه هل اتفق بالمعروف وطلبوا من
 الحاكم المحاسبه او طلب الحاكم نفسه ذلك فلهذا ذلك
 وكذا الحاكم لكن لو امتنع عن اعطائه لم يجبر عليه ولو كان
 القول قول الوصي في الضرف وفيما اتفق لانه اما
 امينهم او امين الحاكم فيعتبر قوله فيما هو امين فيه
 وفي خلافته والحافظه هنا ان يعرف بالامانة وان لم
 يعرف بها اجبر على التقدير ومغنى جبر ان يجزه بيمين
 او نفيه ونحوه فان لم يقسم لم يجبه بل يكتفي بيمينه ثم
 قال فيها وينبغي ان يحاسبه في سنة وفي الولوجية ترك
 ابنه وادعى احد هما فاراد الاخران يعلم قدر الوصايا
 والمال له ان يجبر الوصي به كسلا بضيع المال وانها وصي
 في حقه يتيمان اشترى لهما مستغرة اتفق عليها فلن
 بلغا طلبا منه تفصيل الحساب حتى يعلما كم اتفق على كل
 واحد منهما انما يمكن له ان يفصل تفصيل والا فاقول ان في تفصيلها
 ولا يجبر على البيان اما لو بين لكان احسن لانه انفي للثقة عن نفسه

فصل

فصل في النفقة قد سبق في الفصل السابق عن شرح الاصل
 لشيخ الاسلام خواجه زاده ان الوصي بضمير الفضل فيما
 اتفق على الصبتي زيادة على نفقة المثل قدر ما يمكن الاخر
 عنه يعني اذا اسرف وذكر في المتن للحاكم الشهادة
 لو مات الوصي مجهلا لمال التيم لا يضمن بخلاف الاب
 حيث يضمن وقبل لا يضمن هو ايضا وكذا اذا خلط ماله
 بماله ومثله في فتنه الزاهدي غير الامام برهان الدين صاحب
 المحيط قال في الخلاصة وذلك لتغذ الاخر عنه وتغذ
 وفي المتن ايضا انه لو خلط ماله بمال التيم يضمن اذا ضاع
 قلت فيحمل ما على ان مجرد الخلط لا يكون هنا سببا للضمان
 كما يكون في المودع وبدل عليه فيه الضمان بالضياع او
 على ان عدم الضمان قول بعض العلماء فانه ذكر في الخبر
 ان ذلك قول يوسف وفي الفتنه للزاهدي عن الحسن
 ان للوصي خلط النفقة المفروضة للوصي في مال ان كان خيرا
 للصبي اذن له القاذية او لم ياذن وكذا له خلط نفقة الانام
 بعضها بعض ونفقها عليهم جملة واحدة اذا كان ذلك
 خيرا لهم كالمودع او اختلف وفيها غير الجلي ايضا
 اتفق الوصي على الصبتي فزوجه وخبره حتى ادرك موضع
 ذلك على الصبتي ليس للوصي ذلك الا اذا كان اتفق عليه
 ليرجع به عليه وفي النوازل للفقهاء ان للوصي ان يخلط
 طعامه بطعام الصغير وله ان يأكل من مال الصغير بالمعروف
 اذا كان فقيرا مستحسنا لقول شيخنا ومن كان فقيرا
 فلن كل بالمعروف ومثله في الولوجية والقياس ان لا يأكل

لو مات الوصي مجهلا لمال التيم
 لا يضمن بخلاف الاب

لعموم قوله سبحانه ان الذين ياكلون اموال اليتامى انما ظلموا
بما كلون في بطونهم ناراً ومثله في اخلاصة ومجموع النوازل
للإمام الكشي ثم قال الفقيه ولعل الآية الاولى يعني قوله
سبحان الله ان لم يكن فحقير الآية تسخت بهذه الآية يعني قوله سبحانه
ان الذين ياكلون الآية قلت فكانه يميل الى اختيار عدم
جواز الاكل له وفي مختارات النوازل ولو كان الوصي
محتاجاً فلا ان ياكل مال اليتيم باذن القاضي بقدر ما يستغني
ولا يجوز اكثر منها وقوله سبحانه فلياكل مما لم يعرف
منسوخ بقوله سبحانه ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلموا
وفي السراجة للوصي ان ياكل مال اليتيم بالمعروف
اذا كان محتاجاً الى بقدر ما يتعين وهو اختيار الفقيه
اي اللبس ومختار الطي وزانه ليس ذلك ولو محتاجاً
وفي التنبيه ان كان الوصي محتاجاً ياكل مال اليتيم بقدر
ما يعمل له وفي النصف للوصي ان ياكل مال اليتيم
بقرض وبغيره بقدر ما يعمل له اذا لم يضر بالصبي
وقيل ليس ذلك وقيل ليس ذلك ما دام
في المصرف اذا خرج في ضياع له او تقاضي دين الفقيه
واكتفى وركب بالمعروف فاذا رجع الى المصرف
الثاب والذاته قلت هو قول ابي يوسف ذكره
في الفقيه ثم قال وقيل ياكله فرضاً ثم برده وهو اختيار
الطيور وقيل في الفقيه للزاهد في شرح الارشاد
لا ياكل من الاعيان ماله ويباح له الزوائد من البان المواشي
ونحوها لا يشترط ان ياكل من اليتيم وقيل ياكل ولا يكتسب
ونحو

وقيل يكتسب ايضا وقال الإمام لا ياكل ولا يبايعه فرضاً غنياً
كان او فقيراً او قال ابو ذر في الصحيح قول الامام لان الوصي
شرع في الوصاية مستبرعاً فلا يوجب شئاً من مال اليتيم ولو بقدر
الاحتياج لا يجوز للوصي ولو بقدر الاكل من مال اليتيم ولو بقدر
الحاجة الا اذا كان له اجر معلوم فيما كل بقدره اما الا
فلا بأس له في اكله مال صغيره على قدر حاجته محتاجاً فلا يضمن
ما اكله بخلاف الوصي وفي فتاوى قاضي خاظم الدين لو كان
الاب في فلاة وله مال فاحتاج الى طعام ولين ياكل بقدره لقوله
صلوات الله عليه وسلم الاب احق بماله وله اذا احتاج اليه
بالمعروف والمعروف ان يتناول ما يحتاجه من مال اليتيم غنياً
محتاجاً وفي اخلاصة ادعي الوصي او القيم ان يحاكم المعزول
استناجده للوصاية كل شهر كذا لا ينفذ المولى وان صديق
المعزول مال اليتيم على ان المعزول استناجده في حاله فضا
بكذا قبل منتهى ان كان المقدر الذي يدعيه اجر مثله او قل منه
نفقة المولى وان كان اكثر قدره قدر اجر المثل وابطال الزيادة
فان كان الوصي قد استوفى الزائدة امره برده الزائدة الى
مال اليتيم وقال شهاب الدين في فتاواه واذا ضمن القاضي
الاب او الوصي منصب وصياً بامر به بقبض ما ضمنه الا
ثم برده عليها ثانياً لان الواحد لا يصلح ملكاً وملكاً معاً
وفي اخلاصة عن ادب القاضي للخصاف طبع السلطان
اجازة وفي الحاشية او الظاهر المتغلب مال اليتيم فضا
الوصي يشترط منه ان يخرج عن دفعه بلا دفعه يضمن والا فليس
وفي الحاشية قال نصير ليس للوصي ان يدفع شيئاً من اليتيم

فان دفع يكون ضامنا مطلقا قال وذكر في النوازل انه
 ان خاف الوصي من القتل او القطع او خاف من اخذه كل
 مال نفسه فدفع البعض من مال اليتيم له فله لا يضمن وان خاف
 من الضرب او القيد او الحبس او اخذه بعض مال الوصي
 وترك ما ينبغي له ذكره في الخلاصة وغيره لا يسعه الدفع بالرجوع
 وان دفع ضمن قال في الملوحة لانه في الفضل الاول يجوز
 في الدفع وفي السكس مكره فيكون مضيقا فيضمن ومثله
 في النوازل والخلاصة وفي النوازل ان الفتوى على
 ما اختاره الفقيه في النوازل في الغنية من السراجية طبع
 السلطان في مال اليتيم ان امكن للوصي دفعه بلا اخطاء
 طاعة في مال اليتيم لا يجزى له الاعطاء ويضمن به والاصل له
 ولم يضمن وفي التكملة سلطان طبع في مال اليتيم فاعطى الوصي
 له شيئا منه ان كان ممكنا من الدفع يعني بدونه يضمن والاصل
 وفي النوازل والخلاصة من الوصي بمال اليتيم
 على سلطان جائز وخاف انه ان لم يبره بشئ منه نزع
 ماله من يده فبره لا ضمان عليه قال قال ابو بكر الاسكاف
 وهذا ليس بقول اصحابنا انما هو قول محمد بن مسلم وهو
 استحسان منه وغير الفقيه به التمس ان محمد اخذ قوله
 هذا غير ما روي عن ابي يوسف رآه انه كان يجوز للاوصياء
 المصانعة في اموال اليتام ووثيقه ما في الكتاب العزيز
 من قسمة خورن اخضر سفينة المساكين لئلا ياخذها الملك
 عصيا ومثله في الخلاصة والظهيرية ثم قال فيها فاختلف
 فيها فممن من اخذ الاختاء بما في النوازل وكثير منهم افترقا
 يقول

يقول ابن مسلم قال في الظهيرية والنوازل قال الفقيه ويقول
 ابن مسلم ناخذ في الظهيرية وفيه نفي فمن هذا قلت الاول
 قول ابن مسلم وان قال في النوازل والنوازل في المسند الاول
 والقصور على ما اختاره الفقيه في النوازل فقل في حق
 التامل والاسبغ اعلم قالوا جميعهم هذا الذي ذكرناه من الضمان
 وعدمه فيما اذا دفع الوصي الى السلطان بنفسه اما اذا ابط
 السلطان او المتغلب به فاخذه بنفسه او امر اعيان فاحذرو
 من الوصي فلا ضمان عليه اصلا وفي الغنية غير الجليلي حكم الديوبند
 بقدر معين من التركة فدفع الوصي من مال نفسه بدون امر الورثة
 ليرجع به عليهم فان كان كلهم كبارا حاضرين لا يكون له
 الرجوع والاصل انه يرجع لان دفع الحكم صار من جملة جواب
 الضمان فتاوى سائر المصنفين وكذا الجواب فيما اذا
 ارشى من مال نفسه لدفع ظلم خصمه وفيها ايضا ولو صرف الوصي
 شيئا من مال اليتام الى ظلم سائل منهم لم يكن له من
 يرجعوا به عليه اذ اكبر واودع فتاوى النسخ والامام الفقيه
 النقي الوصي من مال اليتيم على باب القفا في الخصومات
 ان كان على وجه الرشوة يضمن لانه اعطاء لا على وجه
 النظر وان كان على وجه الاجارة لم يرد على احوال المتبرع
 يمكن الاخر اذ عنه لا يضمن وان زاد كذلك يضمن الزيادة
 ومثله في الملقط والخلاصة والنوازل والجامع
 في الفتاوى وذكر في النوازل ان السلطان اذا نزل
 دار الوصي فقبل له ان لم يعط للسلطان شيئا استولى على
 الدار والعقار فاعطى له الوصي شيئا من العقار قالوا

الفصل في مال اليتيم
 قال الامام محمد بن الحسن
 اذا مرفا
 مخرج

يكون مصانعة في الوصية واخلصة مات غيبته و
عصبة فطلب السلطان ما زاد على الفريضة من الزكاة ولم يفر
بالعصبة فغرم الوصي للسلطان شيئا من الزكاة باسم البيت
فترك السلطان التعرض لها ان لم يقدر الوصي على تخفيض
المال الا بما غرم بحسب ما غرم من جميع الميراث ولا يكون
للبيتين ولا للوصي جعل ما غرم من نصيب العصبة خاتمة قال
في الخلاصة وهذا قول الفقهاء في جعفرية وفيها وفي قاضي
السنقي ايضا طوب الوصي بجنابة دار التيمم وكان كيث
لو امتنع عن اعطائها ازداوت المؤنة فدفع من الزكاة جنابة
الدار فلا ضمان على الوصي ويكون كالمصانعة قال في قاضي
السنقي لان الجنابة في هذا الزمان النجس بالخروج ولو دفع
خارج ارضه لا يضمن فكذا اذا دفع الجنابة في البيت فكل
طلب بعض مال التيمم فاعطى الوصي يضمن الا اذا خاف
اخذ الكل او القل او الخلف عضولا فقد واخذ البعض
والا بقاء لا يعني للوصي قدر الكفاية وانما اخذ الظالم بغيره
لا ضمان على الوصي ويجوز له المصانعة في مال التيمم يعني مال
نفسه قال واما الاوصياء انما يصاغوا اهل الخراج او اتعدوا
في مال الصبي ولا انما يفعل كل ذلك بعلم القاضي وفي
النوازل تلف الوصي نقد التيمم او مال الوصية فدفع من غده
مشقة نفقة للتيمم او انفاذ اللوطة قال محمد بن سلمة يري
برائة من الضمان وان اتم بالانفاق قال الامام الدنوب
وهذه كبيرة لا يخل له وذلك كونه تصرفا في مال التيمم
هي ليست باحسن قال في القياس عدم البراءة وفي الاقناع

المف

170
وتلف الوصي مال الصبي او نفقة في حاجة نفسه ثم وضع
له مثله لبراءة الا ان يكبر الصبي فبذره اليه ومنه في الكفاية
وفي النوازل ولو اشترى الوصي شيئا للتيمم ووقع
ثمته في مال نفسه بدل ما تلف من مال التيمم فغن نصرا لبراءة
انما انما كانا ومنه في الغنة غير التراجية وفي الخلاصة
في النوازل ولو وضع هناك يعني في مال نفسه من غير هذا
الكلف يعني الشراء ووقع التيمم ارجوان براءه استجبا
وعلم ان مقابل ان يبرأ انما شهد عنه الدفع انه بدل الكلف
اما بخلاف القبض للتيمم لبراءة لان قبض مال نفسه لا يجوز
وقيل لبراءة ما لم يرفع الا حرام الحاكم فباخذ الحاكم منه
ذلك التقدير ويدفع اليه بانه لا ان يتعد عليه
الرفع لعدم وحدان الحاكم او خوفه من ظلمه فحينئذ يشترى
للتيمم شيئا ويدفع ثمنه في مال نفسه فيبرأ قال القاضي
ويشترى ومنه في الحائض وذكر في المسقى والنوازل
وصي عليه الميت دين ففقد من عنده وصايا الميت
او اذى من ماله دين الميت ببراءة مما عليه انما قال
عند القضاء اقصه من مالي لارجع وفي النجاشي يعني انما
ينوي ذلك خبر القضاء فيقول اقصه من مالي لارجع
في مال الميت حتى يصير قضا صا وفي البينة وان كان
الدين عليه يعني على الوصي فطريق براءة ان يشترى
للصغير ويعطى يعني التيمم في مال نفسه وفي قاضي السنبلين
ومثله الا ب فلا يبرأ من دين صغيره بالا نقاق عليه
في مال نفسه او خبره او الاكساء من ثوبه الا اذا شهد بقوله

شترته لولدي لا يقض عنه من دين له على اذ المذنب لا يقضي
قضاء في الاداء **وفي العدة** واجمعوا على انه ليس للوصي
قضاء دينه من مال الصبي **وفي الضرر** والاب ذلك لانه
يمتثل له بيع مال الصبي من نفسه ويملكه الاب بمثل القيمة
الوصي حيث يلزم في بيعه بغيره على ما مر قلت والزيادة
هنا ربوا فلا يجوز **وفي الخيانة** للوصي ان يعطي كل امرئ
الفطر غلتيه وعبيده وان يضي عنه من مال عند الشئ
وقال النكاح ليس له ذلك أصلاً وهو القياس حتى
لو اعطى او قضي يضمن ومثله في الولوية **وفي احكام الصبي**
من فصل الاحكامات في الفصول العادية انه قيل لا يجوز
للموصي التصرف في مال الصغير لعدم تمكنه من اكل جميعه لكن
الاصح اجواز قبا كل منه ما استطاع ان يستطاع
ويشترى له بالمال كله ما ينفعه هو من عبيده وذكرتمس
الائمة الشريفة ان من اصحابنا قال على الوصي ان
يفتي عن الصغير من مال عند الامام رحمة الله تعالى والاصح انه
ليس عليه ذلك **وفي القنينة** لا يهدر قال الامام رحمه الله
الوصي فطرة الصبي ويفتي له من مال ان كان له مال وفي
الذخيرة اذا كان للصبي مال ففي ظاهر الرواية انه لا يجب
على الوصي ان يفتي عنه من مال فان ضحي فعلى قول محمد
يجب عليه الضمان اما على قولهما ففي وجوب الضمان
عليه اختلاف المشايخ قبل ان كان الصبي نجس باكل
منه فلا ضمان عليه والا فغلب الضمان لان تصرفات الوصي
نظرة ولا فطر فيها فيما اذا لم يأكل منه الصبي بخلاف الاب
حيث

حيث لا ضمان عليه مطلقاً لان عدم نفاد تصرفه على الصبي فيما
اذا كان ضاراً له ولا ضرر هنا فقبل الوصي كلاباً
يضمن في الصورتين وعليه الفتوى وفي المجالس العا
جوز الاستروتنه تجب على الصبي الاضحية في مال يقوم به
الاب او الوصي ولا يظلم منه غير الصبي وخادمه او متحله
للابوين الاكل منه ويجوز ان يشتري به كلب اللحم مطعوم
للصبي ولا يشتري به شئ اخر وان ضحي الاب غلام مال
نفسه يفعل به ما يفعل بغيره بان نفسه وفي فتا وشرحي
او وصي للفقره فا عطي الوصي للاغنياء وهو لا يعلم غناهم
يضمن في فوطهم جميعاً لانه مخالفة للموصي لا الى خبره ومثله
في البنية وفيها وفي الخائبة او وصي يتزوج ما يغير خط
بعد وفاته ففوق الوصي عشرة منها في جنونه يضمن من
ويفرق ما ضمن بعد الموت بما احكام حتى لو فرق بعد الموت
بدون احوالكم لا يبرأ من الضمان لان ما ضمن فهو في
وما في الذمة فهو ملك الورثة فلا يجوز له ان يفرق ذلك
عما وصي به الموصي فلا يجوز ذلك الا بما احكام كذا في الولوية
وان كان ثبوت الوصية باقرار الورثة والمسئول بها
بفوق ما غنم من العشرة باجر الورثة اذ به يخرج من الضمان
وهذا اذا لم يكن في الورثة صغيراً ولو كان فلا يجوز
كبارهم بالتفريق في حصصه الصغير وقال بعض المشايخ
يخرج الوصي من الضمان بمجرد التفريق بعد الموت بل ان
الفقره كالمالكه غير الميت فيكون قبضهم قبضه فلا يحتاج
في احوالكم او الورثة والفتوى على الاول **وفي القنينة**

الظهيرة ترك الفخاء احد مدعي عليه الفاقدة الوصي
 اليه قضاء للدين بغير قضاء فكله التيمم وانكر الدين على
 ابيه بضمن الوصي ما دفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم
 بنية عليه قلت ولم يكن للوصي بنية على ثبوت الدين
 وحلف الوارث حين حلف الوصي على عدم علمه بين
 المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد ان
 الوصي اذا ادعى دينا على الميت وانكر المورث ثبوته
 على المورث فله وصية اقامته البينة عليهم وان لم تكن
 للوصي بنية فلا ان يحلفهم قال في الظهيرة او كذا الوجاء
 غريم اخر واشتبه عليه الفاقدة بلاحقة ولو كان
 للغريم الاول بنية فلا ضمان على الوصي للمورث اما
 بضمن للغريم الثاني نصف الالف لانه حقه وقد دفعه
 للغريم باختياره بغير اختياره فصاحبه وفي الجامع الكبير
 يرجع الوصي على الاول بما ضمن ان كان في زعمه ان
 الثاني مبطل في دعواه واقامة البينة لا يرجع لانه
 مظلوم في زعمه وفي ظلم ليس له ان يظلم وان كان
 في زعمه ان الثاني محق في دعواه يرجع لانه يصير عاصبا
 حيث دفع نصيب الثاني الى الاول بضمن ثم ضمانا
 لاجل الاول فيرجع عليه بما ضمن لاجل ذكره في وصايا
 الذخيرة وفي المبسوط ان الغريم الثاني مخير ان شاء
 ضمن الوصي وان شاء شارك الاول ان كان
 المال موجودا عنده او يتوقعه بضمن اما لو كان
 دفع الوصي للاول ما جرح الحاكم فالوارث يرجع على

الغريم

في الوصي
 في الوصي
 في الوصي

الغريم في الصورة الاولى والى الثاني على الاول او يشارك في الغرامة
 الثانية وفي الملوحة اشترى عبد ابا الف درهم وقبضه
 ولم يتخذ الثمن وعليه لآخر الف درهم فمات ولا مال له
 سوى العبد فباع وصية العبد من اجلتي بالف درهم و
 دفعه الى البايع بدنيه له فمات الثمن ثم جاء الغريم لآخر فقبض
 مخيرا ان شاء ضمن الوصي نصف الالف الذي دفعه
 الى البايع وان شاء تبع البايع وشارك فيما قبض
 لان الوصي لما قبض الثمن من الاجنبي فقد تعلق به حق
 كل من الغريمين فاذا دفع كل الى البايع فقد دفع نصف
 حق الغريم الاخر اليه بغير اذنه ونحن في اجاب الضمان
 بمنزلة الحقيقة فضمن وفي الحاشية فضمن الوصي ذم الميت
 بالشهود ولم يضمن لاحد وكذا الوادي التركة كلها لقضاء
 دين بعض من الغرماة باجر الحاكم فيشترك البايعون
 للفا بضمن فيما قبضوا بقدر انصباهم اما لو قبض باجر
 الحاكم فانه بضمن للبايعين ما يخصهم من التركة وفي المبسوط
 ان شاء البايعون ضمنوا فيه الوصي ذلك وان شاءوا
 شاركوا الاخرين بقدر انقص وفي الملوحة والعقبة
 ولحملة للوصي في دفع الضمان عن نفسه في قضاء الديون
 ان يبيع ممن اشيت على الميت الذين شيا فمروا من
 التركة بعد الدين فيقع به المقاضاة ولا يضمن الوصي
 لمن يظهر بعين الغرماة ومثله في المنية وبنية الغنة وفي
 اراد قضاء الدين من التركة وبخلاف ان يظهر غريم بضمن
 نصيبه من شيا من التركة بدنيه اذا كانت عروضها والذخيرة

انفق الوصي التركة كلها على الايتام فجاء غريم واشتد
على الميت يضمن الوصي للغريم ما اشئت قلت لم الوصي
يرجع على الايتام اذا تمولوا وفي المتن باع الوصي عبدا
للميت في دين لغرمائه وقبض الثمن فضااع عنده او
العبد قبل التسليم يضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع به على
الغرماء اذ هو بالبيع اولالا لانه عامل لهم بخلاف لو
استحق العبد حيث لا يرجع عليهم اذ لم يافروه بالبيع
لانه ليس بعامل لهم اذ لا يتعلقون لهم بالبيع للميت
اما اذا افروه بالبيع لهم وذلك بان يقولوا بيع عبده
هكذا او بيع هذا العبد من التركة فانه يرجع عليهم لان
تخصيصهم ذلك العبد بالبيع اعزاه له منهم والمفروض
يرجع على الفاتر فيرجع عليهم بقدر الدين من الثمن لانهم
في الزائد اجانب فلا يضمنون فلو لم يضمن الفاتر في الثمن
وكذا لا يرجع عليهم بشيء فيما اذا قالوا بيع عبدي فلان
واقض دينه فمكنته اذ لا اغار فيه فجهلهم به اذا
باعه للغرماء اما لو لم يكن على الميت دين فباع عبدا
له فاستحق قال ان كانت الورثة كلهم كبارا فهم
كالغرماء في كل الاحوال وان كانوا صغارا لا يرجعون
على الوصي مطلقا استحيانا بهذا واما لو باع الفقير
فاستحق يرجع المشتري على الغرماء اذ لا يرجعون على
الفاقر على ما بين في موضعه وفيه ايضا يكون
ترك عبدا لا يغرفه الوصي بلا اذن الحاكم واخذ
الثمن فضااع عنده واستحق العبد قال محمد بن يعقوب

المن

المن للمشتري ولا يرجع بما ضمن على الغريم الا ان يقول
له الغريم بيع عند الميت واقض ديني فمكنته فانه
حينئذ يرجع عليه لا غار به بقول سرج قلت فروق
بين هذين وبين التي مضيت لما ان العبد متعين
هنا بخلافه ثم فيكون قول سرج عند الميت هنا كقوله
بيع هذا العبد هناك ثم انما لم يكن له الرجوع هنا بل
قول سرج واقض ديني فمكنته لان اخذ الدين
ليس بمتعين فلهذا سرج به نيلا لثواب الاخر فمكنته
ظهور هذا الاحتمال لا يكون الوصي في بيعه عاملا له
منعروا فرجه بدون قوله ذلك فلا يتعقد له سب
الرجوع عليه والله سبحانه اعلم ثم قال في المتن اذ لو
كان له غريمان حاضرا وغائبا فباع الوصي بعينه
العبد باحداهما يرجع عليهما لكونه عاملا لهما قال
ولو باع الوصي باحدهما الغرماء وطلبوا منه فضااع الدين
واستعدوا عليه فقطض دينهم من الثمن ثم استحق ضمن
الوصي ورجع على الغرماء اما لو باعه بعد الاستعداد
عليه واحدا القاصي ودفع اليهم الثمن بامره فاستحق
لم يضمن الوصي بل يرجع المشتري على الغرماء وفي الجيرة
او وصي يتصدق بمن عبده فباعه الوصي وقبض الثمن
فضااع في دين قبل الصدقة واستحق العبد من الثمن
ضمن الوصي الثمن ورجع بما ضمن في جميع التركة في ظاهر
الروايات وعن محمد بن ابي بريح في ثلثها وفي المثلج
ان الامام يقول اذ لا يرجع الوصي في التركة بشيء

ثم رجع وقال يرجع في مال الميت قال وقيل انه فولهما و
ابن سماعه غير محدد انه يرجع باليمن في ثلث مال الميت
لا غير قال في الذخيرة ولو هلك التركة كلها لا يرجع الوصي
على احد اما لو استحق العبد بعد التصديق لا يرجع على
الفقراء وفي المتن انه يرجع على الفقراء ولا يرجع في
مال اليتيم وهذا على خلاف ما في الجامع وفي الذخيرة
فسميت التركة فاصاب للفقير منها عبد فباع الوصي
وقبض الثمن وهلك عنده واستحق العبد يرجع المشتري
على الوصي والوصي على مال الصغير والصغير حصته على الورثة
لبطلان القسمة باستحقاق العبد وفي السراجية الوصي
اذا باع عبد القسمة ثم استحق يرجع المشتري على الوصي
باليمن والوصي في مال الصغير والصغير على الورثة
ولو كان البايع امين القسمة او رسول لم يرجع عليه الثمن
وفي الذخيرة عصب الوصي عبد رجل واستعمل في حابة
اليتيم فمات في من يضمن الوصي فتمت للمغضوب منه ثم
هل يرجع الوصي بما ضمن في مال اليتيم لا رواية فيه عنده
اصحابنا وقال المشايخ يعني ان لا يرجع ذكره في
الخلاصة واحكام الصغار وفي الولوجية مريض اعقل لسان
وله مال في بدو وصي له فانفق عليه الوصي في ذلك المال
فالوصي ضامن لما انفق الا ان يكون انفاقه عليه بامر
القاضي فحينئذ لا يضمن اما لو كان وكلاء في الثقة في حال
صحته فانفق عليه بعد مرضه فانه لا يضمن وفي اليتيم مريض
اعقل لسانه فما انفق وصيه يضمن وما انفق وكيله

في جوده لا وفي المنية والولوجية زاد الوصي في عدد الكفن
يضمن الزيادة ولو زاد في قيمته يضمن الكل لانه مشتر
لنفسه لعدم كونه خيرا للميت واليتيم وفي النية ويضمن
ما زاد في عدد الكفن والكل ان زاد في القيمة وفي النية
وفي النية اوصى بان يحل حسبه الى موضع كذا فحمل الوصي
وانفق فيه شيئا من التركة فان حمله باذن الورثة
وكلمه كبارا او با ذبح العزاء والتزك مستوفى لم يضمن
والا يضمن ما انفق لان بين وصية باطلا لانه لم يمت
بقربة ولا فيها فائدة فلا يعتبر ومثله في الولوجية قلت
ومثلهما كل وصية لا يجب تنفيذه في الشرع وفي
الظهير والخاص وفي النية اوصى بان يحاذي الطعام للماتم
واطعامه للماترين للتنزية قال الفقيه ابو جعفر يجوز
الوصية في الثلث ويجل اكله لكل من يطول مقامه عندهم
وكذا الكل فربما من مكان بعيد غنيا كان او فقيرا ولا
يجل للذين لا يطول مقامهم عندهم للذين يقصر مقامهم
ومثله في الولوجية ثم قال ابو جعفر وحذ الطول والقصر
عدم البيوت في بيته والبيوت في بيته قال وان فضل شيء
من الطعام ان قل لا يضمن الوصي لتعدد التورث والقليل
او تعبته وان كثر ضمن لامكان الاحتراز عنه وفي النية و
في الوصية بالطعام ان فضل كثيرا ضمن الوصي وقليل
لا يقع لا يضمن وفي النية وعن ابى بكر الاسكاف في
ان الوصية بان يحاذي الطعام بعد الموت ثلثة ايام باطلا
وفي الخلاصة وهو الاصح قال النجاشي وقال استأدنا

ان عين الذين يطعمون الطعام يجب تنفيذ الوصية قلت فلو
لم ينفذ الوصي واتخذ الوصي بعض لطلان الوصية
وفي الوصية انه ذكر في بعض المواضع ان هذه الوصية
باطلة وذكر في بعضها انها صحيحة وفي الغنية في السراجية
وتقوت في زماننا الوصية للأطعام بعد الموت
فجعل للفقير والغني بقصد الوصي تعال للعرف لان
العرف معتبر في الشريعة الا ان يعين المصنف فيتعين
قال ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعم الذين
يخفون التوبة جازت في ذلك لعرف الزمان ولا
يختص هذه الوصية بصنف من الاصناف كالعلماء والفقراء
بل يعم الجميع قال ولو اوصى بان يتخذ الطعام لمن يخبز
على موكبه يتخذ لكل من حضر من الرجال والنساء والوصية
وقبل للجوان ايضا كالكتاب وهذا ليس بصحيح قلت
والمدار فيه على ما سبق العرف والعادة لان العادة
قائمة والمعروف عرفا كالمنصوص نصا فعدم دخول
الحيوان لعدم شموله في خبر خصوصه بالعقلاء وانما العرف
حتى لو وجد العرف في الكتاب للزم اطعامها في المسئلة
الاولى دل على ما قلنا ما في البنية فقول وفي بعض
البلا ويطعم من كان من مكان بعيد والاعضاء والفقراء
فيه سواء كذا كل من حضر في عرفنا حيث جعل المدار العرف
واسمى سبجنا اعلم وفي مختارات النوازل لصاحب
الهداية ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمه
الناس يجوز والفقير والغني في ذلك سواء وفي

اتوا ليس كل عرف معتبر في الشريعة
وانما المعتبر عرف ارباب العلم والصلاح
فيما لا يصلح فيه في الشريعة والا
مفوف اطعم الغني على شرب الخمر
ضرب الاقدام لروا الميت كائنه
في زماننا لم يكن معتبرا في
الشريعة كعلم اهل الغنى

والمدار فيه على ما سبق العرف والعادة لان العادة قائمة والمعروف عرفا كالمنصوص نصا فعدم دخول الحيوان لعدم شموله في خبر خصوصه بالعقلاء وانما العرف حتى لو وجد العرف في الكتاب للزم اطعامها في المسئلة الاولى دل على ما قلنا ما في البنية فقول وفي بعض البلا ويطعم من كان من مكان بعيد والاعضاء والفقراء فيه سواء كذا كل من حضر في عرفنا حيث جعل المدار العرف واسمى سبجنا اعلم وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمه الناس يجوز والفقير والغني في ذلك سواء وفي

على فادس

عن قناوي الفضيلة مات غرابين صغيرين بنت كبيرة في
الوصية فتصدقت ببعض التركة وجعلت بعضها لابن
فرات في منافعها ان والدهما يوتئها ويقول لهما لم فعلت
كذا قال فان لم يكن الوالد اعراهما بالصدقة يعني وصى بها
فما تصدقت فهو من مال مشترك بينهما وبين الابن
فعلها ضمان خصه الصغير لاطعامها عليه قال ولعل
رويتها الابن مؤثرا لها لهذا المعنى فانه قد ورد في
بعض الاخبار ان اعمال الاحياء تعرض على الاولاد
فما وجدوه خبرا ستروا به وما وجدوه شرا اعموا
وفي المشق رجل في الى رجل مال وقال ان هذا الفلان
مات وقد جعلت وصيا في ماله فخذة فقال له
الوصي اعمل مضاربة فضاء المال في يده فانك تكسب
الورثة وصاية النص ان اقام الوصي بنية على الوصاية
بضم حصة الكبار عند الصاجين له ولا يضمن شيئا عند
الامام ولو لم يتم بنية عليها لا يضمن جماعا وذلك
لان الامر بالمضاربة لا يعمل الا بعد ثبوت الوصاية ولم
يثبت ثم المال لم يصب اليه لان الوضع فيه فلا يضمن
الا العامل وفي العادة للميت ودية عند رجل فاحر
الوصي المودع بان يقرضها او يسلفها او يهبها ففعل
المودع لم يكن على الوصي الضمان وفي الذخيرة فيض
الوصي المال في منزل الميت لرواه على الورثة فملك
عنده لم يضمن الوصي ما هلك لما ان له ولا يضمن
التركة للورثة على الورثة وكذا لو كان على الميت ديون

س

تشرق الزكاة فقصها لقضاء الذنوب وفي الزيادة
 مال حائط الضية فاشهد على وصية فلم ينقص مع القصة
 فسقط وألف فضان المتلف على الضية دون يوهي
 وان افراط في النقص فان بلغ الضية بعد التقدير قبل
 السقوط ان مات الوصي ايضا قبل السقوط فلا فائدة
 فيه اصلا لان يموت وبلوغ اليتيم بطل حكم الاشهاد
 السابق فان تقدم على الضية لم يبلغه بلوغه لانه لم ينقطع
 وألف انسانا فدينه على عاقلة الضية بودونه في ثلث
 سنين وروى شمر عن ابي يوسف في وصية
 اخو جنا حافر دار اليتيم فآلف انسانا انه قال
 يضمن الوصي الدية لقيامه بفعل مقام فعل الضية وفي
 المحيط وصية ضرب اليتيم للثاوية فمات فمضرب
 ان ضرب فوق ما يضرب للثاوية او ضرب بحيث
 لا يضرب في الثاوية مثل ذلك الضرب فعليه
 الدية والكفارة اجماعا وكرم عن الميراث ايضا ان
 كان وارثا للضية وان ضربه مثل ما يضرب في الثاوية
 كفا وكما فذلك عند الامام في وعندهما لا شيء
 عليه وفي النواذر غير ابي يوسف عليه الكفارة
 فقط وكرم عن الميراث ومثل الاب وذكر شمر
 في شرح الاصل ان ابا حنيفة رجع الى قولهما
 وهو الصحيح هذا اذا ضرب للثاوية اما لو ضرب ليتعلم
 القرآن لا يضمن ان كان الضرب معنوا وهذا
 بالاجماع كما ضرب للمعلم للتعليم فمات فمضرب ذلك كذا

في بعض

في بعض الشيوخ وفي اللقطات انه روى عن ابي يوسف
 ان كذا ضرب الاب والوصي اذا ضرب الضية فمات فمضرب
 لا يضمن ولا يجرم عن الميراث ثم ذكر كيفية ضرب الضية فقال
 يضرب باليد لا بالخشب ولا يجاوز عن الثلث لما روى
 عن ابن التيمي صلى الله عليه وسلم قال لم يدراس المعلم انك
 ان تضرب فوق الثلث فامك ان ضربت فوق
 الثلث افترض انه منك وفي المحيط ان القضاء والحجامة
 او الختان اذا قصد الضية او جرح او ختم باذن الوصي او سلك
 فمضى الى النفس لا يضمن الوصي ولا هو ولا خلاف فيه
 وذكر في الذخيرة ان الوصي لا يملك استيفاء قضايه
 وجب للتصغير في النفس بخلاف الاب اما فيما دون النفس
 فذلك في بعض الروايات اما في عامة الروايات
 فان الوصي له ولاية استيفائه قال وان اراد الوصي ان
 يصلح عن قضايه للضية فانه كان في النفس فعلى رواية
 صلح الاصل لا يجوز له ذلك وعلى رواية الزيادة ان
 يجوز وان كان فيما دون النفس فعلى رواية يملك الاستيفاء
 يجوز له الصلح في ذلك وعلى رواية العدم وهو
 القياس يجب ان يكون فيه روايتان هذا وانما ان
 اراد الوصي العفو عنه فليس له ذلك مطلقا وكذا
 لو صلح غير القضاة وحط شيئا من الدية فانه لا يجوز
 قليلا كان المحل او كثيرا وتامة في المحيط والذخيرة
 وفي المنتقى للوصي امساك العبد الجاني لليتيم والاقامة
 بالارش من مال اليتيم الا ان يكون بينه وبين قيمته تفاوت

في العتق والعلم والموت وسائر ما
 بالوصي فان كان من المولى او الاب
 ولو ضرب الاب عن غير المولى لم يضمن
 فمعه الامانة والسلامة كصاحب روح
 من الامانة

ثم ان الوصي لو اختار الفداء واشهد عليه لا يكون له الرجوع
الى الدفع فان لم يكن للتم مال سوى العبد يبيع الوصي
العبد و يوذني فتمنه الارشك وان مات العبد قبل البيع
يكون ديناً على البتة يوذ به اذا تموت وفي الولوية
بان يعق عبد له فكل العبد بعد الموت واعتقه الوصي
ان كان عالماً بالجنابة يضمن الارش بالفاسح بلغة لا
للوصي الدفع والفداء فاعتاقه اختيار للفداء بعد
امكان الدفع بعد العتق وان لم يكن عالماً بالجنابة يضمن
قيمة العبد لانه باعتاقه اخذ من خسر الدفع فيكون منه
للفقيد حكماً فيضمن قيمته ما استهلكه ثم الوصي لا يرجع بما ضمن
على الورثة لكونه مخالفاً للموصي في فعله ذلك لان الميت
انما وصى يعق عبد غير جان وهذا عبد قد جنى فيكون
ضمانه لفصوره فلا يرجع بما ضمن على الورثة وفي الجنابة
بلغ الضمن وطلب فموصيه دفع المال اليه قالوا انما دفع
اليه المال اذا ظهر رشده في المال اما اذا بلغ سفيهاً
غير رشيد فلا يدفع اليه في قوته ما لم يبلغ جناباً
سنة اجماعاً اما اذا بلغ ذلك المبلغ فعند الامم يدفع
اليه ماله وقال لا يدفع اليه مادام سفيهاً وفي المنفق واذا
دفع الوصي الى الضم ماله حين ادرك وهو من حجر عليه
لعناده كان دفعه جائزاً وبراء هو من الضمان ومثله
في الاخلاصة غير الاقصية وفي العدة والخلصة غير الاقصية
ايضا الوصي اذا دفع المال الى الضم لا يضمن وفي ظاهر
الرواية يضمن وفي البينة ولا يدفع اليه ماله حتى يونس منه
الرشد

مستحق

صاحب الوصي
في الرشد

الرشد فان دفع ماله قبل ان يونس منه الرشد ضمن وفي
آخر جرح الجنابة وكما فظية ايضا ادرك الضم مفسداً
مضيقاً للمال وهو في حجر الوصي والوصي عالم بالجناب فلم
اليه ماله فاتفق يضمن الوصي ما سلم اليه لانه مضيق بالبتة
الى المضيق اما لو كان مصلحاً فسلم الضم اليه المال قبل
الادراك واذن له في التجارة ففضاع في يده لا يضمن
ومثل الاول في الولوية وغفل ماله دفعه الى من ليس له ان
يدفعه اليه وفي الخلاصة لا يدفع الوصي مال التيم مالم يظهر
منه آثار الرشد وفي الولوية لا يجوز دفع المال الى التيم
مالم يونس منه رشداً القبول فكيف كان التيم منهم رشداً
في دفعوا اليهم بعد ان اتوا به كذا بالدفع عند ابتداء الرشد
فلا يدفع قبله واذكر ماله في الخلاصة وغيره بالباب حكايه
تفسير وهي انه قال جاء الى شدا رجل وموئبه
فقال انا وصي هذا الضم وقد ادركت افلا ارد اليه
ماله قال شدا ولا حتى يونس منه الرشد فذهب ثم
اليه وقال اردت ان اتخذ له قميصاً فابي وقال
ان هذه الايام ايام العبد والحياء يطلب لذلك
اجواكثيرا فقال شدا ادفع اليه ماله فانه قد صلح
فصل في نفي الرشد في الولوية او وصي با عليه حقوقه فكيف ان
وفي الثلث بالكل فالأحرهين وان لم يفت الثلث فافركا
الكل فلو عابده الوصي في نفيه ما يقطع به الوصي او لا
ثم فتم لآخر الكل في الدرجة سواء فرج بذكر الوصي ونقصه عبرة
بكلامة وكذلك لو كان الكل فريضة او واجبات اما لو كان

الموئبه

بعضها واجبا وبعضها نفل عايداء بالواجب وان اخوه
الموصي لانه اعم ولو كان بعضها فريضة وبعضها واجبا يبداء
بالفريضة لانها اعم من الواجب قال ولو اوصى مع ذلك
بوصية لثلاث اربعين خاضوا ذلك في الثلث فحط
له بقدر ما يصيبه من الثلث ثم يخرج بين هذه الوصايا ونفلها
ما ذكرناه من الترتيب ثم قال والمعتبر في تنقيح الوصية
في الثلث القيمة وقت القسمة لا وقت الموت ومثل هذه
الاخيرة في القسمة والخلصة وتفضيل في المطولات
الثلثات وفي المنهاج اوصى بوصايا يقوم باعيانهم
وبوصايا في حقوق ائمة كمثل الحج والزكاة والكفارات
وانواع الخيرات والثلث لا ينفى بذلك بدى بما اوصى
بقوم باعيانهم ثم بالفريضة ثم بالواجب ثم باليسر واجب
فقد لم فيه ما قد اوصى وفي القسمة لانه اهدى اوصى
بثلثه الى مصارف معينة ووارثه غائب قال الحلبي
ليس للموصي اخراج الثلث الى مصارف الاخر المكيل
والموزون قلت وذلك لما ان للوارث حق في
صورة العين فلعن يستخلص لنفسه ما يخرج الوصية
للموصية فلا يكون للموصي ان يعرف منه الا في الثلثات
منه وانه سبحانه اعلم وفي النوازل اوصى بوصايا
لقوم فشي الوصية مقدار ما لكل منهم من الوصية لست اذقم
الموصي في ان يعطيهم كيف شاء فاذا اذنوا
يعطيهم كيف شاء لان في هذا صرف الحق على المستحق
فاذا رضى به جاز والالا كذا في الوكوحية وفي الخلاصة

عن النوازل اوصى بثلث ماله للموصي ان يجعل ما على الغائب
صدقة عليه وفي الخاص والحائز اوصى بثلثه فاحذ
الوصي فغصب رجل مائة شيئا واستهلكه وهو معسر فاراد
الوصي ان يجعل المستهلك صدقة في الميت على الغائب
قال ابو القاسم الصغار للموصي ذلك لان فيه فخر
الميت ومثل ذلك في الوكوحية والمحيط والنية وكذا في الغائب
الظهيرية ثم قال في الظهيرية وكذا للموصي ان يجعل ما على الغائب
المعسر في الدين صدقة عليه ويعتبره في الثلث ومثل غير ذلك
في القسمة ثم قال في القسمة وقال الظهيرية ما ينبغي بعد جواز
ذلك في الدين فاذا قال الوادعي بثلثه الى الصلوات
والصبايات وثلثه ديون على المعسرين فاراد الوصية
ان يجعل ما عليهم لهم لم يحل لانه في قبض منهم ثم
عليهم قال والوقوف ان لا يقض الغصب حصل بعد الموت
فينوب عن قبض الصدقة بخلاف قبض الدين ثم
قال الزاهد في رواية قال استأذنا قول الزاهد في جواب
التي حتى توجد الرواية يعني رواية الجواز في الدين ايضا
وفي الظهيرية والخلصة اوصى بان يكفنه في ثمن هذه العين
للموصي انه يكفنه في ثمن غير آخر ولا يمنع ملك العين ويملكها
للورثة وان وجد لما اوصى بمائة شيئا وفي قسمة الزاهد
في النوازل ولو تصدق الوصي فدية صلوات الوصية لم
نفسه لم يقع غير الميت ويكون متطوعا ولا يوجب فيه
وقها غير القاضي غير الجبار انه ليس للموصي ان يعطي من
كفارة الصلوات شيئا لابن الوصية ولا لابن نفسه

الفقير ومثله عن الوري وابي حامد قال وقال صاحب
 المحيط يجوز فيها الى المحتاجين في الورثة ومثله عن الامام
 محمد بن الفضل وفي النوازل انه لو اوصى بان يعطى من
 كفارة صلواته لولد ولده وهو غوارث يعطى له كما
 اوردوه لا يجوز غير تلك الكفارة قال الزاهد في فعله
 هذا ينبغي ان يكون قول صاحب المحيط محمولا على ما اذا
 كانت الورثة غير الوالد والولود من وند الجلاء
 ما اذا كانت الوصية مطلقا للمساكين حيث يجوز فيها
 للورثة مطلقا فانه ذكر في المحيط مشام غير محمد بن اوصى
 بثلاثة للمساكين فاخاج ورثة وهم كبار حضور قال ان
 اجمعوا على ان يجعلوه لانفسهم فلم ذلك قال وكذا اذا
 احتاج بعضهم واجمعوا على جعله لاما ان كان في الورثة
 صغير او غائب او لم يررض بعض الاخرون بذلك لم يجوز
 للوصي صرفه للمحتاجين في الورثة قلت وشيئا من هذه
 في هذا الفصل وذكر صاحب المحيط انه لو اوصى بكفارة
 صلواته لمعين فلو وصيه صرفها الى اخو كذا الوادعي بالبحر
 في سنة معينة فان للوصي ان يخرج عنه في سنة غير ما وصل
 هذا عن العلاء التاجري وقال القاسم عبد الجبار والقصد
 الشهد حم الدين والشرف الكلي انه ليس للوصي
 او القاضى صرفه الى غير غنة الوصيه قال الزاهد في وهو
 الصريح قال ولا ينبغي الا بعد ما يجوز لفناء الزمان ومج
 القضاة وغيرهم فيها وفي قناوى اهل العواق اوصيت
 الى زوجه بنتها من بعض المهر الذي لها عليه للزوج ان

لها

يكفها بما يما لى مال شاء ولا الى وصيتها تلك لانها باطلة
 ومثله في الولو كية واخلاصة قال في الولو كية لان قدر
 الكفن باقى على ملك الميت فلا يفيد التعيين وفي
 النوازل اوصى بان يتصدق عنه كذا وكذا وقرأ في الحقة
 وعين لمن تلك الحقة نواع من امواله كمن داره
 فحج الوصي في غير ذلك المال قال جازله ذلك الا
 ان يكون فيما غنة وليل على التعيين كان يكون ما غنة
 معروفا بالطب سائر ما جئت فحق الطب بالوصية
 فلا يشترى من المال كجئت وفي النوازل اوصى بصدق
 الف درهم ليس للوصي ان يتصدق دنانير تساوى الف
 في القيمة قلت قال تصدقوا بهذه الالف فمن حدة ان
 ان يتصدق بالالف اخر من مال الميت فلو ملك الالف
 المعين للوصية بطل الوصية وقبل يصير للورثة مثله ان
 كان في الثلث وفاء وكل منهما رواية غير محدة وقال
 مثله في الظهرة قال في النائية والمختار القول بضم الولاية
 وفي النوازل اوصى بصدق الف درهم لم يجوز للوصي
 ان يتصدق بالالف من مال نفسه وفيه اوصى بالصدق عنه
 بالالف درهم فصدق الوصي عنه بحقه فيها الف او على
 العكس ففي الاول لا يجوز له ذلك وفي العكس يجوز ان
 كانت الحقة موجودة فاعطى قيمتها درهم وقبل
 يجوز الكل اذا عدل وهو اختيار الفقهاء لبي الكثر
 وبه يفتى وقال في الولو كية لو كانت الوصية بالدرهم
 فاعطى بدل الحقة اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وبه

أخذ الفقيه أبو القاسم ذكره في النوازل لانه تصيد تصيد
أما لو كانت المسئلة على العكس فانه يجوز ان اعطاهم
اعطاء الحظفة مئة فمئة ثم قال وهذا القول لا يفتح اذا
فرق بين الفضل من حيث التصيد وفي السراجية اذا
أوصى بالدرهم فاعطى الوصي الحظفة جاز وفي البنية او
بان يصدق الحظفة فاعطى يعني الوصي قيمتها وراهم او
يعكس جاز وفي النجاشية ان جواز الكل قول ابن
مقاتل وان الفقيه قال يعني قوله بالتصدق بالف درهم
اذا وصى بالتصدق عنه بالف درهم حظه فسقط غم السؤال
لفظة حظه قال فقيل يعني الفقيه فان كانت الحظفة درهم
قال ارجوان يجوز وفي المتن اوصى بالتصدق بهذا الثوب
ليس للوصي ان يسلك للورثة ويصدق بقيمة اما ان يبيع
ويصدق بمئة استحسانا وكذلك لو اوصى وقال تصدقوا
بهذا العبد او بهذين الدراهم ليس للوصي ابقاء العبد
للورثة والتصدق بقيمة وله بيعه والتصدق بمئة
استحسانا وذكر في النجاشية والكبرى انه ليس للوصي في مثل
الثوب عند محمد بن مسلم الا بالتصدق بالعبد وقال
خلف بن ابوب ان شاء تصدق بعينه وان شاء
تصدق بمئة وان شاء اسكه للورثة وتصدق بمئة
قالا ويقول خلف اخذ الفقيه في التثبت وقال هو صحيح
وهذا بخلاف ما لو اوصى بهذا الثوب او بهذه البقرة
فلان المعين حيث لا يكون للوصي امساك الموصل اعطاه
القيمة وذلك لان الوصية للمعين تملك له بالوصي به

والا

ولذا يحتاج في لزومها الى قبول فلا يكون للوصي تبديل ملكه
بلا رضاه اما الوصية للفقراء فالمقصود منها تحصيل القوة
والقوة بدفع القيمة المبلغ منها بدفع العبد ولهذا المعنى يحتاج
في لزومها الى القبول من خصم وفي الوصية مثل ما في النجاشية
والنجاشية وصرح في الوصية يكون المثل العبد مثل هذه
قلت فمسئلة الدار ايضا كذلك واسمها ان اعلم وفي
المختلصة ولو قال تصدقوا بهذا الثوب ان شاء الله تصدقوا
وان شاء با بعه واعطوا مئة وان شاء اعطوا قيمته
واسكو الثوب وفي السراجية اذا اوصى بهذه البقرة يعني
لمعين لم يكن للوصي او الورثة ان يتصدقوا بقيمة بخلاف ما اذا
قال للمساكين فله ان يتصدق بقيمة قال الامام أبو القاسم
وفي الجواهر اوصى بثلاثة لمعين لم يكن للوصي التعرف في الثالث
بخلاف ما لو اوصى بالفقراء حيث يجوز له ان يعرف فيه
بيعا واداء للقيمة ثم ذكر في الفرق ما ذكرناه انفا وفي النجاشية
قال تصدقوا بثلاث مالي ولد وور وعقارات للوصي بها
والتصدق بثلاث الثمن قال ابو نصره وفيه ناخذ وهذا بخلاف
ما لو اوصى بالتصدق بهذه البقرة حيث لا يكون للوصي
التصدق بالثمن ثم عللنا ما ذكرناه في الفرق قلت قد كنت
الفرق يدل على ان مراده من مسئلة تصدق البقرة ما اذا
كان على شخص معين لان تعيين البقرة لا يقيد اجبا لوصية
بها الى القول ذلك واضح وفي النجاشية اوصى بالتصدق
بثلث دابته على الفقراء وعليه دلون للوصي ان يدفع الثلث
الى الزملاء دون الفقراء لانه مخالف للموجب الى خبر ما اوصاه

لان الواجب البدائي بالذين ثم ان خرج من الدابة فثبت اليها
بعد الذين يصدقون بقدره والا فبقدرا يخرج منه من المثل
وفي الثانية اوصى بشرا ثوب والصدق به فاشترى
جاز للموصي به والصدق بمنه كما جاز له ان يصدق به
وفيهما وفي الخاصة والولوية والمخالصة والسرعة والنية
قال بالفارسية ويقيم راجاه من فاعطى الوصي كل شيء
كرهات يتخذ منه الثوب فمن ابي القاسم انه
لا يجوز لان هذه الكلمة يعني قول جامع يقع بين الناس
على المخطط دون الكرياس قال القاضي وقال استناد
اذا وقع الوصي لكل منهم الكرياس واجرة الحياطين
ان يجوز قال لانه خير لبيتهم الا في موضع يتغير فيه تحصيل
المخاطفة فانه لا يجوز فيه الا اعطاء المخطط وفي هذه الكتب
الثلاثة الاول ايضا اوصى بان يشتري بتمن داره
كذا اذا قرأ في المخطوطة وكذا اذا منافع المخرم ولفظ به
على الفقهاء والمساكين فلم يبلغ من الدار الى ما عين
فالوصي يتكفل البقية فثبت ما بقي للميت من الاموال
ان التسع الثلث لذلك لان الثلث محل الوصية
وبقيته من الدار ليس لمهره فيه بل لظنه عدم كونه فيه
كما في سائر امواله فلا يقصر عليه ثم ان عن الميت
الفقراء واهل الوصي بالتسليم في منازلهم فالوصي يعطى
اجل محل الوصي به في الثلث لان الاحر بالتسليم الى الوصي
لهم مع العلم بان ذلك القدر لا يحل لهم عادة اعمى فان
منه الوصي بالاستبصار دلالة فله ابقاء فالثالث

هو محل الوصية وكذا اذا اوصى بمثل ما اوصى الى موضع معين
كالمساكين اذا اوصى به الى قوم غير معين ينبغي للموصي
ان يستعين في حمل من يحمل بغير اجر ثم يدفع للمساكين ذلك
فقد الاجرة على وجه الصدقة اما لو اذن اجر الماثل من الميت
يكون من غير علة الا حوضا من الممونة لتمكنه من الاخذ والصدق
به في محل لا يبرئه التمسك كذا قالوا وفي الخاصة وفي الثانية اوصى
بان يشتري للصدق عنه اربعون قفرا في المخطوطة بمائة درهم
فحفظ المخطوطة حتى صار يوجد ذلك التقدير بنصف المائة
ففي الوصي طريقان احدهما ان يشتري بالمائة الموصي ثمانين
قفرا ويقرها على المساكين لان الوصية الشراء بالمائة وكذا
لو ارتفع السعر وكان بحيث لا يؤخذ بالمائة الا عشره
قفرا يكون الواجب عليه ان يصدق بالعشرين لا غير فكذا
اذا رخص والثاني ان يصرف ثمن الزائد الى الورثة
قال في الثانية قال ابو بكره وهكذا رأيت غرابي يوسف
وقال القاضي قال الاستناد كما وبالثاني يؤخذ لان ذكره
المائة انها هو لا غشقا ده ان الاربعين لا يشتري الا بها
فتصدق بالاربعين وبرد الزائد من الدراهم على الورثة
وقال في الولوية هذه المسئلة على وجهين اما ان يرد
بهذا القول الصدق بالمائة ثم يقول اشترى واهذا
كذا او يرد ان يشتريها حنطة وصدق في المخطوطة
ففي الاول يشتري بالباقي حنطة ويصرف حتى لو كان الاربعون
بماشي درهم لا يحل عليه الا الصدق بالمائة فلا يصدق الا
بعشرين وكذا الوجه الثاني يرد الباقي على الورثة لان غرضه

هو الصدق بالاربعين وقد حصل قال كذا روى غيري
وفي النوازل والولوية اوصى لرجل كحظ وتبينها لآخر قال
كان في ثلث الوصية شي قفقه بميز الحظ في البين فذلك
الثلث ينفقها الوصي على المميز لان كل الحظ والثلث
للمميز فيكون التخصيص في الوصية وعلى الوصي الاتفاق
في الثلث الى الخروج لانه مونة ملك الوصي وان لم يكن
في الثلث شي يكون مونة التخصيص عليها على قدر قيمة
ما اصاب لكل منهما لانه مونة ملكها فيكون عليها هكذا
روى غيري عن الحسن بن زياد اما لو اوصى بدين ستمه
هذا المذ او بكنهه لكان مونة التخصيص على صاحب
الدين قال في الولوية لان المراد من العمل اخراج الدين
لانه محظوظ باخوات التمس مستورا بمونة تخلصه على غيره
الدين بخلاف الدين في الحظ لان كلاهما مقصود في الدين
ومثل مسئلة انهاء الدين مع الكسب ايضا ما في هذا
الدين الزيد لو اوصى احد المخصين لآخر وفي الظاهر ونجاسة اوصى
بدين بشري له بين الالف ضيقه من موضع كذا وتوقف على
الفقهاء فلم يوجد هناك ضيقة ليس للموصي شر اوها
في موضع اخر اني انه ليس ان يوقف ما يشترطه في
ذلك الموضع الى غير ما امر به الميت ذكره في النجاسة
وقال الامام ابو نصر انه ان يشترى في اقر الموضع
في الذي سماه الوصي اما ليس ان يصر المال الى وجه
اخر من وجه البر كغيره المباح وروى ابو نصر هو المختار
ذكره في النجاسة وقال فيه ولو ائلف الوصي من الضيقة يوم

مثل ويشترى به الضيقة ومثل في النجاسة والولوية وذكر
في النجاسة انه اوصى بدين ستمه هذا والصدق بميزه ان شاء
الوصي يصدق باليمن وان شاء بالعبد فلو استعمل العبد
بعد ما يصدق بميزه يرجع المشتري على الوصي وهو على
كل من يصدق عليه في القواء والمساكن ولا يرجع في مال
الميت كذا في النجاسة وفي النوازل اوصى بشري عبيد
يكذا واعاقه وفي التركة وعند الوصي عبيد يساوي تلك
الديار لم يخر الوصي ان يعقن واحدا منهم اما لو كانت الوصية
بشرا فقد في الحظ وتوقفها على القواء وفي التركة حصة
يجوز للوصي ان يفرق ذلك القدر في تلك الحظ وفي
الولوية مثل قال لان العبد فاني فوات فيجوز ان يكون
ما امر به بشرا احسن من عبيده او اوردى منهم فلا يعينه الا بشر
اما الحظ فانها لا تفوت لانها مشي ثم قال في النوازل هذا اذا
اوصى بشرا العبد واعاقه معا اما لو قال اعقوا عني عبيدا
ولم يزد فقد كان ابو عبد الله القلاسي يقول للوصي
ان يعقن واحدا من عبيد الوصي بخلاف ما تقدم فانه يعقن فيه
ما يشترطه من آخر قال الا ان يبيع عبد الوصي من آخر ويسلمه
اليه فيشر به ويعققه فانه حينئذ يجوز وكان ابو نصر يقول
لا يجوز للوصي ان يعقن الذر للموصي وقت الموت في الوصية
معا وقال ابو بكر كذا كذا في قول القلاسي الى ان
حضرت وصية صدوق لي فذكر فيها اعاق عبيد عنده
وكان له عبيد كان همورا ضيا عنه فامر به عبيده ذلك
بما ذكره فقلت له انك تشي على عبيدك فلو جعلت مكان

احدهما قال لا فعلت ان الصواب ما قال ابو نصرم قال انما
وقال الاسناد الفتوى على قول القلائد الا في الجوز به شر
عبد الميت بعد البيع من اخوانه لا يجوز للموصي اعتاقه بعد الشراء
كما لا يجوز قبل البيع لان امر المولى بشراء العبد مع علمه بوجود العبد
في ملكه كالشخص على اخراج ذلك العبد من الوصية ولو نقص عليه
لم يحز للموصي اعتاقه فكذلك هنا وفي الولوية قال اعقوا عنه
عبد او قال اشترى عبد فاعقوه عنى ذلك في الفصلين
عبد واحد ليس للموصي اعتاق هذا الذي في ملكه وقت
الموت لانه اخره بعين عبد منكر وهذا مقصود وقال بعضهم
اذا قال اعقوا عنه عبد فاعقوا ذلك العبد جازا ما لو
قال اشترى واغقوا لا يجوز وفي البنية ولو قال اشترى
الى عبد فاعقوه لا يعقون في ملكه وفي قبور الفضل
او موصي بان يعق عنه امه بكذا ويعطى لها من ثلثه كذا ان عين
الامة جازت الوصيان والاجازت الوصية بالعقود لم
يجز المال الا ان يوقض ذلك الى الوصية ويقول ان
اغطيا ذلك فتجوز حينئذ بالمال ايضا فانه يمكن الوصية
من الاعطاء وعدمه ^{حيث} قوله للموصي ضيق ثلثي حيث
او حيث شئت ومثله في الولوية وفيها وفي العتق
او موصي بالرى بشراء عبد في الكوفة بالف درهم واعتاقه
عنه فالمعقود نقد بلد الموصي دون العبد وفي الخاتمة او
بوصايا وفي البلد نفود مختلفة فالوصي بنقد ما هو
الغالب في البساتين في ذلك البلد وفي النوازل
والولوية او موصي بوصايا لا شئ من معينين وفي البلد

نفود

نفود متخالفة يستعمل كل منها في العقود بنقد الوصية من قبل
النفود ما لا يكون الاقل هو المتحقق في امثاله على ما عرفت
في الامور وفي البنية اذا كانت النفود مختلفة متساوية
في الروح بنقد باقل النفود وان كان متفاوتة لم يفت
الى الاغلب يعني في الزواج والله يستعمل البعض دون البعض
تبعين المستعمل منها للوصية وفي العيون والولوية
او موصي رازي لقراء فزوس بالف درهم يعطى لهم الالف
من نقد الرق فان لم يجد نقد الرق في فزوس ولم ينفق فالوص
اما بصرها بانفق في فزوس وان صار ثلث الالف يعطى لهم
الدنانير ولو اوصى لمعينين بالف مكر فباع الوص كل الزكاة بالبيع
او كانت الزكاة دراهم صحا فان الوص يشترى بالصبي شيئا ويبيعه
بالمكسر وينقد منه الوصية والاخر ايضا في الخاتمة وفي الخاتمة انه
ليس لهذه الاخرة وجه اخر كالاولى وفي النوازل والخاتمة او موصي
بوصايا بجبا وفاققت الوصية بالاردي قبل يجوز ذلك
وقيل لا يجوز قبل لا يجوز قبل هذا القابل ليس بعين الزب
في الصرف والسم والكفاية عمل الجبا فسكت قال العقبة
ابو الليث بن هذه الوصية على وجهين اما ان يكون باقوام
باعتبارهم فبما هو الزبوف مع علمهم بحال الوصية فانه يجوز
اجما عالا ان يحس فبغير تسا محرم من العلم او يكون للفقراء
بغير اعتبارهم فحينئذ يجوز الاعطاء الزبوف ايضا على قياس
قول الشيخين ولا يجوز على قياس قول محمد بن محمد بن حبيب
على الوصية ان يعطى الفضل للفقراء اصلها خلافة اخرى هي
ما اذا كان عليه جبا دفريدين او زكاة فادبر لها الزبوف

ومنه في الولوكة وفي العيون اوصى الفقراء مائة شرفا اية
 بنى فاعطاه الوصي الفقراء غير ما جاز عند ابي يوسف في
 عند محمد بن النخاعة وبقول ابي يوسف يعني لان الوصية جعل
 الموصي به سبعا وكل الفقراء فيه سواء قال وفي الاجناس
 ان الامام جمع محمد بن وانه لم يذكر في الجاهل الكبير خلافا
 في الجواز ومثله في الولوكة وفيها ولو اوصى بان يصدق
 على فقراء القراء او الحاج جاز للوصي ان يصدق على غيرهم
 من الفقراء قال وهذا قول ابي يوسف وفي النية اوصى
 على مساكين مائة لا يجوز لغريم بخلاف النذر ويخص في النذر
 وفقراء فلا يتم قال بعد هذا بالسطر اوصى الفقراء ببلدة معينة
 قالوا في التخصيص يجوز في غيرهم قلت ولا يخفى ما بينهما
 التداخل اللهم الا ان يفتد اطلاق الاولى ويحمل على الاولوية
 فتدبر وفي النوازل والولوكة والخلصة والسترجية
 اوصى الفقراء اهل بلخ والافضل للوصي ان لا يوزقوا
 بلخ لانه اوصى لهم به بحفظ وصيته صورة ومعنى
 اما لو اعطى في كورة اخرى جاز وهذا قول ابي يوسف
 وبه يعني وقال محمد لا يجوز كذا في الخلاصة وذكر في الظاهر
 والحق فظنه انه لو قال يصدق على فقراء مائة فاعطى الوصية
 لفقراء مصر غلب ابي يوسف انه يضمن وعنه انه يضمن ان كان
 الامر حيا وفي الثانية روى الحسن بن الامام انه يضمن الوصية
 بلا فصل بين جبهة الامر ووفاته وفيها وفي الحق فظنه
 غير النوازل غلب ابي يوسف في قوله للوصي يصدق على
 مرضى الفقراء او على الشيوخ منهم او على النساء يصدق

الوصي

الوصي على اصحابهم او شبابه او حالهم وصدق على
 الانبياء يضمن الوصي او في الظاهر ان اوصى بالصدق بنية
 على فقراء الحاج قال الامام ابو نصر انه يوصي للوصي ان
 يصدق على غيرهم من الفقراء وفيه انما يصح ان هذا قول
 ابي يوسف اما على التمكن من فلا يجوز له ذلك كذا في
 الخلاصة وفي الولوكة اوصى في الكوفة بثلثة للمساكين
 ووطنه في البصرة يعرف الى مساكين بكرة ولو صرف
 الى مساكين الكوفة جاز لان الفرض يصل الى البر الى
 المساكين والكل في المسكن سواء قال في بعض المواضع وفي
 الخلاصة في الغنم ان ثلث ما كان موهبة المال يعرف
 الى مساكين بل الموت وما كان في وطنه يعرف الى
 مساكين بل الوطن اعتبارا بالزكاة وفي الظاهر ايضا انه
 لو اعطى الوصي الوصي لغير الوصي لم يصح اولا جاز اما لو امر
 انسانا بالصدق عليهم فصدق به هو على غيرهم يضمن الامام
 وفي انما يضمن تدبر ان يصدق به هذا المال على مساكين
 اهل مكة او على هذا الفقير فصدق به على فقراء بكرة او
 فقير اخر جاز اما لو قال لغيره في ألف قوله واعطى للفقير كذا
 وضمن وهذا هو وقول محمد بن الاخير في الوصي ذكر في
 فتاوى رشيد الدين قال المريض يصدق بثلثي في
 شعبان يصدق الوصي في رمضان جاز وفي الظاهر
 وانما يضمن قال يصدقوا بين العشرة على عشرة بين
 الفقراء يصدق بالوصي على واحد دفعه ومثله في
 الخلاصة غير النوازل وكذا قال يصدقوا بها على الواحد

وذكره

فصدق على العشرة او قال تصدقوا لاني عشرة ايام فصدق
بها في يوم واحد جاز الكل وقال النجاشي في الخبر لانه
مخالف في الخبر وذلك لان النجاشي في الانفاذ خبره النجاشي
وقال في الولوحيه لانه لا منفعة في هذا التقيد وفي النوازل
والنجاشي اوصى باطعام عشرة مساكين في كل عشاء بمسنة
فقد اتم الوصية فما نوا قال محمد بن يعقوب في خبره عن النجاشي
عليه في العيون قال اطعموا عني عشرة مساكين عشاء عشاء
ولم يرد في الوصية عشرة فما نوا بعشرة اخرى وعنه
ابو يوسف ان الوصية بعشرة اخرى وبعضهم
ولا يضمن استسكانا والقياس ان يضمن قال بعض
ابو يوسف يفي ومثلهما في الولوحيه ايضا وفي النوازل
والولوحيه والنجاشي في كلامه اوصى له بان يصدق عنه
الف درهم ويعطى لكل فقير درهمين فاعطى الوصية لواحد
منهم مرة نصف درهم واخرى نصف درهم قال ارجوان
لا يضمن الوصية لانه لا اكمل له الدرهم لم يكن مخالف
للموصي قلت او يكون متداركا للمخالف سواء فاعطاه
الثالث قبل استهلاك الاول او بعده وللوصية ايضا
ان يزيد للمعسر على الدرهم لكنه لا ينبغي ان يفعل لان الوصية
الانفاذ على ما وصى به الموصي ولا يجاوز عنه براه ما
لو قال لا يعطى لكل فقير الا درهمين لم يكن للوصية ان
يزيد على الدرهم كما اذا قال ولا يعطى لكل درهم درهم
حتى لو زاد يضمن الزائد للمخالف وفي الولوحيه لانه لا منفعة
وما كان منها عنة لا يدخل تحت الوصية وفي القنية او

لانه

لزوم بعشرة واوصى بقية صلوات مغبته ولم يعين له مرقا
فأعطى الوصية لزوم عشرة من القنية قال النجاشي في الخبر
الباقية وفي النجاشي اوصى الفقراء بهذه السكة فلما اتم الوصية
بالمال قالوا كلهم ليس لنا حاجة ولا فروع تبطل الوصية
ويكون المال مبرأ من كل شيء لو لم يرد في الوصية الى الورثة يضمن
وفي الواقعات والولوحيه اوصى للفقراء بالالف فدفعها
الوصية الى غني افقر بعد موت الموصي جاز انما لو خص الفقراء
كان قال لفقراء هذه السكة فدفعها الى من افقر بعد الموت
من اهل تلك السكة لم يخرج قبضها الوصية قال النجاشي لان جهة
الاستحقاق في الوجه الاول نحو والفقير في ذلك وقت
الموت الذي هو وقت الاستحقاق اما في الثاني ليس الا
الفقير وقت الاشارة والتعيين لانه قضية التخصيص وهو
اذا كان من غنيائهم فلا يصح الدفع اليه وفي الولوحيه قال
لو صبه اخرج من مالي الثلث فصدق على الفقراء الف درهم وثلاثة
الفان لا يصدق الا بالالف بالو قال اوصيت بان يخرج
من مالي الثلث ولم يرد يرد صدق جميع ثلثه لانه امره باخراج
الثلث ويميزه من امواله وهو لا يكون الا بالالف
الى موضع من الموضع وموضع ليس الا الفقراء لانه وصية
بقراش الاحوال ولا وصية الا لهم فكان امره بذلك امره
بالفقر اليهم دلالة قلت ثم لما كان يصدق بالالف
من الثلث صا الى سببته اخاله اعتبر تنصيصه فلم يرد
عليه صرف جموعه الا لفقير في الفضل الاول واستحقاق علم
وفي العيون اوصى بثلثة للمساكين وورثته فقراء كبار

فأراد الوصي أن يعطي للبعض منهم شيئا من الثلث جاز أن
أجاز بعضهم لبعض وذلك لأن تعيين الوصي كعقب
وفي تعيينه بنفسه بشرط الإجازة كذا هنا وفي فتاوى
الفضل أوصى إلى قوم سماهم بالف درهم وله ورثة فقراء
وزعم الوصي أن الوصي أوصى بذلك للفقراء فطالب
الورثة الوصي بذلك المال بناء على أنه وصية للفقراء ولا
يجوزهم الوصي ولا يظفروهم فإن لم يجدهم فلفقوا أن يشبوا
كون الوصية للفقراء فإن استبوا يكون المال وصية صحيحة
للفقراء ولا يكون ميراثا للورثة لكن لا يعطى منه شيء لا أحد
من الورثة إلا أن يرضى به الكل وهم فقراء فيعطى لهم كما يعطى
لغيرهم من الفقراء قال في الولوحيه لأنهم لا يبرعون في الحاجة على
السواء قال وإنما يشترط رضا الورثة لأن تعيين الوصي
كعقب الموحي ولو عين الوصي الورثة في الأبداء يحتاج
إلى رضا الباقين فكذا هنا وفي العنابي أمره بالتصدق بثلث
من ماله أن ينفق إلى ولده الكبير وأخوته إذا كانوا
فقراء أما ليس له إلا مساك لنفسه إلا إذا قال له صحت
شئت قال في الولوحيه لأنه لا تتم في هذا الغرض في دفع
الصدقة إلى ولده المحتاج بخلاف الوكيل بالبيع إذا باع
من هؤلاء حيث لا يجوز له مبادلة فتتمكن فيه البهية وفي
الظهيرية والحافضة لو قال أوصيت إلى فلان بثلثي نصف
حيث شاء له أن يضع في نفسه وأولاده الصغار وقبل
ليس له ذلك وفي الخلاصة هكذا لا يضع في نفسه وقبل
يضع في نفسه وفي أولاده الصغار وعزاه إلى النوازل

أما لو

أما لو قال للوصي أعط ثلث مالي من ثلث لا يكون له صرف إلى
نفسه وإلى أولاده الصغار قال في الحافضة فرق بين هذه
وبين ما سلف وهو أن الوصي هنا معرف بالاضافة إلى
فلا يدخل تحت النكرة وفي الثانية دفع المال إلى الوصي وأمره بالتصدق
بثلثه لا يجوز للوصي وضع في نفسه وولده الذي لا يعقل القبض
أما لو وضع في ولده الكبير والصغير الذي يعقل القبض فإنه
يجوز وفيها وفي الظهيرية أوصى بثلثي ثلثه أو أمر رجلا
بالتصدق بشيء من ماله فنصف كل منهما على نفسه وعلى
ابنه الصغير الذي لا يعقل القبض جاز أجماعا وفي الظهيرية
بالتصدق بثلث الوصي أن ينفق إلى أولاده الكبار وإلى أخته
أما ليس له أن ينفق إلى أولاده الصغار ومثله في السراجة قال
في الولوحيه وأما الصغار فلا يجزي وضع فيهم لأن القابض ضا
هو فيكون واضعا في نفسه فأبضا لنفسه وفي المبتقى أوصى إليه
بثلثي نصفه إن شاء جاز له أن يضع عند نفسه ثم يجوز له بعد
ذلك أن يعطيه للورث ولو غنينا وبلا رضا غيره من الورثة
لأنه منه مبدأة منه أما لو أعطاه للورثة قبل أن يضع عند نفسه
أو أعطاه للورثة على سبيل محض قبل الوضع عنده لم يكره
بإجازة كل الورثة ولو كان من أعطاه له فقيرا محتاجا إليه
لأنه ينفق للوصية ولا وصية لو ارث بلا إجازة البقية وفي
المنه ضح غنني حيث شئت له أن يضع في نفسه وفي أعطى
وفي فتية الزاهد بن عبد الله بن ربهان الدن صاحب المحيط
قال لا أخاف من مطلق الفقراء فقرهم البهيم الورثة فلو وضع
أن يخرج البهيم الثلث مرة أخرى وفي النوازل أوصى لقرابته

الحافضة

صح وان كانوا لا يحصون وهو قول محمد بن مسلمة وبه يعني وذلك
 لان افرية لانا صلا الرحم وقال النبي ان كانوا لا يحصون فالوصية
 باطله ثم قال ابو العباس الاحسن ان يجري الوصي فيخرج على
 المحتاجين منهم وقال النخعي قال الحسن والاحسن ان لا يفضل
 فقبر الفقرة بل يفرق بين الكل ولا تفضل للبعض الا برضا الآخرين
 لان صحة الوصية انما كانت بجهة القرابة وهم فيها سواء وفي الولوية
 اختلفوا في تفسير الاحصاء وعدم الاحصاء والفقهاء ما ذكره محمد بن
 انهم ان كانوا امانة فما دونها فانهم يحصون وان كانوا اكثر
 من المائة فانهم لا يحصون وفي البينة ولا تقدر الاحصاء
 وهو موكول الى راي القاضي قلت وهو الصحيح وفي العيون
 اوصى بوصايا وادع وصية بانفاذا من ثمن شقيقه فلم يجد
 الوصي من يشترها قال بنو للوصي ان يقوم الشقيق على وجه
 الاستقصاء فاذا قبل ليس فيه الغبن شيء يبيعها بتلك القيمة
 من رجل وبيعهما اليه ثم يفتري الوصي منه بما لا نفسه ونقد
 وصاياه من الثمن الذي اعطاه من مال نفسه وكذلك يفعل
 مثل ذلك اذا اراد الوصي ان يفتي الضميمة ذكره الولوية
 وفي العيون مدبون اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء
 ديونه بالسرقة فلم يخرج كذلك الا ببيع دار له والوارث
 الارضي يبيع جميع الدار ان كان الدين باقي على جميع الدار
 او اكثر ما بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فلو وصي ان يبيعها
 لاسعه الا ذلك ان علم انه ان لم يبيع الدار يفتي الدين
 على الميت زمانا طويلا واهل الوصايا يشر كما الوارث ومثله
 في الولوية وفي النخعي والحانية اوصى لمعين بمائة فباع الوصي

ان ذلك

رطلات وحلف دارا ووصى بوصايا ومائة
 وعشرة وعون ولا تعد الوصى على العاقل الا مع
 الادارة الورثة لا يرصون مع كل الدار فان
 الدار في على كل الدار في الدار

من ذلك المعين شيئا من الزكاة بمائة او صالحة على ثوب فميت
 مثل المائة او اقل منها او اكثر جازا ما لو كانت الوصية للمفقير
 فصالح الوصي ثلثه منهم على عشرة منها لم يخرج ثم القياس في
 ان يسرد منهم ما اعطاه لطلب من العشرة لانه انما اعطاه لهم
 على شرط سقوط الباقي من المائة انما هو قصبة الصلح ولم يسقط
 حيث لم يخرج لثمنهم استحسنوا وقال ابو يودي الوصي للمفقير المستحق
 انما بالمائة ولو صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يخرج ايضا
 لكن يكون له اخذ الثوب منهم لانه لما لم يكن من جنس حقهم لم يخرج
 اعطاه لطلب فلم يتعلق به حقهم فتبطل الوصي في اخذ ماله
 بخلاف العشرة فانها لما كانت من جنس المائة يكون اعطاه
 لهم اعطاء لبعض حقهم فبطل كل البقية ومثله في الولوية
 والمحيط والقيمة للاهلي وفي البينة اوصى بمائة فاشترى
 يعني الوصي شيئا من الزكاة بمائة ونفاضا جاز ولو اوصى
 بمائة للمساكين فصالح يعني الوصي ثلثه من المساكين يشترى
 لا يجوز للميت وفي فتاوى الفضل والظهير اوصى
 ببيع فته هذا ممن احب القن واراده بغير الوصي والورثة
 ببيع فمن اراده فان ابى من اراده غير شرابه بقيمة بخط
 عن قيمة مقدار ثلث مال الوصي ومثله في الولوية وفي البينة
 اوصى بخير هذين العبدان او با وكسهما فملك احدهما
 ولا بدري فالبيان الى التوارث فان لم يكن فلو وصي وفي
 الواقعات اوصى ببيع عبده للعق ببيع الوصي وبخط
 قد التث ان لازم يعني لعدم ارادة المشتري شراء
 بالقيمة اما لو اوصى بشراء عبدا فلان للعق لا يشترى الوصي

بالكثر من قيمة لان الاول منزلة الوصية بعق عبده والثاني وصية
 بعق عبد الغرور في الخاصي مريض قال مزادعي على شيا و
 الوصية ان يفعل ذلك فعل قال كان مشايخنا يقولون ان
 هذه الوصية باطله وكان نصير يقول في جائزة بصيرة
 قال ما يرى الوصية ان يفعل فعل قال الخاصي والفتوى على
 البطلان لكونه اقرار بالمجهول اما قوله ما يرى الوصية الى آخره
 فهو اقامة للوصية مقام نفسه فوضع ما يفعله في الثلث فلا يشابه
 الاول وفي العبد والولوية اوصى للغائب بعق عبده بنفق هو
 على العبد مال الميت الى قدوم الغائب قال في الولوية لان
 صحة الوصية بالقبول وقبل القول هو في ملك الوصي فتفقت
 في ماله فاذا قدم فان قبل تفصح الوصية ورجع عليه الوصية
 بالنفقة كلها اذا كان الاتفاق باحكام لانه اتفاق لعبد
 الغير وان لم يقبل بطل الوصية ويكون العبد مبرأ ولا يلزم
 على الغائب شي من النفقة لانه ظاهر انه اتفاق لعبد الورثة
 من مال الورثة وفي الخاتمة وكبرى الخاصي اوصى بثلث
 فانفذ الوصية لبعض منه وبقي البعض في يد الورثة هل يكون
 للوصي تركه في ايديهم قالوا ان علم الوصية انهم اهل
 الذبانه يخرجون البقية للوصية جاز له الترك والا لسبه
 الترك ان كان بقدر على الاستخراج لو لم يخرجوا ايديهم
 بعض ما تركه عندهم ان ضاع وفي المستفيضة وبيده وفي
 من عفار او منقول وله ابن كبير وصي يكون الورثة
 بيد الابن وفي الجواهر لا ينبغي للوصي التصرف في ثمن ماله
 اوصى الميت بالبحر عنه ثمنه وكان لغيره شيء آخر اذا باعه ما يزوج

في طرفة من الابان اما اذا باعه بالارواح فيه فله ان يصرف في
 ما يزوج فيه هذا ولو كان في الثمن زيادة عن نفقة الحاج ذهابا
 وايضا الزيادة يخرج من الثلث فانه لا بد منها الى الورثة قبل
 وصول المأمور بالبحر الى الوصي لاحتمال الاحتمال لها بضاعة
 في حاج عنه وفي القنية للراعي اوصى بالبحر وكهانة صلوات
 عشر سنين والثلث يسعها فاذا في الوصية الكفارة من النقد عين
 للبحر الذين فمات المديون مغلسا قال صاحب المخطط فان الوصية
 قد رتبته في الوصية عن المتق للوصي التصرف في مال الميت
 بدون رضى الغرماء ما ليس له ان يصرف فيه بدو رضى الورثة
 يعني اذا كانوا كائرا حاضرين قلت لان حق الغرماء في المالة
 فللوصي ان يرضى التركة اما حق الورثة في المالة والصورة معا
 فلا يجوز له ان ينفق عليهم الصورة الا بالرضا وفي التوال
 وخاتمة للورثة يعني الكبار استخلاص التركة لانفسهم باء الذنون
 وانفاذ الوصية في خالص اموالهم ولا يكون للوصي منعهم
 من ذلك اما لو اختلفوا في الاستخلاص فالوصي يسعها ويخط
 في ثمنها الذين ويتخذ الوصية ولا يلتفت الى قولهم لقيام
 مقام الوصية ومثله في الخاصي ايضا وفي دعوى الخلاصة
 وكتاب القضاء منها ان للورثة حق استخلاص التركة نقضا
 الذين وكذا للواحد منهم اذا امتنع غيره من الباقيين اما الامتناع
 الكل فالحق لا يجرم عليه بل نصب وصيا للبيع وفي جامع
 الكافي ولو ادا بعض الورثة استخلاص غير التركة
 لنفسه باء قيمته البقية لم تكن له ذلك اماله ذلك في الغرماء
 وذلك لان حق الوارث متعلق بعين مال الميت وحق الترم

ليس الا في المالة فافترقا في الوخير ولو امتنع الورثة عن بيع
التركة وقضاء الدين وقالوا لا يبيعها ولا تبرع لها
ولا تقض الدين من اموالنا بل يعطى التركة للزعماء قبل
بيعها الوصي او ينصب القضاة من بيعها وتقض الدين قبل
بيع الورثة او لا على البيع اذا طلبه الزعماء فان امتنعوا
بيعت الوصي او منصوب القضاة فقلت فيكون هذا في بيع
الورثة كلهم كبارا والا فلو صني ان يبيع حق الصغار قبل جملتهم
وايضا لا يتصور الا في الورثة الكبار وفي البنية للورثة في
الكبار قضاء الدين وانفاذ الوصية من اموالهم ليسلم لهم الصغار
وفي الفقه لذهبي عن محمد بن الوارث يستخلص التركة المستوفقة
بالدين بقمتها لا بالدين قال ولو كان له وارثان فقال احدهما
للاخر افض الدين وقد التزكت فقصاه لا يملك به التركة بل يكون
للاحمر ان يأخذ نصيب منها ويدفع حصته من الدين وفي هذه
الكتب الثلاثة اذا كان الدين وارث الدين او وصيه
يكون له رفع مقدار حصته من غير علم بقية الورثة وفي الحديث
عن السراجية اوصى بان يرضى من قلان كذا كذا اديها
وهو يخرج من ثلثة ففعل الوصي تنفيذه وفي اخر كتابنا
من النجاشي مريض قال كنت متوليا على وقف فلان قال
من غلته كذا كذا اديها او قال ما اذيت زكوة مالي كذا كذا
فادوا ذلك من مالي بعد وفاتي قال ينظر ان صدقة الورثة
في قول ذلك ففي الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من
الثلث وذلك لانه لو ثبت استهلاكه كان يؤخذ منه فلا يكون
اخذه مضافا الى الاقرار لانه في الحقيقة اقرار بالدين ومحل

جميع التركة اما الزكوة فلا يجب اخراجها بعد الموت الا بالوصية
فيكون اخذها مضافا الى الوصية ومحلها الثلث وان كذبه
الورثة فلو صني ان يحلفهم بانه ما يعلمون ان ما اقر حق
فان اقره اياه لزمهم على ما حلف وكذا الوكيل لان الكل
كالاقرار وان حلفوا جعل الكل في الثلث لانه موصى به وفي
الولوية او وقف وقفا ولم يجعل له في حال حيوة فيما ذكره
والوصي قيم على اوقافه وفي الخلاصة فوصية وصية على اوقاف
لان الوقف محتاج الى قيم يقوم في اصلاحه وبصرف غرضه
مصارفه وقد رضى بكونه وصيا تبصر في امواله فضاؤه
بكونه وصيا رضاه بكونه فيما لانهما واحد بخلاف ما لو جعل له
في حيوة فيما لانه منه تنقص يستقلال كل منهما في خدمته
فتشابه جعله وصيا ونقصه في كل منهما بالافتقار في نوع
من امواله وفي العيون اوصت الى ابيها وزوجها وصا
من عتق وصل وغربها وترك ضيقه ونياها وحليا خلفت
صغيرا وصغيرتين فقال التزوج انفذ الوصايا من خالص طبع
ولا يبيع الثياب ولا الحلي قال ان نفذ هذه الوصايا من ماله
بامر الوصي الاخر فيما كان من الصلوات وصايا يحتاج فيها
الى شراء شيء وقد اشتراه على ان يرجع به في التركة يكون ذلك
وبناء في التركة وان اشترى على ان لا يرجع لم يخرج عن الوصية وما
يحتاج اليه من الصدقة من غير شراء شيء فلا يخرج من الوصية بوجه
من الوجوه فان احب الالباب بقاء تلك الاعيان لا ولاده
وتفقد الوصية من نفسه فانه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصايا
فقد الوصية من رجل وسيلانه اليه ثم يشتري الالباب للصغار

وإن يجوز بازاء على التمسك
بقوله عليه السلام
الحيف في الوصية من الكبر والبطالة
وفسده بوصية للوارث بزيادة
على التمسك سراج التمام

من ذلك الرجل ذلك البيع بمنزلة ذلك الثمن أو أكثر منه لو وقع
قبل نقد الثمن ونفقة تلك من ذلك المال الذي هو للمنفعة
فتبخرى الضيقة ويعطيه للموصيين منها لها فنقد ان من الوصية
والسجاء اعلم وفي فتنة الزاهدي اوصى الى وارثه بتسليم
ثلاثة الى المساكين وتركه عقار قال الظهير الذي من المرغبات
للوارث الوصى ان يدفع قيمة التمسك من مال نفسه ويستوفي
العين لنفسه **فصل في نقد الاوصية** ذكر في الكبرى عن فتاوى
الفضيلة انه لو اوصى الى رجلين قبل اصداء وسكت الاخير
فقال القابل للتسك بعد ما مات الوصى اشترى التمسك كفتا
فانشره او قال نعم فهو قول منه للوصية وفي الوصية والخاتمة
وفصلته والخاص ان المرء اذا قال لهما قد عنده اعطوا بعد
موتك او كذا او هو من اعمال الوصاية فقبلوا او سكتوا ثم قبلوا
بعد الموت فكلام اوصياؤه وان قبل بعضهم وبم اثنين او اكثر
فهم الاوصياء بينهم وان قبل من خص الواحد فقط فهو الوصية
لكن لا يجوز له نفقة الوصية كما يجوز للمنفعة وفي رفع الامر الحاكم
فيضم اليه اخر فيضم فان معا او يطلق له التمسك وحده
فتصرف بعده وذلك لان التمسك ما رضى برأى الواحد
حتى خاطب ليعمل لهما فانه ثم اقلها في الوصية اثنين فيكتفي
الحاكم دفعا للضرورة ولولا كون هذا ضروريا لزم
عليه الحال عند التي طهر واسمها اعلم وفي الكبرى انه يجوز
ان يكون هذا قول الكل بناء على ان الوصية اخت الميراث
والاثنيان فيه كما يجازى على ما عرف ويجوز ان يكون قول
من بان الاثنين جميعا على قول الامم نعم فليس لهما نفقة

كالواحد

كالواحد على ان اصل الجمع ثلثة فلا بد في النفقة من قبول الثلثة منهم
وفي الخاتمة اوصى الى اثنين على التعاقب قال تمشي الائمة
المكسرة اختلف في المشايخ فقال بعضهم ينفرد كل منهما في
التصرف في مال الميت وقال الاخرون هو والا بصا
الهما جميعا واحدا فلا ينفرد كل منهما في التصرف وهو اختيار
الائمة السنية ومالك خلاصة وهو الاصح قال في الوصية
قال في المسئلة بالانفراد فقد قاسها على توكلها ببيع شي ثمنه
على التعاقب حيث ينفرد كل منهما في البيع وفاقا والفارق قال
او ان وجوب التوكيل وقت التوكيل وهو متفرق فيكون
كل منهما مستقلا في الوكالة على ما اوجب وجب اما الا بصا
فزمان وجوبه بعد الموت فيكون الا بصا الهما في وقت
واحد كيف ما اوصى فيكون كانه جمع بينهما في الا بصا بكلمة
واحدة وذكر في الوصية ان الانفراد قول محمد والاجماع قول
الامم وفي التاخر خاتمة اوصى الى رجل ثم ملك زمانا فوصى
بوصايا الى اخرتها وصيان في كل وصاية تذكر الا بصا
الى الاول ونسب لان الوصى عندنا لا ينفرد لم يغزل الوصية
ويجوز غير الوصاية بان يقول اخرجه عن الوصاية او يقول
رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصية وصية
او اكثر لا ينفرد الاول غير الوصاية وفي النوازل اوصى اليها
وقال فقل كل منكما جائز او قال كل منكما وصى تام فقل هذا
والذي يوصى اليها جميعا سواء في الخلاف في جواز الانفراد في
التصرف وعدمه وقيل الخلاف في الاولى وفي الثانية لا ينفرد
احدهما منفردا اجماعا قال ابن مقاتل وابو القاسم القصار

90

ايضا وفي الثانية وغيره من الكتب ان حكم هذا الفصل انه لا يمكن
 احد الوصيين او الاصباء من التصرف بدون حضور راي الباقين
 الا فيما لا بد منه او لا يكون فيه مدخل للرأي وهو اشياء معدودة
 الخبز والتكفين واستيجار الحال محل المجازة وقضاء الديون من
 جنسها وطلبها والخصومة في حقوق الميت على الناس وعند الناس
 والخصومة فيما يدعي على الميت ذكره في النفقة وتغذية الوصية المعينة
 وعق العبد المعين للاعتاق واستيجار الظر وشراء الطعام والكسوة
 وما لا بد منه للفقار واجار النسيم لعن تعلم واجارة مال
 النسيم ذكره في الميت على ما ينبغي ورأى الواجب والامانة والوكيل
 والغضوب ورد المشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال المقتبضة وجمع
 الضابغة منها وبيع ما يخشى عليه الكوى والتلف كالقواكة واللحم
 وقبول الهبة للصغير وقسمة الكيل والموزون وبما سوى هذه
 التصرفات مما يكون من باب الامانة والولاية او يكون فيه
 مدخل للرأي فلا ينفرد فيه احدهما لانه ماضى الا برأها ورأى احد
 وليس كراي المتعة ولا ينفرد في قبض دين الميت وقبض
 ودائنه ذكره في الثانية ولا يبيع احدهما شيئا ولا يشتري ولا
 يواجر ولا يستاجر ذكره في النفقة وهذا مذهب الطرفين
 رحمهما الله وعند ابي يوسف لكل منهما ان ينفرد في التصرفات
 كلها اصل الخلافية خلا فيه افراد الوكيلين بالبيع هذا ولو
 وكل احد الوصيين الاخر جازا افراد الوكيل في جميع التصرفات
 وقالا ان رأي الوكيل رأي الموكل فيجمع فيه الرأبان
 فيجوز عندهما ايضا وفي الميت نفوذ احد الوصيين باجارة
 مال النسيم لان التجارة وقبض الديون اوصى بهما جملة او الى كل

في الثاني
 من الثاني

على حدة وفي الرابع اوصى الى رجلين في مال فكل واحد منهما ان ينفرد
 بنصفه فيكون في يده وان كان مما لا يقسم كان في يده هذا هو ما
 وفي يده ابو ما وفي الثانية مات احد الوصيين لميرس لهما
 ان تصرف في التركة عند الطرفين رحمهما الله كما يفرج في الامر
 الى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه اخر وان رأى ان يجعل وصيا
 وحده وبطلن له التصرف اطلق فحينئذ يستند بالتصرف قال
 ابو يوسف يستند ابي بالتصرف ولا يرفع الامر الى الحاكم
 قول ابن ابي ليلى قال لهادي لان الموصي ماضى بقرضه وحده
 ثم ذكر ان هذا اذا لم يوص الميت الى اخره او لو اوصى الى غيره
 فانه ينفذ تصرف ذلك الغير مع ابي الميت كان الميت اوصى لهما
 ولا يحتاج الى نصب الوصي وذلك لان رأي الميت باق برأيه
 من خلفه حكما فيكون كما رضى بالميت وعن الامام في رواية
 انه ليس للحاكم ان يجعل في متاهما وصيا وحده حتى لو فعل لا تنفذ
 تصرف ابي باطلاق الحاكم له وهو قول ابن ابي ليلى قال
 ومثل لو فسق احد الوصيين فان الحاكم يغزل الفاسق يكون
 بعده باجبار ان شاء ضم اخر وان شاء اطلق للعادل
 العمل على اختلاف السالف قال ومثل ايضا لو قبل احد الوصيين
 بالوصاية بعد الميت دون الاخر ومات احدهما قبل موت الموصي
 وقبل الاخر بعد الموت ومثل في الوكيلية وذكر في لهادي مات
 احد الوصيين جعل الوصي مكانه اخر انا عندهما فلان البايع عجم
 عاجز عن التصرف وحده انا عند ابي يوسف فلان ابي وان كان عجز
 على التصرف وحده لكن الموصي يقصد ان خلفه متصرفا في حقه
 وقد امكن نصب الاخر فيصيب فجعل للشيء وفاقية وفي الثانية

في الثاني
 من الثاني

والولو الحية وسوء الخلاصة في الزبوات انه لا يجوز بيع احد الوصيين
اليتم من الوصي الآخر ولا شره له منه قال في الخلاصة وهذا عندنا
حينئذ او محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف حيث يجوز قال
في الولو الحية وانما لم يجز لان البائع اذا طالبه باء الثمن يقول
اعطيك النصف واحبس النصف فيؤدي الى النزاع قلت وفيها
نزع الى كون المسئلة وفاقة والظاهر انها خلافة مبناها
الاستبعاد بالبيع وعدمه وانما سيجي اعلم وفي احكام الفتا
لا يجوز لاحد الوصيين ان يكتب عبد اليتيم الا برضى الآخر وقد مر
في فضل العتق وفي احد ادي نقر فاحد الوصيين ثم اجازة
صاحبه جاز ولم يجز الى تحدي العقد الا اذا كان نقر فالأصح
كالبيع والبشر فلا يجوز وفي الثانية اوصى بالتصدق عنه بكذا
وكذا فان لم يعين الفقير لا يفرد احد الوصيين بالتصدق
خلافا لابي يوسف وان عينه يجوز الا نفر او عند الكل قال
وكذا الو اوصى بشيء للمساكين ومثله في الولو الحية ثم قال
قال الامام تمس الائمة اكلوا في كان مشايخنا يظنون
انه اذا اوصى بشيء من ابواب التبريد احد الوصيين
بتنفيذ ما وليس الامر كما ظنوا بل الجواب على الوجه الذي
ذكرناه وفي الفتاوى غير النوازل والوجيز غير الفتاوى اوصى
الهما بالتصدق بقران معينة من الحنطة قبل ان يرفع جنازة
فقد فواحد هما ان كانت الحنطة في دار الميت او في ملكه
عاز دفعه ولا يجوز للوصي الآخر منعه عن دفعه لان نصه فيها
لا يفقر الى الراي كذا في الولو الحية وان اشترى من الغير
فالصدقة على المشتري لا على الميت فيصيرها لان الشراء

لكون

لكونه فاجري فيه الراي لا يجوز الا باجتماعهما فلا يدخل المشتري
في ملك الميت كذا في الولو الحية قال الفقهاء ابو بكر بن خلدون في هذا
بهذا وهو قول في حنيفة ومحمد ومثله في الثانية وفي الولو الحية
اوصى بشراء قران من حنطة وقران من شعير بعد موته ويقرب
على الفقهاء وفي التركة حنطة وشعير فلا باس بان يقوم مال
الميت بقيمة معلومة فاذا بلغ الى ما امر به الميت يتصدق من ذلك
الحنطة والشعير لانهما سواء وفيها ايضا اذا كان في التركة
كسوة وطعام فدفع احد الوصيين ذلك الى الانبياء الذين
اوصى لهم به ذكر الناطق انه يجوز وان لم يكن ذلك
في التركة فاراد احدهما ان يشتري والاخر حاضر لسكن بيت
الايا امر الآخر في الولو الحية للميت دين على احد الوصيين
لا يبرأ باءه الى الوصي الآخر ومثله في خزانة المقيمين في
الذخيرة فاسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصب بعض الورثة
والآخر حق الآخرين مخمس لم يجز عند الكل وكذا اذا غاب
احدهما فقام الآخر الورثة عند الطرفين خلافا لابي يوسف
فانه يجوز عند وفي نصف الغنوي في اذا اختلف في المال
عند من يكون ان جعلاه عند احدهما جاز وان اودعاه رجلا
جاز وفي الثانية باء عبد اقره على وصية بالعب فلا حد له الا
برؤ الثمن على المشتري وليس لاحدهما قبض المبيع المعيب ولا البيع
ما صار في بيع من التركة وفيها اوصى بشراء عبد واعتاقه
ليس لاحد الوصيين الا نفراد بالشراء انما لو اشترى با عبدا
فلكل واحد منهما اعتاق بدون راى صاحبه وفي النوازل
اوصى بان يشتري من ثلثة بالف عبدا ويقبض عنه وله وصيان

ثالث معهما لانها اعترفا بالعجز عن التصرف وفي الولوجية ادعى ان
انها وصية للميت فاقام احداهما بينة عا دلة ولم ينع الاخر
لمن اقام ان يتصرف في مال الميت لانه اقراة وصي ملح الخ وكذا
لا احد الوصيتين ان يتصرف في مال الميت بدون امر الاخر قلت
فرق الامر الى الله كما اذا مات احد الوصيتين على ما مر وانه
سبب العلم **باب** في فتاوى الامام ظهر الدين
المريسي ان الوصي ان يخرج نفسه من الوصاية ان عرف عجزه
وكثرة اشتغاله وفي الولوجية وكيفية اخراج الوصي نفسه
من الوصاية بعد ثبوتها ان يدعي عينا من اعيان التركة
ولا يثبت فيها الحكم ويخرج من الوصاية تماما على ما مر في فصل
الدعوى قلت ثم قدرة القاضي على نصيبه ثانيا بدفع
يكون الرضى بده واقول قلت المسئلة على جواز اختيار الكذب
خوفا عن الوقوع فيما هو اعظم منه لانه في دعواه هذه كاذب
فقال واسبغ العلم وفي الفقه المنية او صي البس ثم قال
لا اريد وصايتك قال الله علاه الدين المرسل لم يكن له
ذلك غرلا عن الوصاية وفي الايضاح والعدة والاملاء
لا يزل وصي نفسه في غير مجلس القضاء لانه الحاكم مقرر للقيام
في مصالح الموصل فلا يملك اخراج نفسه الا بحجة من يقوم مقام
الموكل من لولاية التصرف في مال الميت دفعا لاختلال
اموره وهو الحاكم وفي الحاشية وفي الله اذا اراد غل
نفسه ينبغي ان يشترط علم الله بغرله اصله غل الوكيل
فانه يشترط فيه علم الموكل كذا هذا وفي الهداية وسائر
الفتاوى الوصي اذا حضر مجلس الحاكم فشكك في جلاله بحسب الحاكم

بالز

بالقول بل ان ظهر عجزه كثرة اشتغاله وعجزه عن القيام بالوصية **س**
في ماله فانه يدفع خراج البقاء باستبداله لانه بعد طلب الغل نقل
انها لم يصب اليه التمس قبض التمس بما له ثم ان كان الوصي عدلا امينا
كما قبل لا ينبغي للحاكم ان يزل لانه ليس له ولا يجر على القول
الرشيد خصوصا اذا قام مقام الاب الرشيد اما لو غل
الامام شيخ الاسلام خواهرزاده لا يزل ويصير الله جازا كذا
في الولوجية وهو المذكور ايضا في الفتاوى الصغرى وشيخ
ادب الله للصد الشهد وهو الصحيح لان قضاءه وقع في عقد فبقده
ذكره في الولوجية وذكر في المستفي الا قضية ان فيه اخلافا للشايخ
ذكر القه وري والطحاوي انه ليس للقاضي غرله من الوصاية
ولا ادخال غيره معه الا اذا خان ذكره الراهدى في الفقه
فيبدله بالخير او عجز عن التصرف فبعضه بالعدل قال شيخ الاسلام
خواهرزاده في شرح ادب القاضي وقال الامام الاجل محمد بن الفضل
اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصاية كان للقاضي غرله ذكره
في الحاشية وكان ظهر الدين المريسي صاحب الفتاوى الظهيرية
يستبعد القول بالانزال ويقول ان الوصي المختار مقدم على
القاضي لقيام مقام الميت وقال الراهدى في فقهه بعد
ما ذكر انزال العدل بغل الله اياه واستبعا والقاضي ظهر
الدين المريسي في هذا القول وقول الجي ذر لعدم انزال مستر الله
بالقول اذا كان عدلا كافيا قال استنادا وما اذا انزل
وصي الميت بالزل وان كان عدلا كافيا فكيف لا يزل
وصي القاضي بالزل قلت لما كان للقاضي ولاية عامة
وكان الاظهر من عدله واسلامه انه لا يعمل الا ما فيه المصلحة العامة

منقذ اوراق المسجد على الناس بحسبه
 من رجل يوضع رضى بنيه كذا ما روى
 عن الصحابة رضى الله عنهم ما ضاق
 المسجد الحرام خذوا الارضين بكم
 من اصحابه بنيه كذا ما روى في المسجد
 منقذ اوراق كتاب الوقف

انه لو لم يكن في غزاه مصالحة لليتيم والميت لما غزاه لان مبنى
 الكلام انما هو هذا المقتضى فواعدا الفتن جواز غزاه ونفاقه
 اخراج مطلقا ما يرى في بعض الكتب من تصحيح قول عمر
 الانزال فبناءه وقع المفسدة الا يرى الى ما في جامع العنبرين

الفن قال اولي عندي ان يجعل هذا من قبل اختلاف
العصر والزمان لا من قبل اختلاف الحجة والبرهان وانه
سبحا اعلم هذا ولو كان الوصف عدلا غير كاف قال
المتنق والوكو اجمية لا ينبغي للقاضي غلها ايضا بل لغيره
سبحا اعلم هذا ولو كان الوصف عدلا غير كاف قال

إلى الفصل

و اب حصار فيه كورد و عاقبت و نسل و
تغیر و نفی و جبر و قتل و ان علی حب
فروهم لازم و لای جبر و نسل

کتابہ محمد اویس اعظمی

فلا حاجتي الى بعض الوصاية الا وكذا لما قلنا للموصي وهو شق من
القاضي واعلم بامور اولاده وماله ولو كان قاسما معروفا
بالشربيد بالعدل الكافي صونا لمال الميت من النوى والملاك
ذكره في شرح الطحاوي المستقى وفان في الذخيرة والى
هذا اشار محمد في الاصل وفي فية المنية لانه يهدي نصيب
القاضي وصبا كافيا اميناً ثم غرله قال ابو ذر لا يقول الوصي
لا في اشتغال بها لا يفيد قلت لان عليه نصيب مثل فيكون
غرله عبثاً وفي الهداية شك الوارث الى القاضي الوصي لا في
لان يغرله مالم يبدل خبايته لا غم والموصي عليه وفي الخاتمة
وعن ابي يوسف ان الحاكم اذا شك اليه في مال عن احواله
سزا فان كان ما ذكره عنه حقا بدله بغيره وفي البنية
الوصي يعني الحاكم يقسم اليه اخرون في الظهيرة هذا عند الامام
ويخرجه عن ابي يوسف وهو القياس وعليه الفتوى
قال لان الاب لو خيف منه على مال ابنه الصغير زعم من
المال فالوصي اولى به قلت وبعد ما قال هذا القول يستبعد
منه ما سبق من استبعاده القول بالانزاه واسه اعلم بحقيقة
الحال وفي الفتاوى الكبرى وبمخلاصة عن شرح الطحاوي
الاوصياء البالغون الاحرار ثلثة آيين فاور على القيام
بما اوصى اليه فيقرر وليس للقاضي غرله وفي المنهاج فلا ينبغي
ان يخرجه القاضي مالم يعلم منه خروجاً من الواجب عليه
وايين عاجز عن القيام كما احرل فيضم اليه المعين الثقة
وقا سق منه الكافر فيقول الله ويبدل بغيره احباً ولما
الميت وصونا غم النوى والتلف ومثل العبد وفي المنهاج

1940

منه ^{مستدبر} البراء العام في ضمير عقد فاسد
لا يمنع الدعوى كما في الدعوى البهانية
وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن البراء
لا يمنع فتسرع الدعوى وتقبل البينة
كما في النوع الثاني لا تسرع الدعوى
بعد البراء العام

و لا بد از آنکه دعوی را بواجبیت آن منتفی باشد
 زیرا که عمر و مستند قرضند اولاً سؤدار
 آنچه حصه بکر عمر و ک او چه کفیل اولادند
 صکر و بکر قبل از او عمر و مستند
 سقم بود چه عمر و دعوی را بر عام ایستاده
 ایستاد ب بعد کفالت مر فومیه بناء
 مسبق مزبوری رینه او ایستاده چنان
 بکر بعد از او را و او استمکنه حتی جواب
 اولی و او را چه ب مسبق مزبوری
 رجوعه فاو را و او را **الحجاب**
 او مانا

ولما أبرأ الكفيل الاصيل قبل الاول
الى الطالب من الدين او وكفيله
بصف حتى لا يرجع على الاصيل
بعد الاول او كفاية مع الهدية
من معد الحد

الضمان

[illegible]

کتابخانه خطی - سند ۱۰۰
کتابخانه خطی - سند ۱۰۰

اہل تصور الہی
 زیرِ عروہ متینہ و بنا شدہ و متینہ و متینہ
 ابتدا شدہ و دورِ مری و از ام سح
 بعد بر قاج شدہ و دورِ مری و از ام سح
 عروہ و زمین شدہ و از ام سح و دورِ مری
 دورِ مری و زمین شدہ و از ام سح و دورِ مری

والمستحب ان ياخذ بجمع مال لا يبيع
وذا يحول من اقل السنة معه السري
وكذا ياخذ بعدد وانه لم يغيره واما المكار
في السنة لانه مقد للنفقة فصوره
مال التبرع واما الوقف فله الاستفاد
او مشك على من يتصرف بسبب عقد
او مشك او بغير عقد جواز فناء

السورۃ فوالقلم
 خصوصاً اور جلافتین مع اسسنتا و در بعضی
 قاضی فی ملک خصوصاً و فی ہذا رجل
 خدا کے رب اعوانی

میراث حصہ سندہ نقد و مدد غوثی
 اولوری احمد اولہارہ احمد خان

اون بس سون میناوز ترک او
و عوامت استماعی جائز اولور می
وقف و میراث و کلمه و عدد و غیره
یو عین غنیه او اولماز الدین
محمد بن محمد

صرح فی ضیغنه بن الملک بن زبیر بن العزول
عن ملک الملک

بر صورتی که در هر دو کتب مذکور با غرض غلبه
 ضبط و اچسبند و اولاً ملک کروم و اچسبند
 قطع ایدوب مجد و کروم و غرض ایدوب
 بر قاج سند ضبط ایدوب که در نسخه حاله و
 در کتب معتدله ضبط و قطع غرض ایدوب
 ایدوب که در نسخه کروم و قطع غرض ایدوب
 ضبط و قطع کروم و کروم و قطع غرض ایدوب
 زید و ایدوب و قطع غرض ایدوب
 ایدوب که در نسخه کروم و قطع غرض ایدوب
 کروم و قطع غرض ایدوب

زید عمر دی ظلمہ موقوف اور اس اہل خانہ
 بغیر حق عز و ادب ظلم سو قدر اچھے
 اندر منہ سبب واسطے عمر و حیات
 و پوری زمین نصیبہ قادر و نور علی
 اکو اس ادوار اسے عو و الیہ
 حق علی

[illegible]

الشمس

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

في قوله صلى الله عليه وسلم من كان له دين فليؤدبه...
والله اعلم بالصواب

سالاریه اولان بغدادی وار پرخ وجود از خضر علیه
 سالاریه الله کلمه در سالاریه ملک مصنوعه ممتعه
 دیکل اولور صفا مقابله سنه در و بر و ایند اغانی
 اچکون دیکل اولور کج و جرجک و بقلا و غنیه و سیسم
 و کندر و کتن و طارین سالاریه النماز و کنان محمد
 عشر النماز هم کت نذر النور زبرکت فی رعایا سپا هیبه
 یوم کت جاب و بر و دو کلیدین ال چو ویره و نذر
 زبرکت فی یوم کت نذر قری مقابله سنه محمدن البقیه
 عشر النماز قانو نذر

ومن يخرج هذا المبدأ فيكون له يستحق ولا يحيط وهو الاصح لان العاصي يستريح في هذا اليوم
 يكون اقوى على فصل الخصومة في اليوم الذي يجلس لفصل فكان منقطة هذا اليوم
 رابعة الى الخصوم فيستحق الكافية الا ترى انه يستحق ما يحتاج اليه في الليل فيه وان
 كان لا يفصل الخصوم في الليل لما قلنا كذا جهنا ونظرة ما قال في كتاب الوصايا اذا اوصى
 برباق النخيل لان وبالنهار لان افرز كانت النخيل بئر سنة ولا بئر سنة افرز
 بئر في البئر في البئر فان نفقة النخيل كله من السقي وما يحتاج اليه من الانفاق على النخيل كله
 في السنين جميعا على الموصي له بالنهار لانها اذا احوالت سنة
 اكثر من الثمار في السنة الاخرى فيكون منقطة ذلك
 عائد الى الموصي له بالنهار في السنين فكانت
 المؤنت عليه في السنين جميعا كذا جهنا
 فاور وكلاهما من دون ما
 مودع العاصي في الدار الخامس

١ **دويوان القاضي** الخ رابط الخ فيها نسخ السجلات والمحضر والصكوك والكتب
 والقيم في اموال الوقف وتقرير النفقات وهذا لان القاضي يكتب نسختين احداهما
 تكون في يد الخصم والاخرى تكون في دويوان القاضي لانه ربما يحتاج اليها للمعنى ثم المعاني
 وفي يد الخصم لا يؤمن عليه الزيادة والنقصان فلا يمكن الاعتماد عليه **حكم القاضي**
 ان القاضي اذا حبس رجلا بحق وجب عليه ان يكتب اسمه باسم ابيه واسم جده في الدوا
 والسبب الذي حبس عليه الرجل وتاريخ الحبس لانه ربما يحتاج الى سماع البينة
 على ان فلاس بعد الحبس فلا بد ان يكون ذلك معبوا عند القاضي **ادب القاضي**
 واذا ثبت الحق لم يدرى وطلب حبس خصمه فانه ثابت بالاقوال لا بحجة الا اذا اورد به دلائل
 قاطعة وان ثبت بالبينة حبس قبل الادعاء دفع وقيل لان ادعى الفقر حبس في كل مرة
 بدل مال كالتهم والقض في ذلك ثم انه كالمهر المعجل والمفاد لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن

منجی منہ غصہ ہا اولاً ارض بہرین زرع الاولوب حاصل دلا فر و عیات ملک ادلوب تحفہ حق فی المفسد تخصیص سالک الکونین نوزد اولی
لی بعد از او را روغات مریودہ یہ حصہ طریقی بحراب اور فزادہ کہ سبب انکی بیک

قانون اینست که چون مسدود یکی یکی باقی در کار خود بکمی پیش آید در حال رعایا فواید متولفن ۱۰۰
 جفت بجهت ازین در برابر برتر یکجهت جفت خفی و بویندرق حق و در کار خود بجهت پسند و در
 سند یادشده اسلام بکین فتح آید یکی ملکات اسکی صاحبزاده مقصد قدوسی برای او بزرگ
 وظیفه تعیین آید و بکسی از وی اولیاد کن عسکری او بزرگ و بجهت خود سکون در برابر تمام
 فواید مقام حسن و جفت رسمی او بزرگ و در میان فواید موفقی بوند آید یکجهت بعد بوم شکر
 سپاه خفینک حلال حقیر رسوم عوفیه و نیلای اندک اصدای او بکس رعایا جدا
 او بزرگ انسان و انک امثال رسوم که از اجوبه انکثر الشریعیه لایحه السعد و رخصه نمود
 سند

بر فیه ایسی اوزر برینہ خصصین اعلیٰ اگر کون عوارض بخشنی دارد و اول قدم بعض مکنت رکعت اول فیه
تقرضه ملکری اولوب کینه اوقاف مخدوم سکم اولیہ در تخفیف و بنوری اہل اعلیٰ اعلیٰ اوزر برینہ
على وجه العداۃ توزیع ایدوب اول مکنت رکعت اول فیه در ملکریہ اصابت ایدوب حصہ برینہ
و بنور لرحم طلب ایتہ مکنت و بنور لرحم و اعلیٰ کبر و اوزر و دور ما زید و اول تخفیف
حصہ برینہ دیر ملک قدر اوزر لرحم اچوب اولما زید و ما یمنع السلطان لخصصین
اعلا کهم مکنی قدر و ما یمنع

[illegible]

اراضى اوج شيخا ايمه ملك او نور و نس و اجراء ماه و احاطه بغير ايمه من تصرف ارضه كنه محله
ميرزا عشر سنين ثبت له حق القوارض فلا يؤخذ من دين حرة الصادي في كتاب الدعوى
بل قرية غنمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك لا تنهونه الملك وهذا ان كانت لتحصيل الاملاك
واما ان كانت لتحصيل الالبان فيقسم على قدر اودس لانه ثمنه اودس على قدرها فانما هذه القسمة
في رجل و ثوب نزل قرية و سكنها سنين ثم قطع علاقه منها رجل عنها و توطن قرية اخرى و ليس له في الاول
ملك ولا عقار ولا علاقه قطعا ولا له ولا لابيهم في فترة رعايا السلطان و صاحبها يتصرفه
بغير حق و يحلفه العود و يحفل شيخا من مزارعها بدون وجه شرعي ولا اوسط في فعله منع صاحب
القرية المذكورة من ذلك و ليس له التعرض لرجل المذكور ولا تحليفه شيئا و حاله هذه اول
اقتونا باجورين اجواب منع صاحب القرية المذكورة ذلك و ليس يحلفه
شيئا و حاله هذه و احد اعلم
كنه القصر محمد المصطفى

منه من الجبلات صحت هذا فذكره الله عز وجل - الطلاق

[illegible][illegible][illegible]

عسی نند - عده زعفران و صندل و گلاب و بوی گلستانه و بنفشه و نعناع
و روغن بادشاهی و روغن کافور و روغن صندل و روغن بنفشه و روغن گلستانه

فانه قبل كيف اراه تعالى غسل الوجه قلت انه آدم عليه السلام نظر انحط بالوجه فلما حصل له
فان غسل الوجه حتى قطع معصية الوجه بسبب الغسل فانه قيل كيف اراه تعالى غسل الابدن
قلت انه آدم قطع انحطه بالبدن ثم الاسرار فلما صدر من المعصية او غسل البدن حتى قطع
معصية البدن بالغسل فانه قيل كيف اراه تعالى غسل الرجلين قلت انه آدم عليه السلام
لامس الرجل الى انحط صدر المعصية فامس غسل الرجلين حتى قطع معصية الرجل بسبب الغسل
فانه قيل كيف اراه تعالى مسح الرأس قلت انه آدم جلس تحت اشجار انحطت سبب الظلمة
فلما صدر هذا المعصية اراه تعالى بالمسح حتى قطع معصية الرأس بالمسح فانه قيل كيف
اياه تعالى وغسل بالوجه اولاً قلت انظر بالوجه اولاً

[illegible][illegible]

فرض الغسل فيه وانغصه بالتفصيل فانها غير داخلين في البعد مع البعد
فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المني وفيه اشعار بان شرب الماء على وجه السنة
لم يكن كافيه ^{فهي سنة} ولو على وجه السنة ولو على وجهها لانه شارب
ويجوز للجنب شرب الماء قبل المضمضة لا على وجه السنة ^{بإزاره} للماء المستعمل وان نجس
والعشر في العشر اعلم في التحقيق وانكس في كل فيه ما لم يطول بلا غرض بحيث لو ضم اليه صاع عشر في عشر
كانه في حكمه في الاصح كما في الاختيار وغده ولذا ثبت عمق ما في العشر في الاصح وروى ان الماء
في البئر اذا كان بقدر ماء الخوض الكبير لم يجس كما في المني ^{شأنه}

قال بنی صلی اللہ علیہ وسلم : « اجتمع کمال و محرم بغیب اکرام علی کمال
ومنه هم جواز و طری بخاریة المسترکة اسما

و لا یکنیج فیما لہ حکم و لا ینتزعون فیہ من فضلہ
فہذا فیما لہ حکم و لا یکنیج فیہ من فضلہ

فرع عقب النية بالمسئلة ثم ان كان ما يتحقق بالنية كالصوم والصدقة لم يتحقق
 وان كان ما يتحقق بالاقوال كالطلاق والعتاق يتحقق **نحو** النية سره عندنا في كل
 العبادات باتفاق الاصح لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في جبرية الاحكام والمعتمد هنا شرط
 كائنه وقبله من بركنتها اساسا في العلم الاول

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و هو زاد
 في البيت بعد الرضا
 بعد ذلك بعين كبره و ازاد به
 باليقين اليه و يخرج عده عن القدر
 فقط للمعونة و اذا بعد عده عن القدر
 و علم انه بعد ان تقطع ان شاء الله
 قبل ان ياتي العاقل و يرد عليه
 لانه صاحب نوح و هو يتركه الى غير الله
 فذلكم باليقين و الالف ثم وجد الله
 و الالف باق لا يبعد له و قد ياتهم
 لا اذ قد على ما و لم يتوكلوا
 عده و عا و التيمم كذا في البيت
 قال الربيع المانع من الوضوء لو كان
 من فعل العباد كما سبب الكفار في الوضوء
 و من قبل ان يمشوا
 و يجوز في السجود
 فتشبهت جازله التيمم عليه السلام
 اذا زاد المانع و قد يتركه في السجود
 و لو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل
 أم المفعول واجب كذا لو كان حيا باواة
 لا يحرم عليه انها و بنتها من حاصي

[illegible]

[illegible]

كتاب الصوم والحج

[illegible][illegible]

و نه نای العدم از انبیین که قطع نیست قبل از هر سقوط حکم که بگذرد ، و از جمع همه امر که بعد از این که کانی که بدین شئ منتهی می باشد ، مستحق است که در آن

مناوخته او را غرق و موت اید جانینده ره جوئے نجار قماران
مناوخته او را غرق و موت اید جانینده ره جوئے نجار قماران

انما في صفة صفة بينه وبينه الرضا والرضا ولكن حقيقة قالوا بالاس بطلع بينهما انما لم يخبر به احد من اجرة على ان لا يتردد في ذلك
والجواب في ذلك انما لم يخبر به احد من اجرة على ان لا يتردد في ذلك

و فی القصة او اونی نت تعالی تر یا نصیحة و استخیر الله فیها بینهم ثم نقول لم یکن فی تری ابن حاتم القصة
ثانی ولا یعلم ذلك الا من جرحها یا لا یثبت ان یتزوج بهذه العیبة استاء

[illegible]

ابن دینار بن خلدون و زوجه سواویکی فاطمه بنت ابی جهم
احمد اولور

علی افند

[illegible]

من حفظه

[illegible]

[The manuscript page contains several columns of handwritten Arabic script in Maghrebi style.]

نصف نفقة المهر ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرصتها في دفعه
والمرأة لا تقول لها كالتامع اذا انكر وصول الدين اسما في النكاح الاول

[illegible][illegible][illegible]

رجل اغتصب رشا او دارا را والمغصوب منه استروا والغصب واقام ابنته على ذلك بعد وعده صوفى فقال المدعى عليه انها وقت
في يومى على سبيل خبر معلوم ونحو المغصوب منه عن اقامته ابنته كان له ان يستخلف المدعى عليه فقول محمد لانه عنده العقار
بغض الغصب وعندها لا يضمن فلا يستخلف ثم عنده محمد انما يستخلف او اراد المدعى ان يباخذ القبة عند انكسار مال واراد ان
يأخذ الضعة والعقار عند انكسار لا يستخلف ايضا لانه المدعى عليه لا يوافق بصفه وقفا باقراره فلا يمكن القضاء بها
للمدعى عند انكسار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى انى يقول محمد وتقتضى بالقبة عند انكسار كمال
بهذا الدفع لاسقاط البين عن نفسه
لا يمين في نكاح عنده سواء كان المدعى في الرجل والمرأة وعندهما يستخلف المذوق والفقوى على قولهما فيه لعدم البدوى كيفية
الاستخلاف عندهما انها اذا اوعت النكاح والصدق في ظاهر الرواية عنها يكلف على احوال ما يراه من احوال
بهذا النكاح الذى تدعى ولا لها عليك هذا الصدق الذى اوعت وان كان المدعى هو الرجل يستخلف المرأة
عنده في باب البين
باسم ما يراه من احوال ما يراه من احوال
لا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصى في مال اليتيم ولا المتورث للمسجد والواقف في مال المسجد والواقف الا اذا
او اعقد عليهم في يستخفون في الطحاوى
ولو قال المدعى ليس بشهر وخلف المدعى عليه ثم جاء بالشهود فانه يقبل روايته
وتقتضى عليه بانكسار ثم اراد ان يكلف لا يكتفى به ولا يبطل القضاء كذا في احواله
ويستخلف اب رق فانه يخل ضمن ولم يقطع
واعلم ان كل من يكون العين في يده امانته كالمودع والمستعير والمضارب والمستضعف والمساكن والمساكين والمساكين
في مال ولده الصغير والوكيل والرسول والمتورث والقائم والدلال والسمار والبيع والعدل والمشتق وواخذ الا باق والشرط
مطلقا والحاج عن الغير والاجير الخاص والاجير المثل كحكاكها لهما والمساوم او المالكين الشئ سمي بها اذا ادعى العاين
الى صاحبها او ادعى الموت او الهلاك بلا تعدى بصدق مع يمينه بالاتفاق لانه كل واحد منهم ادين والقول قوله مع يمينه
او لم يكن يمينه على الروايات او الهلاك بلا تعدى اما اذا كان له يمينه على ما ادعاه فلا يمين عليه وانما طلبت
اليمين لدفع اليمين عنه
المودع او المضارب او المستعير او المستضعف او المالك في يده امانته اذا مات قبل اتمامه او الهلاك او التمسك بالمال
فانه يكون عليه تركه لانه صار مستهلكا بالوديعة بالتجمل ولا يصدق ورثته على الهلاك او التمسك بالمال
الحال ولو عين الميت المال او اعلم بذلك يكون امانته في يد وصيته او وارثه كما لو كان في يده وجده قون على الهلاك
فيستخلف الوارث او الدفع الى صاحبه كما يصدق الميت
واقل التعزير ثلثة اوسط وكره تسعة وثلثون وعند ابو يوسف خمسة وسبعون ويجوز جسه بعد الضرب
واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الرب ثم القذف ومن حد او عزر في حده
بجلف تعزير الزوج زوجته في حده
سنة زينة فانه عورته انما اشتهر بولدق فيكون اي كسنة شهوات ايمانه من حال حكمه زينة داخل بيمينه
اولا في جواب
تعزير بيمينه وجسه فتردد ابو السعود مسلكا على عدم الجب
عنه هو الاب في القصاص لم يجب
فتعزير عليه انما يجب في القصاص
فيهما القولا عليه انما لا تقاض
والا بولده ولا السيد بعد
فوانه

هذا هو الحق في كل ما ذكره من هذه المسائل
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود

هذا هو الحق في كل ما ذكره من هذه المسائل
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود

هذا هو الحق في كل ما ذكره من هذه المسائل
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عيسى
في كتابه في القصاص والحدود

المذكور في الكتاب ان البينة يجوز ان تقبل على ما في حق البطل حجة الخصم
لا في حق بئوت ذلك الشيء كما قلنا به وهذا على درة القليل ان قاتله
فله فصولين فصل ١ كم ادعى الدية على قاتله فاقامته العاقلة بينة
ان قاتل ابيك فانه بن فلان لا ولينا تقبل البينة حتى لا تجبالدية عليهم
كذلك هو هنا وان كانت هذه البينة لا تقبل في بئوت القتل وذلك لان رجل
ولكن تقبل في حق دفع الدية عنهم كذا قلنا

فصل في الموت
مسألة وان وجد قتل في ذنات فليس فيه شيء قال الكوفي وهذا اذا لم يكن ذلك الموضع
قريباً من العمران حتى يبلغ اهلي صوت اهل العمران له ذلك الموضع فهو عليهم
لان الموضع الذي ينتهي اليه صوتهم فناء العمران وهم اهل حق بالتدبير فيه
مواشيهم الا ترى انه ليس لاحد ان يحكي ذلك الموضع بغير فناءهم
فاثارة ذلك من جملة الموت لاحق لاحد فيه فلا يجب فيه شيء
من مبسوط الخ في باب الفناء

وكان اذا وجد في مسجد جامعهم لاقته والدته على بيت المال لانه لا ملك لاحد فيه ولا يد اخفوض وير النجوم يوجب الدية لا القسامة لما ثبت وان وجد البهيمية والدات مقتولة فدايت فيها من ابدان في المحل بق

من ماصى في اكله
من ماصى في اكله

من ذلك انني المتفون بآراء بخير العفن الفاحش اما مطلقا او اذا كان فيه غور رحي على المستر

[illegible]

مستحقان و خالص در بیکدیگر مساوی

[illegible]

[illegible][illegible]

من له حق في شخص ولم يطلب له حق وكذا يحكم بوجوده والحق عليه وقد راجع
المنفعة ولم يجرى صم حتى مضى عشر سنين وادعى بعد ذلك لم يسمع وعواه مهات المنفعة

قوله بد جاز له الكتمان **فصل** كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ
القاضي الحق يقدم بينه او كان
من لا يعرف في ماله كالا ب والجد يستوفيه الكبير قبل ان يبلغ
القضير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية بالملك او بالقرابة
وان كان وليا لا يتقدم على المقر في ماله كالا ب والعو
ففي الخلاف وان كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك
الكبير الاستيفاء باجماع حتى يبلغ الصغير انتهى

في شرح او بياض ان المدعي اذا استعمل من القاضي حتى يحضر بينة في اخذ حقه فانه يملكه كذا المدعي
اذا اقام البينة المدعي عليه يستعمل القاضي حتى ياتي بالرفع فانه يحبس في ذلك
ولا يعجل بالحكم ثم قال فان احضر بينة اخذ حقه وان عجز عنها استخلف
عليه القضية بين وجهت عليه القضية قال فانه يمنع
لا تقبل الشهادة من كاذب على مسلم في العذر واجبي للمع في العذر فان القاضي
وانب اذا ادعى حقا من قبل الميت الموتى لو استعمل يقول انضم كان له بينة او يقول ان
على خصم حاضر وورجوز دفع ولكن القاضي لم يملكه واما اجلي للمع لان قضاء
في غير ذلك فانما هو كذا في كبرى تكلف بعد ذلك يكون عيبا بغيره لا بغيره وكتبا

ان احوال بين واحكام بين وما بينهما امور مستنبهة فروع ما يربك الى ما لا يربك قوله احوال بين
ان كان ما بينا بالنص فيكون حكم فيه ظاهرا واضحا وقوله وع يربك الى ما لا يربك يعني دع ما لا يطعن
فبذلك اليه قال رسول الله عليه السلام الصدق طمانينة
والكذب يربيه من ادعى قاضيه في الشكس
سنة فان شهدنا بغيره الشهادة على جهتها ثم شهدنا على مثل شهادة صاحب لا تقبل
القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته لان هذا محتمل تحتمل ان يكون المراد منه ان شهد على مثل
شهادته من اوله او من خاله او من اخوه فيضم اليه ههنا الشهادة

فيخرج عن الوفاك مراد لخاصة
اجت ايد سمع رقيق ايد مقوله سند اوله زيد عروق جاسوسين بركون ثم معلوم
اشتر ايد يورسه زيد بركون اجوت ائمة نسخة المنفعة قد راجع لورمي احوال اوله
مر الاساء

مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء
مر الاساء

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب
الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

الكتاب الراسي في دفعه في دفعه الفقه على ما يعين
العبارة في جسد الفهم
لصاحب الحق لا القاضي والعبارة في دفعه الفقه على ما يعين
فما اذا ادعى زيد على عود شيئا فامره فصول عليه فهل اذا ادعى عود شيئا فامره فصول عليه
ثم ظهر بعده انه لاشي عليه بطل الصلح ام لا انما ما حورس وادعى
انما ادعى عود شيئا فامره فصول عليه بطل الصلح كذا في الكتاب

[illegible]

کتابخانه عمومی و موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی

ادعى عينا في يد رجل واراد احصاءه في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه انه يكون في يده فجاء المدعى ثا بدين
 شهيد ان هذا العن كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل تسع وهل عشرة وهل ثلث عشرة وهل ثلث
 بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفسخ وينبغي انه تقبل لانه العين ثبتت في يده في الزمان الماضي
 ولم يثبت خوجه فيه وقد وقع الشك في زوال تلك البينة فثبت اليه ما لم يوجد له دليل
 فصره القاضى اذ امل الدعوى كذا في الخامس عشر فزعم الزبانية وكذا في السادس عشر فزعم الزبانية
 وان تسع من الاستدوينه انقضى
 رجل ادعى واراد اودابه في اجارة الغيرة لا تقبل بينة الاجرة والمستاجر جميعا وكذا في
 يشترط حضرة الزمان والمهرين فزعموا انما فيه كذا في ان تاريخه ولو ادعى كالح امرأة لها زوج
 ظاهر يشترط حضور هذا الزوج ايضا فزعم الزبانية صرة في الدعوى
 اذا ادعى رجل على رجل دينا ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب حازت شهادهم وان ادعى دينا
 بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادهم كما لو ادعى ملكا بسبب فشهد الشهود
 بالملك المطلق والصحيح انها تقبل فامتنع في ادخل الدعوى
 دعوى الاقرار بالمال بلا بيان السبب فانه رد عند عامة القضاة اذ المال لو كان واجبا للبينة السبب
 ولما اعرض عنه ومال المدعى الاقرار علم انه كاذب في دعواه فمما فصل بين الزمان والتسعة
 وفيه وان ادعى باستيفاء بعض المال المدعى عليه ينكر المال اصلا يطالب المدعى رد ما اقر بقبضه
 ان اذا اعترف باخذ شيء ولم يبين سببا شرعيا يخبر به عن عهده ذلك يد اخذ
 بما اعترف باخذه من المبلغ في الدعوى صرة القاضى في الدعوى
 رجل مات وادعى الى امراته وترك ضياعا وللزاه مهر على الزوج قال ابو نصران كانه الزوج ترك
 من الصامت مثل مهر النسل كانه لها انه اخذ من الصامت وان لم يكن ترك ضامتا كانه لها ان تسع
 ما كان اصلح للبيع ويستغنى مهر ما من النكاح فمضات الغائم تبعد او يغربا بل الوصى الورث
 والقاضى الصامت الذهب والفضة صرة في الدعوى
 عن جميع البنوازل للامام احمد زوجة بنته الصغيرة فمات الاب والزوج غائب فكبرت البنت
 وتزوجت باقر فخص العاقب وادعاهما فانكرت ولا بينة نقض بها للثاني فودلت منه بنتا وزوج
 الاول ابن من اخى بل يجوز النكاح بين هذا الابن وبنته البنت كانه في صغر الابن لم يجز لان
 زعم بيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فبى بته واما لو كبر الابن وتزوج
 بنفسه ينبغي انه يجوز لان اقوال الاب لم ينفذ على غيره وهو كمن افرج بته فبن ثم شره صح
 شراره وزعم منه ثم يعنى عليه جامع القصولي في العشر
 وفي حاشية السيد للشيخ في الفرائض الدين ان ثبت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم
 على الثابت بشهادة اهل الذمة والدين الثابت بدعوى المسلم عليه مقدم على الدين الثابت
 عليه بدعوى كافر وان كان شهودا يما كافرين صرة القاضى في الدعوى
 زبانه او زبانه ثم سند سند قد انجم واراد رد دعوى بديوب لكن نه جند نه اولد يعني بيان
 اليه حاكم زبانه احتياطاً بسبب ويند سوال نيکه قادرو اور مرخصه اولور بوهو زبانه حاكم
 زبانه سبب ويند سوال نيکه زيد بيان ايموب ابا اليه زيد البنة بيان ايله بوجه
 او سوز مرخصه او سوز مرخصه

فراوانی بابی قاضی
تفصیل

اما واكاذب الدعوى وانا لا ابيع الدعوى الا بعد ان ياتي بمثلها
فبس الوصي اولى بعقار المقتضى فقال ذوالقعدة باعها مني وصي القاضى له فبكت ثمس فتمثل مقتضى
 ومن ائت فقال الوصي نعم ولكن بعين فاحش او ترك متوقلا بغير الدين فلم يكن بيع العقار محمدا
 اليه واقام بسببه تسع افرجا وثلث اهدر كتاب الدعوى في باب الدفع **صه** القادر في بيع الوصي

جا

[illegible]

مستنداً إلى تقيته عذبة وريح بارور وروية نفاحة إلى أن لا ينال الأهل العدم بعد
ومستنداً إلى اختلاف أقدام العسل فأكبر إلى أن يوافي الحول لم يوافي الحول في حلكه فليس إلا أن لا ينال العدم بعد

فقلت فظن زوجها فانه قال اغزبه باجر كذا فاقول له ولها المسك يكونا اجاره صحيحه لانه لم يذكر اجره المزوج وحسب مطلقه
لانه هذا استخدام الابحار وانما اختلافات غزت باجر وقال لم اسم سببا فاقول مع البعير فانه قال لها اقول
لنفسك فاقول لها لانه بهت وقد قبضت فضمن القول فانه قال اؤت اغزبه ليجزوات بركت فلت اغزبه
لنفسك فاقول له ومع البعير فانه الاذنه يستفاد منه جهته وانما قال اغزبه ليكونه التوب الى ذلك فاقول له ولها
لنفسك فاقول له ومع البعير فانه الاذنه يستفاد منه جهته وانما قال اغزبه ليجزوات بركت فلت اغزبه ليجزوات بركت فلت اغزبه
اجرا مثل كذا لو وقع غزلا الى جانب البعير بنصف النصف وكذا فانه قال اغزبه ولم يرد فاقول له ولها
لانه استخدام هذا اذا ان لها فانه لها حاتم غزت فاقول لها وعليها مثل فقطه بالاسنه لكان كطحن فقطه مفضونه
وانه لم ياذنه ولم ينهه حتى غزت فانه كانه الزوج بايع الفطن فاقول لها وعليها مثل فقطه لانه للتجارة فكانه بايعها
ولانه وانما جاب الزوج حتى به ختمه مضاعفه ممضى ذكره ايد عمل حقه فتوار شريف

١٣٥
 فانه المدعى قال انه هذا استهلك ما او قال كان هذا شريكا خان في الزرع ولا اوري قدره لا يفتت اليه
 وكذا لو قال بلغني انه فلان الميت اوصى له ولا اوري قدره او قال المدعى ففت بعضي ديني
 ونسب قدره او قال لا اوري قدره لا يفتت اليه وذكر كذا تحت القاضى اذا اهتم وصلى
 او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا لعلوا فانه على قول اكثر المشايخ يستخلفه القاضى نظرا
 للصغير والوقف
 قاضيه في احوال دعوى الموقوف

[illegible]

نکاح رجوع ایلا استیلاء رفی و لا حدود لغاء

بدرستی بنیادی در سنه ۱۰۰۰ است این ^{مستند} در ^{مستند} خفا ایتد مینه یمن بدر در مکه قادور و لوری

ان صاحب الرعية اذا اخذ من الرسوم وعجز الرعية عن مينة الاداء فليقللها ان يكتف الرعية
على عدم النفاق، وياجب اداؤه عليهم، ومنعهم ثم ان يحكم بمرادهم نقل من قباوى الرعية الى
بيد سائرهم كقوله في الرعية رسوم من رعية الى اخرى اية في قوله كذا في شيخ الشريعة محمد بن
فيمبر كهوت اية في رعية الى رعية مقبولة او لنورنى اجواب بجوى ذاهب رعية الى رعية
نصديق او لنورنى كنه العصر سعدى

وفي الفضاورة وهو من اجزاء الاب ينته ثم مات الاب وبقية الورثة يطلبون القسمة فانه في الاب
اشترى لها في كسفرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحته لا سبل للتوارث عليه
ويكون للبنت خاصة ^{عديله} التمتع بالارث كخيار الروية وخيار النكاح وكذا

وحق الرد بالغيب الفاحش في البيع والشراء لا ينقل الى الوراث حتى ارادوا ردوا
 حق الفسخ بالغيب الفاحش او الغلط في القسمة لانها كالبيع واتته ارادة وقضية فلا يصور
 انتقالها الى الوراث وكذا حق الرجوع في الهبة لانه موت كل واحد من الوهاب والموهوب له
 من موانع الرجوع وبموته لم يبق له حق الرجوع حتى ينقل الى وارثه وكذا حق حد القذف حيث
 كان فيه حق ار تعالى فلا ينقل الى وارث كما في الجور اما خيار العيب فينقل كذا حق التعريض
 كان حق المشتم يتنقل الى وارثه كما في الجور حق الشفعة والسكك لا يورث اتفاقا واختلفوا
 يورث الوكالات والعواري والودائع لا يورث والدية يورث اتفاقا واختلفوا
 في النقص فذكر في الاصل انه يورث واما خيار التعيين فانفقوا انه ينبت للوراث
 صر في اخر كتاب الهبة

ابتداء کذا فی فرائض الاستبانه تفصیل
جل ترک الدعوی فی حیاته لا یشتمل الدعوی الا اورثه
الدعوی لا یشتمل الا اورثه حصه
جامع المقصود
سر علی بن ابی طالب
سر علی بن ابی طالب
سر علی بن ابی طالب

وكل من وضع يده في هذه القصة فيه دماء فلان انتخب عنه
وحين البلوغ وعدم الكفاة ولا ينتخب عنه في التفرقة بالاباء والاسم واللقب كذا في المحيط

[illegible]

و لا ان الكواكب لا تمس مقام النور في بنهار و ليليه جامع المصليين
 تركن و عود زنا يكون فيه المصلح و لم يجمع على حصص حتى تات الشمس و عود عارضة
 اولو رمي بكم ^{اولو رمي} اولو رمي بكم اولو رمي بكم اولو رمي بكم اولو رمي بكم
 صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك
 صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك صغير ك

[illegible]

[illegible]

شرط الواقف كقول الشيخ
وشرط الواقف يراجع كالنصوص لان يكون موقفا للشيخ كافي فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه
وشرط ان لا يكون شرطه واقفا فصح انه فان لم يكن مأمورا في ولاية الواقف كان الشرط باطلا
ولما في ان يعزله ويؤثر غيره قاضيه

و لکھا ہے ان کے لئے دیئے گئے ہیں

مسئلہ ۴

فضاء ہر اس مسئلہ میں اوقاف متوہدین کے لئے ہے اور بفقہ اوقاف واتیائی اراض
و بحدید معاملات سرحدیہ اراض کے لئے ہے بعضی اراض کے لئے ہے بعضی اراض کے لئے ہے
اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے
اوقاف واتیائی اراض کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے
و بصبر برفاق مسئلہ میں ہے کہ اگر متوہدین کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے
جو نقل ایدوب قاضی اوقاف کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے اور کچھ زیادتی اراض کے لئے ہے

[illegible][illegible]

۱۰۰

卷之五

164

ويعجز شهاده الرعيه لاجب الارض
اولا لم يكن بجزء من صهره

[illegible][illegible][illegible][illegible]

مستقلات قری و نواح اولاد و فقہ عمر و آب و نفع خانہ مسجد و صومعہ

[illegible]

بر صور تهر حاکم بر آن دولت صحت حکم در حق و رسم حکم در وجوب معاد او **باب** اول

مستحقانی را و در این باره پیشنهاد می‌کنم که در صورت امکان در این باره تحقیق و گزارش دهید. این موضوع را در صورت امکان در این باره تحقیق و گزارش دهید.

وہیں دفعتاً بی

...

1

منقول و نقل و نقل علی بنی
 بصورتی که در این صورت
 و عواید شرعی و نورانی
 اولیاد و اولاد و اولاد

[illegible]

در جواب فرموده اند که اینها در حدیثی صحیحہ و کلام در حدیثی
نستنه قابل و لست علی جبهی صحیحہ و کلام در حدیثی
کتاب الهیہ

در جواب فرموده اند که اینها در حدیثی صحیحہ و کلام در حدیثی
نستنه قابل و لست علی جبهی صحیحہ و کلام در حدیثی
کتاب الهیہ

در جواب فرموده اند که اینها در حدیثی صحیحہ و کلام در حدیثی
نستنه قابل و لست علی جبهی صحیحہ و کلام در حدیثی
کتاب الهیہ

[illegible]

او المستغير ولو مات هو مجتهدا بالعارية صار ضامنا كما لو وقع لان العين امانة في يده
 والمضارب ولو مات هو مجتهدا صار ضامنا رتب المال في حق غواة كذا في البرازيل
 والمستاجر وهو المأجور مجتهدا كما لو وقع والمستغير لان العين
 في يده امانة كذا في البرازيل
 والوصي لا يضمن الوصي بوته مجتهدا ولو خطب بالضمير جامع الفصولين
 والاب في مال ولله الضحية وضمير الاب بوته مجتهدا وقيل كالوصي جامع الفصولين
 او التمسار وهو اسم لمن يعمل للغير بالايجار بشرى من سلع المبسوطة في الجملة الاجابة
 وهو اسم للمنتسب اليه بالبيع والتمسري من وجبة الغنة

[illegible]

والمستحق والمستحب والمضارب والمستبضع والوصي والاب في حال عدم
والوكيل والرسول والفاضي واليمين الفاضل والمحضر واليمين العكر والمثولي
والقائل والتمسار والبيع والوطء والاصل والمنقط واخذ الابق

اولا جبر الله لك ان تخوهم كما يحكي واليبي في المزارع والراعي اذا وقع الهلاك بغير رقة
او اذ وقع الرد الى صاحبها بصدق مع يمينه لانه كل واحد منهم يمين فالتقول قوله مع اليمين
اذا لم يكن له يمينه على الرد او الهلاك وان كان له يمينه فلا يمين عليه وانما طلبت اليمينه
لرفع اليمين عنه فالحاصل ان كل من يكون اليمين في يده اذ اذ وقع الرد العبرة له صاحبها
او اذ وقع الموت او الهلاك بصدق مع يمينه بالاتفاق بخلاف لاحد فله علم
هذا ما استخر به الفقير صالح بن مصطفى الحقير من العاصي بكونه الكرم

القول لامين مع ايعين الا اذا كثره الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زانية خالفت الظاهر
وكذا المتوفى الامين اذا خلط بعض اموال الناس ببعض والامانة بما رافاه ضامن في كتاب
والكتاب عادة **كالمكتب حقيقة** الا ترى ان الوصي اذا قل انفقته على يتيم ثمة درهم
في يوم لا يصرف وان كان صدقة محتملا بان يستري له نفقة فتهلك لم يستري له نفقة فتهلك
ثم يستري له نفقة فتهلك كذا الى ما لا يتناهي يفرق في الماد او احقر اق بالناز

وفي الفتاوى ان القول للمرأة بعد وفات الزوج ان قالت له عليه
النف درهم ان كان مهر مملوكا والنف درهم موصيا المهر اذ لم

محمد طه في الزماني في تفسير فنياتي
في باب الرجعة

مسند بریده که اگر مثل حکم اولی باشد یا خود بر آنست یا اهل خبره قیمت تعیین میکند لازم
قول بر او ملایم و بکی ارتق و بکی السک تعیین است و سرعاً اعلام ایند فی حکم اولی و نور
وسطی ایله فی حکم اولی و نور یوحه او مانع ایله فی **اجوب** **اقتیر** علم بر مسند و وسطی ایله حکم
تقوید اکثری ایله حکم اولی و نور قطع قولی و ذریه اما ظاهریه هر بود فی اج مثل کید و
الاعبد کن نفس قیمت کتا بتسند و کل **اذا وجبت** قیمت علی ان و اخترف الموقوفون فایده
بواسطة الا اذا كانت علی قیمت نفس فایده لا یمنع حتی یؤدی الی الاعلی محافی کتابه الظاهریه جمعت علی
اذا وجب اج المثل و کان متغایراً منهم من یستقصی و منهم من یتسائل فی الاجب بوسط
حقه لو کان اج المثل اثنی عشر عند بعضهم و عند البعض عشرة و عند البعض احد عشر بخلاف التقو
لوا خترف الموقوفون فی مستهلک فیه انشان الی قیمتة عشرة و سبعة انشان

ان بجملة اهل وجب الاحد بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقه ثم الاسماء في الظن الثالث في البنية
انه اذا ادعى الهلاك بغير ثبوت او ادعى الرد الى صاحبهم بصدق مع يمينه لان كل واحد منهم
فانقول قوله مع اليمين اذا لم يكن له بينة على الرد والهلاك وان كان له بينة ولا يمين
عليه ارعى اليمين وانما طبقت البينة لرفع اليمين عنه فاحي صبران يكون
اليمين في يد امانة او ادعى رد العين الى صاحبها او ادعى الموت
او الهلاك بصدق مع يمينه بالاتفاق نقد في آثار خانية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بمراجعة المحرر

تقدم في بعض المواضع بالارضي بالمواع...
تقدم في بعض المواضع بالارضي بالمواع...
تقدم في بعض المواضع بالارضي بالمواع...

زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...
زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...
زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...

مسئله: يوتي اصناف من زبد...
مسئله: يوتي اصناف من زبد...
مسئله: يوتي اصناف من زبد...

وفي اجارة منية المنفعة...
وفي اجارة منية المنفعة...
وفي اجارة منية المنفعة...

في اجارة منية المنفعة...
في اجارة منية المنفعة...
في اجارة منية المنفعة...

لو استأجر الابن لخدمته...
لو استأجر الابن لخدمته...
لو استأجر الابن لخدمته...

زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...
زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...
زبد من اجرة خمر اوله ولا يرد...

مسئله: يوتي اصناف من زبد...
مسئله: يوتي اصناف من زبد...
مسئله: يوتي اصناف من زبد...

وفي اجارة منية المنفعة...
وفي اجارة منية المنفعة...
وفي اجارة منية المنفعة...

في اجارة منية المنفعة...
في اجارة منية المنفعة...
في اجارة منية المنفعة...

هذا من غير ان يثبت ان المالك قد اذن في بيعه او اذنه في بيعه او اذنه في بيعه

في سائر ما دون ذلك مدة ثلاث سنوات من اجل الاجارة الرقبة لا تكون
اجارة الوقت اكثر من ثلاث سنين كما ان ارضه واكثر من سنة كما ان داره لا يكون
الوقت سنا ما اذا شرطت طبعه ولا يرد عليه الا ضرورة لا بد منها
كذا في قاضي السد ابه كنه البعير المسمى

وفيه هذه الصورة ان المدة انما هي في حصة من حصة المدة ام لا
بجواب العقد انما هو من حصة من حصة المدة كذا في قاضي السد ابه كنه البعير

في دار معلومة فانما يثبت ان المالك قد اذن في بيعه او اذنه في بيعه او اذنه في بيعه
معلومة باجرة معلومة في الوقت المدة انما هي في حصة من حصة المدة كذا في قاضي السد ابه كنه البعير
انما استمره لم يجرده وان في بطاينة باجرة من حصة من حصة المدة كذا في قاضي السد ابه كنه البعير
اجارة بغير وجه من حصة من حصة المدة كذا في قاضي السد ابه كنه البعير

في زيد اذا استاجر من عمر وعقار او قفا عقود او مضى بعضها ومات المتاجر في اشائها فحل
تسخ اجارة بالموت حيث ان استاجرها لنفسه ويلزم الذي وضع يده عليها بعد موت المتاجر
اجرة مثلها او لا انتوا الجواب نعم تسخ ويلزم واضع اليد بعده اجرا مثل كنه البعير المسمى

نما اذا اجر متولي الوقت بعض جهات الوقت مدة معينة لى قاض شرعي ومضى على ذلك زمن فمات المتولي
فهل تسخ اجارة المتاجر بمت المتولي او لا انتوا ما جرد من الجواب لا تسخ كنه البعير المسمى
والمدة انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب كنه فعلية ان رفعة لانه اجتمع بفعله فصار غنيرة
متاع وضعه وان استأخلا خلاها ومجاريها من فعله فالتقاس ان يبرمه فكله لانه حدث بفعله كالرما والثراب في اجارة الدار

هذا من غير ان يثبت ان المالك قد اذن في بيعه او اذنه في بيعه او اذنه في بيعه

الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز فلا يصح استيجار الاقام ويجوز من عصبه السكن او رفع القفص فله
الخطب او سقى ارضه او غنمه منها وكذا اجارة المذبح والمجدة في الكل انما يستجر موضعها معلوما بالعين لا بالثبوت
ويجوز الماء والمذبح انما يحتاج الى اباحة ماء البئر والعين اذا اتى الشرب على كل الماء بحيث يفتى الماء
والا فلا حاجة الى الاذنه اذا لم يضر البئر والنهر بزيادة من رايح الاجارة

في سكن دار مشتركة بغية شريكه لا يبرمه اجرة حصته ولو موقدة للاستغلال او الدار المشتركة في حق السكنى
وفي ما هو من تداعج السكنى يجعل ملكة لكل واحد من الشريكين على وجه الكمال مع حق القبولين
ولا يجوز اجارة المشاع عند بيع الامن الشريك وقال ابو يوسف ومحمد اجارة المشاع جائزه وقال الكوفي
نقض ابو حنيفة انه اذا اجر بعض ملكه او اجاره شريكين نصيبه من الاجرة فهو فاسد فيما يقسم والاشعري
قلت صح في تحقيق انه فاسد وحكي عن بعض انه باطل وهو في نظم الخلافات وقال القاضي
اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسد في قول ساج وعليه الفتوى في اجارات تفصيل

رجل يقيم في مصر فقال رجل اذهب اليه وطالبه بالذي لي عليه وهو كذا فان قبضت فلك عشرة دراهم
من ذلك يجب اجرا مثل في اجارات خلاصة

قب وكذا قبض ودبعة وسمى له اجرا على ان ياتيه به جاز لا لو دينا الا ان يوقت له وقتا متواضعا
في احكام الامانة
ولو اقر القاضي رجلا بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال ويسمى موكلا فثبته على المدعى عليه وقيل على المدعى
وقال صدر الاسلام ثبوت الموكل على المدعى عليه وقال بعض مشايخ زماننا على المدعى وقال في المحيط على المدعى
وهو الاصح في اول القضاة

واجرة سجان القاضي لا يجب على المحبوس وقيل في زماننا على رتب الدس لانه يعمل له ووالقاضي يدبر الدس
ان اجرة السج على المدعى وقال صاحب المحيط برهان الدس على المدعى عليه لانه يجس عقوبة استحقاقه للمنع
حق غيره عن دفعه اليه فلت العقوبة لا يستحقها الا الجاني للمنع في اجارات سجان الحكم

م زرع ارض غيره بغير امره يجب الثلث والربع على عرف القرية وفيه رواية في كتاب الزايد قصه عاوي
وان كان رب الدار المستاجر ان سني في الدار على انه يجب له ذلك فلا اجرة واختلف فقال المستاجر امرني
وقد بنيت وقال رب الدار لم تبني فاقول قول رب الدار مع يمينه وان اقر بالبناء الا انها اختلفت في مقدار
وكان القول قول رب الدار مع يمينه قالوا به اذا كان شكل الحال يانه اختلف في ذلك بل الصناعة
فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل البناء قد رايه عليه رب البيت وقال بعضهم
بل يذهب قد رايه عليه المستاجر حتى تغد معرفة قول احد هما من جهة الغير ففسر حنيفة الدعوى
والانكار والمستاجر يد زيادة ايضا ورب الدار ينكر فيكون القول قوله واما اذا اجمع اهل تلك
الصناعة على قول واحد فاما لقول قوله فاما رايه في اجارات

ولو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح وان اذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع عليه وكان
مستطوعا فقلت لانه الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنه
فاذا زرع فانقضت مدة الاجارة ترك الزرع باجر النخل الى نهايته تسخ مجمع

هذا من غير ان يثبت ان المالك قد اذن في بيعه او اذنه في بيعه او اذنه في بيعه

سمو عه اولور جي **اجواب** اولماز او زمانه
 اؤ ائصرف اجل في ارض ورجل او بيري نصره فينها دم يئع حتى مات لم يسمع
 بعد ذلك دعوى وليم لان سكوت ابيه بحتل ايا ان يكون ليس له حق
 او وحب حقه وهر هذين الوجهين سقط دعوى وليم فينه كذا الارض في يد المملوك
 لان ائحارث ههله هر دعور صرة الفناوى

موقوف
غیر الضاع
ملکون
نیت
وقف
ملک
لازم
ال

ملک

و
ی
مقدم
یکین

مع
ق
بمنهف

رین خدمتی معامہ سنیں جو مسئلہ کی دلی جواب دہی پر سے لایا یہ خود اصرار وقت پر
 جو مثل نامہ سے المفعول اور اولورجی **ہجوب** اولماز کہ یہ مسئلہ کی
 کہ یہ مسئلہ کی

سند به زبده صفحہ چہارم اولانہ زبده عرک صفحہ نیک اجتناب الوب کو درکن برکت عرک
به اینکن اولانہ عرک کنور عرک زبده کل وارالم نه جا بنده قاسم در بولالم دید کن زبده وار بولالم
اول کی اینکی قورسب زبده سر قاضی لازم اولور **المکواب** هیچ بر وجه تدر و تقصیر تدر
تدر به نفعه ضامن اولور قول مقرب او زبده تدر و تقصیر ایندی کی تدر به بالانفاق کتبه ضامن
که اولور

الحال في الشوب اذا وقع الشوب الى رجل من البسراء ينظر فيه ثم يسرف فخذ الرجل ذهب الشوب لم ينظر الى
 قوله لا يضمن الدلال لانها فاد وفي هذا الموضع ما وقع قال مولانا رحمه الله تعالى لا يضمن اذا وقع الشوب ولم يفرقه
 واما اذا وقع الشوب ففرقه ضمن قاضيا في الاجارة الفاسدة
 حريق وقع في محله فندم البسراء وارغبه بغيره صاحبها حتى انتفع بحريقه فواراه فهو ضامن اذا لم ينظر فيه
 فانه انما وقع في محله فندم البسراء وارغبه بغيره صاحبها حتى انتفع بحريقه فواراه فهو ضامن اذا لم ينظر فيه

لا يقضي الوصر كونه مجملًا ولو خلا بالضمين وضمين الاب بكونه مجملًا وقيل لا كونه حتى فلو وضع الفاضل مال انتم
في بنية ومات مجملًا ضمني ولو وضع الفاضل في قوم نقطة لا يدرك اني في الفاعل لم يقضي جامع الفصول في قوله مؤيد
جاء البهائم ولو اكل البهائم من زرع البشارة فكذلك صحتها على كل تسمية وبالسبب جيب صحتها وحفظ الزرع بالسنه
على تكلم وحفظ البهائم على ما تكلم بالسبيل **هـ**
في سبيل اوله من نقطة وهو قوله انه اصل ما اذن له شوقه بان في يقض ان يكون فله مجملًا في انفسه كونه
لازم ولو لم ير ما يبرره الحواج **و** ولو **ك** على العمر من سبيل **ز**

[illegible]

مطلب ندارد المستثنیٰ ان یرجع بمئة قدوات بائعه
استحقاق ندارد المستثنیٰ ان یرجع بمئة قدوات بائعه ولم یترک شیئا ولا وارثا ولا وصیاً
غیر ان باع المیت حاضر یجعل الفاضل لمیت وصیاً فیرجع علیه المستثنیٰ لم وصی
المیت یرجع علی باع المیت حاشا العصبون فی العصبون المیراثی
سئل زید عن رجل یسئ بیک فیه یتیم یقول بیع یموب ببنزده تسم بیع فقبضت ثم باع
اوله قد مضت قوله مستحق شرعی ظهوره باع غایب بولسه فکلف یمنی کفیل وکره
اولان بکردن میراثا البیور فی اجاب التماز بیع مجرد استحقاق ایله مستحق اولیه وکره
بایع او زینیه فضا بالنهم او نهما یحق مواخذ او لما زید تسم کفیل او زینیه واجب وحق
که کرد که کفیل او زینیه واجب اوله
ثم عن اخیه یمنی المستحق فکلف الکفاه

وَبِزْوَارِ الْمَدِينَةِ الْمُحَصَّنَةِ وَالْمَدِينَةِ
كَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ

استحوذتم المشرق الا خير كون صفا على كل ابن عبد حتى ياتي كل من ستم على يديه باعادة البنية والبرج كل من ستم ارجع عليه وكذا المشرق
وعلى رصيده بالكل ما لم يرضع عليه ولم يترحم على الصحا لا يترحم اليه مع دفع غيره من الغصبة اليه الغصبات ومن ستم
الكل ان يفتنه فيها جدا يذهب اول شاكله من اربعة بزبدات كل خمسة هلالا وروحا يفتنه يار الله ان ستم اياها بفتنه نوار الله روى - اودهر

و کذا المستفی الاول مرجع علی ذلک

و اد السلطنة العثمانية اولاً قسطنطينية و اد الكراة معتبره تحقيقى ممكن اولاً و فى **الجزء الاول** و ادور لاهوت
و اطلاقه يشبه الى ان الكراة يتحقق من اى فلام كان فى اى مكان و اى زمان و هو ساد الكراة
و فى قول صاحبها يتحقق الكراة من كل متغيب بقدر على تحقيق ما هو و تد عليه الفتوى من صحتها
الكراة و ثبت حكمه اذا حصل من بقدر على يقع ما نوه به سلطان كان او غيره و ان كان الله
قاب و نظر من الكراة يزول الكراة و سعادى فى حساب الكراة نقلها الانقروى

وكره يمتنع من ان يتركه لوقا له شقيقين نفسك في النار ومن يحبها ولا تقسك وكان الاقا بجيت يا بنو منه وكم فيه نوع
في حذار ان لا يفعل ذلك وان لم يفعل وجبه فيه حتى يقضه عليه حيفه ربح لا يتي بيشقو بخارها هو لا يكون في غيره
عنه بها حيفه ولا يفعل ذلك لان مباداة الفعل سعي في هذا لا يفسد فيصير في مباداة **واقعه** ان يكون في اذ وقع
في سفينه وعلما ان يترك فيه يمتنع ولو وقع في الماء غرق فحينئذ بخارها بها حيفه وعندها يصير
ثم اذا انقضى في النار في حشر في فعله كبره القصاص بخلاف ما اذا قال شقيقين نفسك
من اس حبلا ولا تقسك بسيف فانه يفر فانه لا يفسد حيفه ربح لا يتي بيشقو بخارها هو لا يكون في غيره

في القسمة والقسمة كما في القسمة
الكلية من قسمة وفي

فمن كونه فخرته ان لا يبين حركه الا حركه وكان لا يعلم ان وانه يعلم فان بينه وقراره حركه ردونه فلا تجزئ
ان برهن الوارث على مقالة والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وانه يعلم فلا تجزئ وانه اقراره البهزارة
والمدوح انما يضمنه بالتجسس انما يعرف الوارث المدوية اذا عرف والمدوح يعلم ان يعلم
وحات وانه يبين لم يعلم ولو قال الوارث انما اعلم وانما الطالب ان فسر وقراره كذا وكذا
وهلك صفة في انتهى وصفي ضما نها صيرورتها ونها في تركه وانه الودعي الطالب
التجسس وادعي الوارث انها كانت في نمة يوم مات و كانت معروفة لم يملك
في لقول للطالب في الصحيح كذا في البهزارة مساهمة وانه

اكراد معتبره اولاد صالح و ابراهيم صحيح اولور مى اجواب اولماز صلح امك و ايجوز
 رضايه بنه نهك جبر ايدوب اكر احد رضايه اوب نكاح حنسه اكر ايله اولان مسئله اخيه
 رضايه بنه نكاح صحيح اولور مى اجواب اولور و يا يصح مع الاكراد عشره شهاد
 الشكاح والطلاق والعناق والاسلام والنفذ والنظار والايداد
 والنفى فيه واليمين والرجعة من منهى الفجاءه اكراد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً والدين نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والدين نوراً والدين نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والدين نوراً والدين نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

بروزی الکراره مومنیه
وان کان الکراره عاب عن لطمه المومنیه
الزوجه الزوجه
الزوجه الزوجه
محققه و الکراره

الكتاب مفتوح فوجدته في صندوقه ببيت علي بن الحسين
وفي القبة والخبثه يحجز الحائط في الكهف فانه يتركه مسدودا

کتابخانه عمومی

مسند قزنده اشرا و لایه رابعه و زین و خدیجه در قیه فینکا قیه مسند علی الاکثره الیه
 بلکه را اوله قدی بر قطعه باغ و تار لایه عایشه ثانی فحشینه متوفی زودی
 خلیفه انتقال ایدن آشیانای قیه مسند بر قطعه زیتونق حصه سیده
 بطریق المقایضه و نوره عایشه بی بیع و تقسیم بود وجهه مبادله ایدوب
 بنیزنده تقابض و فی واقع اولوب اوج مسند ضبط و تصرف ایتد کلمه زین
 صکره عایشه فوت اولوب مذکور باغ و تار لایه مسند استقرار ایتد کلمه بیع
 و نوبه رابعه و قزنده اشرا ناده اولوب حجره والد انمشنه حجه حصه زین
 بیعی مسند و اول باغ و تار لایه و زین در المنه قاوره بقبول و اوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جایکے فوت اولوب فلا بوس خالہ سنگٹ او غلی سیمانی و قزنی حدیجہ یے دو دیگر بوس
خالہ سنگٹ قزنی زمینشی ترکا ایسہ قسمت ترکہ نیجہ در اجواب **اقتلہ عم**

فوق فوكل كان الشا في ديكيل الموكل لا قول لا الشا في فلا يقول بونه ولا بموته وينفون ان الموت الاول

میں نے

وَأَمَّا الْكَلْبُ عَنْ أَنَّهُ مَا أَتَى مِنْهُ إِلَى شَرْفَا فَيَطْلُبُ بَعْدَ مَضِيِّ السَّهْرِ كَمَا قَالَتْ طَائِفٌ إِلَى الْبَلَدِ وَإِلَى السَّيْلِ لِيَتَّبِعَ
الْأَجَلَ الْأَجْلَ فَلَمَّا قَالَتْ بَعْضُهُمْ بِمِثْلِ كَيْدِهَا أَنَّهُ مَوْجِلًا إِلَى سَهْرٍ وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَالْأَوَّلُ جَيِّدٌ فَخُصِرَ فِيهَا صَبَحَ تَوَقُّفُهَا

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the top center. The left edge of the page is heavily stained and discolored, showing signs of wear and damage. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

المصلحة في عقد البيع... في عقد البيع...

او اذ وقع مالا بالمعاملة الشرعية... ثم جرد المعاملة بالمعونة...

في مقارب ههنا... المحدث في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

Vertical marginal notes on the right side of the right page.

وتجوز تاجيل الفرض في الكفالة...

وتجوز تاجيل الفرض في الكفالة...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

في قولنا... في قولنا... في قولنا...

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

في سائر ما يجرى من بيع وشراء في الف والدين

بینه رجل ان اباه مات في يوم كذا فقصي به ثم اوعت
 او اوقه على هذه الميت انه تزوجها بعد ذلك الترخيم
 تقبل البينة ويقضي بالزواج لان يوم الموت لا يرد
 تحت القضاء **مرجح** في السكاح

بینه رجل ان اباه مات في يوم كذا فقصي به ثم اوعت
 او اوقه على هذه الميت انه تزوجها بعد ذلك الترخيم
 تقبل البينة ويقضي بالزواج لان يوم الموت لا يرد
 تحت القضاء **مرجح** في السكاح

بینه رجل ان اباه مات في يوم كذا فقصي به ثم اوعت
 او اوقه على هذه الميت انه تزوجها بعد ذلك الترخيم
 تقبل البينة ويقضي بالزواج لان يوم الموت لا يرد
 تحت القضاء **مرجح** في السكاح

بینه رجل ان اباه مات في يوم كذا فقصي به ثم اوعت
 او اوقه على هذه الميت انه تزوجها بعد ذلك الترخيم
 تقبل البينة ويقضي بالزواج لان يوم الموت لا يرد
 تحت القضاء **مرجح** في السكاح

بینه رجل ان اباه مات في يوم كذا فقصي به ثم اوعت
 او اوقه على هذه الميت انه تزوجها بعد ذلك الترخيم
 تقبل البينة ويقضي بالزواج لان يوم الموت لا يرد
 تحت القضاء **مرجح** في السكاح

[illegible]

تعبيل سهل وقابل المذهب المذموم والوعظ الحسن
في ثبوت النسب والوصية احسن ما في

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
في السبع في الصحة والمرض
أقضى به على الله

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the right edge and bottom. The left edge of the page shows the binding of the book.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فمن الغدوم
عشق
سلاق
في الآلة
رغز

ولاس
سبر الدين

نام علی افندہ
ابو بی بی
فصول
وہ لوگات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

م اهل احد الغريتين بيته ان المرحوم
 اولي فرم بيته الاشتهرت و لو كان في
 من هذا افعى ابو السعد و حامد
 بعد موت ابنه فلي الميراث و كانت الز
 خلفت في تاريخ موت الاقارب و
 قد سر فرقد في الترمذ
 و من اولي فرم بيته الزهن . و بيته الز
 و لي فرم بيته العاربه . و بيته الع
 و لي فرم بيته الزهن . و بيته القرض او
 بنون او كما من بيته العاقل و بيته
 صب . و بيته رب الدين او
 و الاقارب . و بيته الاشتهر ان او
 و اقات كما به صاحب الحجة
 بيته الموت فرج او كما فرم بيته الموت
 و بيته المحمدي و اولي فرم
 و بيته حوالا او كما فرم بيته الم
 و بيته الساج . و بيته الساج او كما فرم بيته
 بيته الزهن او كما فرم بيته الية
 و بيته مجنونا او محمدا العقل
 و بيته اولي فرم بيته استلها . و
 او كما فرم بيته القدم . و بيته الكواضعة
 كذا في الساج و رخصه
 فرم في الكتب فرم في الساج
 بالدفعة الواحدة افعى بيته الساج
 و في المدة و المسافة . و بيته الز
 و لي فرم بيته الحاج على الساج في ملكه
 من الحاج و ذر اليد على الساج و نحو
 بحية فذو اليد او و ررررر
 فانيته بيته من يد على زيادة
 و بيته الساج في الساج
 المسلمان الصوم يطهره و
 و بيته يقبل قوله و بيته
 و بيته و بيته و بيته و بيته

بر دینی و سبک بزرگ اولی بر قطع سه قدر در راج چون بهم حکم دهم و در اول جبهه نیم حکم چو دعوی ایست
 مسعود اولوری **بجو** اولی از دعوی استقض باطله بیا حکم استقض لان احد الکلامین
 استقض اولی بیا بیان لاقی السببه و العقده من دیکه و دالیه بنقض الاخر فدا بیج دعوی او
 بنقض اولی
 و ان خطه و التقدیر علی ان خطه فدعی المستفی
 و ان تجدیرا کت عید کرمانی سیمانی و نام
 در ضمنه اکتلا بعد استناد
 بجز در حکم استقض اولی استقضی ظاهر است و استناد

[illegible]

لایعینت باکس و کالایات معاینه

مقامات
مقامات
مقامات

[illegible]

عَلَى نَحْوِ عِلْمِ سَيِّدِي الْغَايِبِ بِفَرْخِ الشَّرَفِ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَقَبَةِ ۖ أَوْ قَالَ صَدَّقَ كَيْدَ عَلِيٍّ كَذِبَ وَبَرٍّ أَهْلَ عَمْرِو بْنِ الْعَبَّاسِ ۖ

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

قادر اولور في الجواب اولور
اصدا تاخير انبوب كيم ودرسته قتل ايدركه سرقا قادر ودرج القانون صلب سبست بلكه
تفويض اولور وكي كيمي موجود وحوادث اولور قري موجود وروا لا خيرا انبوب
قاضي صلب سبست قادر ودرسته سرقا خود جلد انور مفوضه

سند زید قضايت بر قضيه علی وعلی اولور وکی قضيه خلافه بینه اقامت ایدر
سرقا خود وقت قاضی علی ایدر علی عمل ایدر کرک بوجیه بینه ایدر فی الجواب
علی ایدر عمل کرکد احمد کمال زام

اذا كان عليه دين مستغرق فله ان يمسك الدار التي من تكفيه باذنه من العدد
ويعرض السنة بل يكفون بعض الكفاية وهو لاجل ان جدير ان او غلبان
ولمراة كنهه وتمتد اي حسن البصري في ذلك باذنه اذ كنهه اوصاف من ان المديون
اذا كان له ثياب حسنة يمكنه ان يكتفوا بها وبنها بها القاضی وقضى الدين
واستمرى بالباقي ثوبا يكتفيه سيد فرائض بر اختياره اقصه ابو جعفر ر ج

فان جماع الحقان قدم حق العبد لاجتياحه على حق الله تعالى لغناه باذنه
الا اذا احم وفي ملكه صيد وجب له حقاقة كنهه سببا في الفل كالك
حفظ التراق ان لا يخبه سببا ثم نقد عليه لاسما فخر يس ب ر ق يقول لا والتساق
يكث عن اسمه فيعلم لواله التراق ولا يكتسب احالف اسما

سند زید ورضه مؤتذه حدودی معلوم اما كنهه وبنها معلوم سنه وحيوانا تنه
واله في اولمان واما ودي عوده بر قطعه حجت شرعية موجبه حي بات ايد
يج وتبين ايدركه نصكه زید فوت اولور كنهه حي باتنه من عد اولور
ورنه سر سبي طوما مافه قادر اولور لرق الجواب اولور لرق
اكر كنهه حي باتنه من عد اولور كنهه حي باتنه من عد اولور لرق الجواب اولور لرق
اخذا زید وده سنه ورنه يردوا ايمك لانه اولور
ويش اذ باع بالدي الغنا بجماعة من الاجنبية ولا مال له صار محيا بيا بجماعة
فينفذ المحيا بات بقدر المال حر التا تار خا نير كذا في العار يريم

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

كتاب الفقه في التعرف في اموال الغائب والمفقود 165

في اوطنة امامة منزلة على رجل بيرة شرب سلطانة مائة بارة المولى شيخ اسلم اخذها رجل بارة شارة عليه
سبنة على انها بخراف الواقع بانها كلوز فهدا العمل بارة المسندة الموقوفة في ذلك والى ان هذا لا احو
وجازة نقد القاضی ولو في مصر وادعوا بغيره الا انهم بالحق بخراف القاضی العمل بارة المسندة الموقوفة والى ان هذا
على قول شبيهة في التعرف

في سبب ادع عليه شدة رضا في يده انما جارية في تبارد ووبر بارة بغير ائنه عليه بلك
فهل نسمع هذه الدعوى ان لا نسمع في عين الارض انقضاء ما جبر من احو

لا نسمع لانه الارض ليست ملكا حتى يدعيها بالملكه وواضع الملك كذا ليس فيها ملك وانما هو ما مورث ول
مخاض او طلبه الا انه بملكه السلطان في الدعوى بان يملك ذلك لنفسه كذا في القاء الخمر والاعلم

زید مدیون افلاس وعواس ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اندر استماع اولور وكون غير مدت اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اما افلاسه حجت ويرك حالك رايه بر مقدار جبر والدي اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا

زید مدیون افلاس وعواس ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اندر استماع اولور وكون غير مدت اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اما افلاسه حجت ويرك حالك رايه بر مقدار جبر والدي اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا

سند زید قاض جبر ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اندر استماع اولور وكون غير مدت اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
اما افلاسه حجت ويرك حالك رايه بر مقدار جبر والدي اولور كنهه ایدوب زبور وخوانك استمرا

بعضك زید ودرک ودرموندنه لر قد بدنه وکر با ایدوب سانه ملک راجل ایدوب طایفه کجه سانه ایدوب
زیر غیر انکه در میده ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا ایدوب زبور وخوانك استمرا
برموندنه کنهه اولور ودرموندنه لر قد بدنه وکر با ایدوب سانه ملک راجل ایدوب طایفه کجه سانه ایدوب
برموندنه کنهه اولور ودرموندنه لر قد بدنه وکر با ایدوب سانه ملک راجل ایدوب طایفه کجه سانه ایدوب

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

في رجل غريب نزل في قرية ثم ارتحل منها الى اخرى وسكن بها مدة ثم رجع الى قريته
ولان يارضه اهل القرية الاولى ويرون جيرة على العود الى قريتهم ويطلبون له
المرتبة على ما يارضونهم والخال ان يرضيهم ملك ولا عقدا ولا اسم له في قريته
من ديارهم فله ينعت من معارضة ذلك وتكليفه ذلك والخال هذه ام لا

في رجل غريب نزل في قرية وسكنها سنين ثم قطع علاقته منها ورجل عنها وتوطن قريته اخرى
وليس له في الاولى ملك ولا عقار ولا علاقة قطعا ولا له ولا لابي له اسم في دفتر عاياتها
السلطاني وصاحبها يتعرضه بفريقه ويكلفه العود ويخدره من مفارقتها بدون وجه
شرعي ولا امر سلطاني فله ينعت صاحب القرية المذكور من ذلك وليس له التعرض للرجل المذكور
ولا تكليفه شيئا والحالة هذه او لا افتونا ما جرين

يمنع صاحب القرية المذكور من ذلك وليس له تكليفه شيئا والحالة هذه
والله اعلم
بمنع صاحب القرية المذكور من ذلك وليس له تكليفه شيئا والحالة هذه والله اعلم

قضاء خلع اولاد صور فداو
كسب العلم المظني بغير ان

عباد الله بنيت قضا بحق فريضه بيا بوب شاب اولاد احو
فرضه لكن فرض كذا به ور بعض عباد اقامت بجملة بعض اخوته كخط اولاد
صورة ونور وود قضا بحق كذا به اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
شاب وناجر وسعيد بن محمد مسكور اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو

خير الالاحدنا حسب نفعنا افضل احو
الى انهم اكلوا من ثلث الا ابا واجاب كذا به اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
جسده اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
بناست ابدن بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
رست ناقة قضا نفعه كذا به اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
نقا اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو
وتم جعل قضا نفعه كذا به اولاد بغير قرضه بيا بوب شاب اولاد احو

قضاء خلع اولاد صور فداو
كسب العلم المظني بغير ان

قال في مشكل الاحكام نقض المحيط لا يقبل شهادة كافر على قضا قاض على كافر مسلم
لانه في تنقيح قول الكافر ونفع ولا يثبت على المسلم وهو القاضي وهو
اربعة خصال لو حلت بالقاضي ينزل في باب البصر والسمع والعقل والردة في الفصل

ولا تقبل شهادة اهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين لذي عاظم
جعل المحض من احوال القاضي بالتمسك بغير صاحب المال عند البعض وعلى المدعي عند
صدر الاحكام كاجرا على السارق وفي الكفاي واللقبي وذكر في قاضيها يستحق القاضي
باعتباره ومثله الشخص على المقدم هو الصحيح وقيل في المال فاذا احضره بحجة القاضي
عقوبة وفي الخلاصة قال بعض من اخرج زمانا على المدعي وهو الاصح عليه فله ينعت القاضي

ومن ذلك انه اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا يرضى للقاضي ان يرضى كسبه فارجى
بدلك تقارب امرهم ويأمرهم بان ياتوا بالحكمة واستخف بعض الامم ذكره في معين الاحكام ايضا
من الراسالة المتعلقة بالسياسة للقاضي فله ينعت القاضي

سئل اذا ارادوا حكم جس غريم في مدرسة او مكان غير السجن هل له ذلك اجاب العبد
في ذلك لصاحب الحق لا القاضي

اذا كان امر المدعي ظاهرا عند الناس فاقضي يقبل بينة الاعسار ويجلده قبل المدة
ويقبل البينة على الافلاس قبل الحبس في رواية وفي رواية لا يقبل واختلف الروايات
في المدة بعد الحبس رواية شهرين او ثلثة وفي رواية الطحاوي سنة اشهر وفي رواية
الحسن اربعة اشهر والصحيح انه يغوص الى رأي القاضي وانما يرضى الشفاعة والواحد كفى
ولا يشترط لفظ الشهادة وفي الصغرى تشترط البينة على الافلاس مقبولة بالاجماع
وفيها لا يشترط حضرة المدعي وبعد ما يخرج من الحبس ملازمة المدعي وتفسير الملازمة

هو الاول فتاوا عليه في بياض كل اقامة البينة على الافلاس
او بالبالغ والعبد والعبي المأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاجانب الاولاد
والاجداد واجدات فانهم لا يجسون بعضهم في دين بعض والمولى لا يجسب الكاتب
في دين الكتابة وغيره وفي رواية ابن مسعود يجسب في غير مال الكنية والضعيف

ولو اقام المدعي بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليب كان بينة اليب راوي
قاضيها في الدعوى

قضاء خلع اولاد صور فداو
كسب العلم المظني بغير ان

قضاء خلع اولاد صور فداو
كسب العلم المظني بغير ان

